الشيخ عبد الرحمن تاج

(ت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) وقضية الزيادة في القرآن الكريم

إعداد
د/ عبد المجيد إبراهيم عبد الحميد شعير
مدرس أصول اللغة بكلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالمنصورة، مصر

الشيخ عبد الرحمن تاج (ت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) وقضية الزيادة في القرآن الكريم

عبد المجيد إبراهيم شعير
قسم أصول اللغة، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر ، مصر.
البريد الإلكتروني: abdolmajeedshaeer844.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا البحث ومضة من إشعاعات جهود شيوخ الأزهر ومناضلاتهم في الوقوف ضد التحديات المعاصرة للدراسات الإسلامية والعربية؛ إذ يهدف إلى إلقاء الضوء على بعض جهود شيخ الأزهر الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن تاج – في حل مشكلات اللغة العربية، وبيان مُعضلاتها، ومناقشة قضاياها، حيث كانت له صولاته وجولاته في فنون شتى ومعارف متنوعة، سواء في واحة الأزهر الشريف ومجلته الغراء، أو تحت مظلة مجمع اللغة العربية القاهري، أو غيره من منابر الفكر وميادين العلم.. ومنذ نال عضوية المجمع اللغوي القاهري عام ١٩٦٤م، حتى وافته المنية في ١٩٧٥م، وخلال هذه الفترة المثمرة من حياته المباركة، شارك في كثير من أعمال المجمع في مؤتمراته وجلساته ولجانه، وخاصَّة اللجان التي اختير عضوًا بها، وهي لجان: القانون والاقتصاد، والأصول، والمعجم الكبير، فقدم خلالها الكثير من البحوث اللغوية والقرآنية، لا سيما ما يتعلق بقضية الزيادة في القرآن الكريم، ومن هنا جاء هذا البحث ليُميط اللِّثام عن هذه القضية في فكر هذا الإمام الأكبر، بعنوان: (الشيخ عبد الرحمن تاج وقضية الزيادة في القرآن الكريم). وقد اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ التحليليّ، ومن ثَمّ اقتضتْ طبيعة البحث أن يشتمل على مبحثين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، ثم فهرس المصادر والمراجع، وتوصَّلتُ إلى بعض النتائج، ومنها: أن الشيخ تاج كتب في هذه الظاهرة عشرة بحوث، وهي توقفنا على مُفسِّر مُتْقنٍ ولغويّ بارع، فهي بمثابة اجتهادات لغوية وتفسيرية لكلام الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: عبد الرحمن تاج – شيخ الأزهر – قضية الزيادة – القرآن الكريم - اللغة العربية...

Abd al-Raḥmān Tāg and the Issue of Additions in the Qur'ān

Abdel-Mageed Ibrahim Shaeer.
Department of Arabic Origins , Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt
Email: abdolmajeedshaeer844.el@azhar.edu.eg

Abstract:

This study represents a glimpse into the intellectual contributions of senior scholars of al-Azhar in confronting contemporary challenges facing Islamic and Arabic studies. It focuses specifically on the efforts of Grand Imam and former Shaykh of al-Azhar, Professor Dr. ʿAbd al-Raḥmān Tāg, in addressing linguistic difficulties and exploring major questions in Arabic philology. The study highlights his broad scholarly engagement across multiple disciplines—both within the academic and institutional framework of al-Azhar and through his active participation in the Cairo Academy of the Arabic Language (Majmaʿ al-Lugha al-ʿArabiyya).

From the time he became a member of the Academy in 1964 until his passing in 1975, Dr. Tāg was a prominent contributor to numerous academic sessions, conferences, and committee meetings, particularly in the committees on Law and Economics, Philological Foundations, and the Grand Lexicon. Among the issues to which he devoted considerable attention was the linguistic and exegetical question of additions (ziyāda) in the Qurʾān.

This study seeks to shed light on Dr. Tāg's treatment of this complex subject by analyzing his scholarly writings under the title: ʿAbd al-Raḥmān Tāg and the Question of Additions in the Qurʾān. The research employs a descriptive, analytical, and inductive methodology. It comprises an introduction, two main sections, a conclusion, and a bibliography.

Among the key findings: Dr. Tāg authored ten separate studies on this phenomenon, through which he emerges as both a precise exegete and a

skilled philologist. These writings reflect his distinctive interpretive and linguistic engagement with the Qurʾān, and may be regarded as individual efforts to elucidate and reconcile the phenomenon of textual additions within the framework of Qurʾānic exegesis and classical Arabic grammar.

Keywords: ʿAbd al-Raḥmān Tāg – Shaykh al-Azhar – Additions in the Qurʾān – Qurʾānic Studies – Arabic Language.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه واهتدى بهداه. وبعد،

فكثيرة هي جهود أبناء الأزهر شيوخًا وأعلامًا وعلماء.. على مدار تاريخه وسيرته ومَسيرته قديمًا وحديثًا، فكم ذادوا عن شريعة الإسلام، ونافحوا عن عقيدته، ودافعوا عن لغته، ووقفوا في وجه المتربِّصين به، وصالوا على المعادِين له؛ «يَنفون عنه تَحريف الغالِين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المُبطِلين»[1].. وإلى جانب هذا كانوا رُوَّاد نهضة، ومصابيح هداية، يدعون الناس إلى ربّهم، على منهاج نبيِّهم وحبيبهم صلَّى اللهُ عليه وسلَّم، بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادَلة بالتي هي أحسن.. وفوق هذا - ومعه - كم تركوا من مؤلَّفات، وألَّفوا من مُصنَّفات، وكتبوا من بحوث ودراسات، في شتى الفنون والمعارف، ولا يزال كثير من هذه الجهود الجبّارة، لم ينل حظّه من الدرس العلميّ والبحث المنهجيّ، بل لم يزل كثير منه رهين الرفوف وحبيس الأدراج، لم يخرج إلى دنيا الناس، فضلًا عن الوقوف عليه بحثًا ودرسًا.

ومن هؤلاء العلماء الأعلام الذين شرفوا وتاهوا بالأزهر المعمور، وفخِرَ وزها الأزهر بهم، الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن تاج، شيخ الأزهر.. حيث كانت له صولاته وجولاته في فنون شتى ومعارف متنوعة، سواء في واحة الأزهر الشريف ومَجَلَّته الغراء، أو تحت مِظلَّة مجمع اللغة العربية القاهريّ، أو غيره من منابر الفكر وميادين العلم.. ومنذ نال عضويّة المجمع اللغويّ القاهريّ عام ١٩٦٤م، حتى وافته المنية في ١٩٧٥م، وخلال هذه الفترة المثمرة من حياته المباركة، شارك في كثير من أعمال المجمَع في مؤتمراته وجلساته ولجانه، وخاصَّة اللجان التي اختير عضوًا بها، وهي لجان: القانون والاقتصاد، والأصول، والمعجم الكبير، فقدَّم خلالها الكثير من البحوث اللغوية والقرآنية، لا سيما ما يتعلق بقضية الزيادة في

(١) من كلام أبي هريرة وعبد الله بن عمرو في حَمَلة العِلْم، رواه البزار في مسنده: ٢٤٧/١٦، برقم (٩٤٢٣).

القرآن الكريم، ومن هنا جاء هذا البحث ليُميط اللِّثام عن هذه القضية في فكر هذا الإمام، بعنوان: (الشيخ عبد الرحمن تاج (ت ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) وقضية الزيادة في القرآن الكريم).

يدفعني إلى هذا - إضافة إلى ما سبق - ما يأتي:

١- إلقاء الضوء على بعض جهود الشيخ عبد الرحمن تاج، في حل مشكلات اللغة العربية، وبيان مُعضلاتها، ومناقشة قضاياها، وخاصَّة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٢- أنني لم أجد أحدًا، فيما أعلم، خصَّ قضية الزيادة في القرآن الكريم بالبحث والدراسة عند الشيخ تاج.

٣- إظهار جانب مهمّ من موسوعيَّة الشيخ تاج - فمع كونه من فقهاء الشريعة الإسلامية، وعلماء الفلسفة وتاريخ الأديان، والمتخصِّصين في القضاء الشرعي- كانت له بحوثه ودراساته الكثيرة المتعلقة باللغة العربية وقضاياها، ومن هنا جاء هذا البحث ليكشف عن هذه المكانة اللغوية.

خطة البحث:

أما عن الخطة: فقد اقتضتْ طبيعة البحث أن يشتمل على مبحثين تسبقهما مقدمة وتقفوهما خاتمة، وهي على النحو الآتي:

- أما المقدمة، ففيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث ومنهجه..
- أما المبحثان، فالمبحث الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج وقضية الزيادة.. بحوثًا ومفهومًا. ويحوي ثلاثة مطالب، هي:
  - المطلب الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج.. إطلالة تعريفية.
  - المطلب الثاني: بحوث الشيخ تاج في قضية الزيادة.
  - المطلب الثالث: الشيخ تاج وقضية الزيادة.. إشكاليةً ومفهومًا.
- والمبحث الثاني: الشيخ عبد الرحمن تاج ومعالجاته في بحوث قضية الزيادة. ويشتمل على عشرة مطالب تتناول بحوثه في هذه المسألة بالدراسة والتحليل.

- ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها متلوّة ببعض التوصيات.
- ثم فهرس المصادر والمراجع، يتبعه ثَبَت المحتويات.

منهج البحث:

أما عن منهجي في هذا البحث:

فقد اتبعتُ فيه المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ التحليليّ؛ حيث جمعتُ البحوث والدراسات التي قام بها الشيخ تاج في قضية الزيادة في القرآن الكريم، من مَظانِّها المختلفة: من دوريّات ومَجلّات وكُتب.. ثم وقفتُ مع هذه البحوث وقفاتٍ وصفيةً تحليلية؛ ببيان ما يمكن أن يُستنبط منها في تحديد مساره المنهجيّ، وتوضيح معالم فِكْره اللغويّ، وإبراز جهده التطبيقيّ، بما يُساعد على تضويئ مكانته اللغويَّة، والكشف عن شخصيَّته الموسوعيَّة.

الدراسات السابقة:

وأما عن الدراسات التي دارت حوله، فقد قامتْ بعض الأبحاث والأطروحات والمقالات حول شخصيته وجهوده العلمية والدعويّة، منها:

١- الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية، أبو بكر عبد الرازق، المكتب الثقافي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م. وقد جَمعَ فيه ثلاثة عشر بحثًا مما نُشر في أعمال مَجمَع اللغة القاهريّ[(١)]، منها خمسة مما يتعلَّق بمسألة الزيادة، وسيأتي بيان هذا في حصر بحوث هذه المسألة عند الشيخ تاج.

٢- الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العِلْميّة، د. محمد رجب البيومي، ضمن كتابه: النهضة الإسلامية في سِيَرَ أعلامها المعاصِرين: ٢١١/٣ – ٢٢٥[(٢)].

---

(١) وقد ظَنّ أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي، بأنّ هذه البحوث هي كلّ بحوثه المَجْمَعيَّة، وأنها قد جُمعتْ في هذا الكتاب، (ينظر: الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العلميّة، ضمن: النهضة الإسلامية: ٢١٦/٣)، والأمر بخلاف هذا؛ فالشيخ تاج قد كتب أربعة وعشرين بحثًا مَجْمعيًّا.

(٢) ثم نشره بتصرُّفٍ في مقدِّمة كتاب: بحوث إسلامية لفضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج: ٣/١ – ١٨، هدية مجلة الأزهر، شهر رجب ١٤٢٢هـ، حيث قامت مجلة الأزهر بطبع سبعةٍ من

٣- عبد الرحمن تاج الإمام والفقيه، تقديم د. محمد كمال الدين إمام، لكتاب: البابية والإسلام، للشيخ عبد الرحمن تاج، دار الإفتاء المصرية، بالقاهرة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م: ٧ – ٢٠.

٤- شيخ الأزهر الإمام عبد الرحمن تاج وجهوده في الدعوة الى الله تعالى، ضياء الدين أحمد السيد منصور، ماجستير، كلية أصول الدين والدعوة بالقاهرة، جامعة الأزهر ٢٠٢١م.

٥- جهود الشيخ الإمام عبد الرحمن تاج اللغوية في القرآن الكريم، د. عبد الملك أحمد السيد شتيوي، المؤتمر العلمي الدولي الخامس، لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، ٢٠٢٤م: ٢٢١ - ٢٥٤.

ولم أطلع عليه إلا بعد الانتهاء من كتابة بحثي هذا، وبعد الاطّلاع عليه وجدته وقف مع بعض بحوث الشيخ تاج عارضًا لفكرتها. ولو جعل عنوان بحثه: مِنْ جهود الشيخ الإمام عبد الرحمن تاج النحوية؛ لكان أنسب من جهتين: الأُولى: يناسب المعالجة التي قام بها، والثانية: ليفسح المجال لمن أراد أن يكتب عن كل الجهود اللغوية للرجل، أن يُطلق عليها: الجهود اللغوية؛ حتى لا تتكرر العناوين.

وأخيرًا.. فلستُ أزعم أن هذا البحث كامل من كل الوجوه؛ إذ النقصان سِمة الإنسان، إلا مَن عصمه الرحمن، لا سيَّما سيِّد الأنام عليه الصلاة والسلام، والكمال للواحد الديّان جلّ جلاله.. فأسألك اللهمّ أن تجعل عِلمي وعَملي وقولي خالصًا لوجهك الكريم، وأن تتقبَّل مِنِّي بفضلك وكرمك العَميم، يا أكرم الأكرمين.

وصلَّى اللّهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم،،،

وكتبه،

عبدالمجيد إبراهيم عبد الحميد شعير

=

بحوثه في هذا الكتاب.

المبحث الأول

الشيخ عبد الرحمن تاج وقضية الزيادة.. بحوثًا ومفهومًا

ويشتمل على ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول

الشيخ عبد الرحمن تاج.. إطلالة تعريفية[(١)]

يحسُن أن أُقدِّم بين يدي هذا البحث إطلالة تعريفيّة نشرف منها على حياة الشيخ تاج، وتدخل في إطار ما هو من تمام البحث العلميّ.. دون الوقوف طويلًا مع سيرته ومسيرته الحافلة بالعطاء، فناهيك برجل كان الأستاذَ[(٢)] الأكبر شيخَ الأزهر.. أي كان ملء السَّمع والبصر في زمانه، وموضوع صفحات الدوريات من الجرائد والمجلات، وحديث وسائل الإعلام والإذاعات.. إذْ إنه كان لسان الأزهر الناطق بدوره في الحياة العامّة، والمعبِّر عن آمال الأمَّة، والحريص على تضميد آلامها وجروحها في أوقات أزماتها ومِحَنها.. فضلًا عن القيام بمسؤوليّة الأزهر العِلميّة والدعويَّة، القائمة على الاعتدال والوسطيّة، في نشر تعاليم الشريعة

(١) ذَكَر الدكتور أسامة الأزهري في حاشية كتابه: جمهرة أعلام الأزهر الشريف: ٢٨٠/٦، أربعة عشر مصدرًا من مراجع ترجمة الشيخ عبد الرحمن تاج، وأُضيف إليها: دائرة المعارف الإسلامية: ٦٩٠/٣ – ٦٩١، والأزهر في ١٢ عاما: ٦٩ – ٧٠، وكلمة الأستاذ علي عبد الرازق في حفل استقباله، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٣ – ١١٧، ومجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، المجمعيون: ٩٨ – ٩٩، وتأبين المغفور له صاحب الفضيلة الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٦: ٢٢٢ – ٢٢٨، وكلمة الدكتور محمد محمود الصياد، الذي خلف الشيخ عبد الرحمن تاج في المجمع، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٩: ١٧٠ – ١٧٦، والمجمعيون في خمسين عامًا: ١٥٥ – ١٥٧، وشيوخ الأزهر، أشرف فوزي، وسعيد عبد الرحمن: ٣٦/٤ – ٤٠، وموسوعة نساء ورجال من مصر، لمعي المطيعي: ٥٢٠ – ٥٢٧.. فضلًا عما في الدراسات التي دارت حول الشيخ تاج، وقد سبقت في المقدمة.

(٢) إطلاق لقب: الإمام الأكبر، على شيخ الأزهر، كان في قانون تطوير الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م المادة ٤، وقبله كان يُطلق عليه لقب: الأستاذ الأكبر، وهذا سبب اقتران هذا اللقب باسم الشيخ تاج منذ توليه مشيخة الأزهر الشريف.

الإسلامية.. ولعلّ هذا - وأكثر - ما استحضره الأستاذ على عبد الرازق في كلمته التي ألقاها في استقبال الشيخ تاج عضوًا في مجمع اللغة القاهريّ ويُعرِّف به، قائلًا قرب ختامها: «وجملة القول أيها السادة أن فضيلة الأستاذ قد حصل من الرُّتب العلميَّة والدرجات ما رفعه كما رأيتم إلى مستوًى لا مطمع لكثير من الناس أن يصلوا إليه، ولكن هو نفسه قد استطاع أن يبلغه، وأن يبلغ من الفضل مقامًا فوق ذلك مظهرًا، وأرفع قدرًا، وأكبر مقامًا، مقام تتهادى دونه درجات العلماء ومقامات الخبراء، وتتخاذل دونه الألقاب، وترتدّ المطامع عنده وهي كليلة حسرى»[(١)].

أما عن اسمه، فهو عبد الرحمن بن علي بن حسين بن تاج، ولد في أسيوط سنة ١٣١٤هـ، ١٨٩٦م، في أسرة ترجع أصولها إلى قرية منية الحيط، مركز إطسا بمحافظة الفيوم، وقد انتقل والده منها مع جَدِّه للعمل في إقامة قناطر أسيوط.

وفي أحد كتاتيب أسيوط حفظ عبدُ الرحمن القرآنَ الكريم وجوَّده، وكذا تلقَّى بعض القراءات القرآنية والمتون المختلفة للعلوم التي تُؤهِّله للالتحاق بالأزهر.

وقد ظهرت عليه منذ صغره مخايل النباهة وعلامات النبوغ، «حيث رآه الزعيم سعد زغلول وزير المعارف حينئذ في رحلة تفتيشية في الصعيد شملت خطتها زيارة الكُتَّاب الذي كان يتعلَّم فيه المترجَم (له) وهو صغير، واسترعى انتباه الوزير ذكاء الطفل وسرعة خاطره وسداد إجاباته، فأُعْجب به وقرَّر مكافأته، وألحقه بالمدارس الأميرية على أن يكون ذلك على نفقة الدولة في جميع مراحل التعليم، إلا أنّ جَدَّه أبى إلا أن يكون مجال تعليمه هو الأزهر، حتى يدخل الدِّين من بابه ، ويتلقَّى العلم على كبار رجاله»[(٢)].

ومن ثَمّ التحق بمعهد أسيوط الدِّينيّ وأتمّ فيه دراسة السَّنة الأوّلى الابتدائية، ثم انتقل سنة ١٩١٠م مع أسرته من عاصمة الصعيد إلى الإسكندرية عروس البحر الأبيض المتوسط، وفيها التحق بمعهدها الدِّينيّ في السَّنة الثانية، وكان معهد الإسكندرية يتميَّز على المعاهد الأزهرية في هذه الآونة بأنه يمنح طلابه الشهادة الابتدائية حتى العالِميَّة، ومن ثَمّ أنهى فيه تعلُّمه عام ١٣٤١هـ - ١٩٢٣م، وكان

(١) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٦.
(٢) جمهرة أعلام الأزهر الشريف: ٢٧٩/٦، وما بين الهلالين زيادة يقتضيها السياق.

ترتيبه في هذه الشهادة أوَّل الناجحين، وكذلك كان ترتيبه في أغلب سِنيّ دراسته[١]؛ ولتفوِّقه ونبوغه كان يُنتدب للقيام بالتدريس لزملائه في آخر كل أسبوع[٢].

ولم يقف عند هذه الشهادة (شهادة العالِميَّة)، وإنما واصل الدراسة في تخصُّص القضاء الشرعيّ بالأزهر الشريف، والتي يمكن أن تُعدّ بمثابة الدراسات العُليا الآن، حتى حصل على شهادة التخصُّص في القضاء الشرعيّ وعلوم الشَّريعة الإسلاميَّة عام ١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م.

ثم بعد ذلك بدأ حياته العمليَّة الوظيفيَّة، فعمل بالتدريس في معهد أسيوط الدِّينيّ من عام ١٩٢٦م حتى ١٩٣١م، ثم نُقل إلى معهد القاهرة الدِّينيّ فعمل فيه من سنة ١٩٣١م حتى ١٩٣٣م.

وفي هذه الآونة قد حدث تطوير في الأزهر بإنشاء بعض الكليات وكان من بينها كلية الشريعة، فكان من أوائل مَنْ نُقل إليها في قسم تخصُّص القضاء الشرعيّ سنة ١٩٣٣م. ولنبوغه وتمكُّنه الفقهيّ في المذهب الحنفيّ؛ تم اختياره عضوًا يُمثِّل هذا المذهب في لجنة الفتوى بالأزهر عند إنشائها عام ١٩٣٥م، إلى جانب عمله بالتدريس بكلية الشريعة[٣].

«ثم أراد الله - وله الحِكْمة البالغة - أن يُضاعف عليه النِّعْمة، ويزيد له الفضل والكرامة، فقضى بأن يقع عليه الاختيار في سنة (١٣٥٥هـ) ١٩٣٦م ليسافر إلى فرنسا عضوًا في بعثة الأزهر العلمية، فسافر إليها وطالت إقامته بها لظروف الحرب»[٤]، فأقام في باريس قرابة ثمان سنوات، وفيها حصل على الدكتوراه في الفلسفة وتاريخ الأديان سنة ١٩٤٢م، في موضوع: البَابِيَّة والإسلام، من جامعة السوربون -أقدم وأشهر جامعات أوربا.

«وهكذا استطاع الأستاذ أن يجمع بين الثقافتين الشرقية والغربية، وأن يُزاوج بين الأدبين العربي والأعجمي، وأن ينطق باللغتين العربية والفرنسية، وبذلك أَتمَّ

(١) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٤.
(٢) شيوخ الأزهر: ٣٦/٤.
(٣) المجمعيون في خمسين عامًا: ١٥٥.
(٤) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٤.

دورة ممتازة في طلب العلم، لعلها تُعتبر بحقّ من أكمل الدورات الدراسية التي يستطيع أن يُتمَّها طالب علم في الشرق أو الغرب»[١].

وبعد عودته إلى وطنه مصر عام ١٣٦٢هـ - ١٩٤٣م؛ اختير للتدريس في قسم تخصص القضاء الشرعي، وكذا أُعيد إلى عضوية لجنة الفتوى وسكرتيرًا فنِّيًّا لها، ثم عُيِّن مُفتِّشًا للعلوم الشَّرْعيَّة والعربية بالمعاهد الأزهرية، وعهد إليه في إدارة كلية الشريعة، فشيخًا لمعهد الزقازيق الدِّيني، فشيخا لقسم البعوث الإسلامية بالأزهر؛ فوضع لها أسس النظام الإداريّ والدراسيّ.

ثم حصل على عضوية جماعة كبار العلماء عام ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م وذلك بكتابه: السياسة الشرعية في الفقه الإسلامي، ثم انتقل إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس أستاذًا لتدريس الشريعة الإسلامية، ثم اختير سنة ١٩٥٣م عضوًا في لجنة الخمسين لوضع دستور سنة ١٩٥٤م[٢].

ثم ولي مشيخة الأزهر في ٧ من يناير ١٩٥٤م، خلفًا للأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين رحمه الله، وقد استنَّ الشيخ الخضر «سُنَّة حميدة، فما كاد يعلم بنبأ تعيين خلفه فضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج شيخاً للأزهر، حتى بادر بالتوجه إلى داره، حيث زاره مهنئاً بإسناد مشيخة الأزهر إلى فضيلته مُتمنِّيًا للأزهر في عهده الخير والتوفيق. وعقب انتهاء الزيارة مباشرة، توجه فضيلة الأستاذ الأكبر إلى دار سلفه فضيلة الشيخ الخضر حسين، حيث زاره شاكرًا ومُقدِّرًا جهوده لخير الأزهر، وأمضى الشيخان معًا بعض الوقت في تبادل الحديث عن الأزهر وشؤونه والنهوض برسالته الدينية والعالمية»[٣].

ثم تَمَّ ترقيته بتعيينه وزيرًا في اتحاد الدول العربية بين مصر وسورية واليمن عند قيامه سنة ١٩٥٨م إلى أن تَمَّ إلغاء هذا الاتحاد سنة ١٩٦١م، ثم اختير عضوًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم

(١) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٤.
(٢) جمهرة أعلام الأزهر الشريف: ٢٧٩/٦.
(٣) موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين: مج ١٠، ٢١٠/٢.

١٠٠٣ لسنة ١٩٦٤م[١]؛ ليقوم برسالة أخرى هي خدمة لغة القرآن الكريم.

أمّا عن مؤلفات الشيخ تاج وتراثه العلميّ؛ فمَنْ يَطّلع عليه يُدرك للوَهْلة الأولى سعة اطّلاعه، وتعدّد مواهبه، وتنوُّع معارفه.. ومن ثَمّ أثرى المكتبة الإسلامية والعربية في فنون شتّى، وتخصصات متعدِّدة، فكَتَبَ في العقيدة، والفقه، والتفسير، والحديث، والفلسفة وتاريخ الأديان، واللغة.. وغيرها.

وقد حصرتْ له بعض مصادر ترجمته ما يزيد عن خمسة عشر كتابًا أو رسالة[٢]، فضلًا عن أكثر من عشرين نشاطًا وبحثًا مَجْمعيًّا.. يُضاف إلى ذلك مقالاته التي ملأتْ مَجلّة الأزهر.. ويلاحظ من خلال عناوين تلك الكتب والرسائل، وهذه الأبحاث والمقالات؛ أنه تناول كثيرًا من القضايا المعاصرة، والمسائل الحياتية، والعبادات والمناسبات الإسلامية.. نحو: الإسراء والمعراج، والهجرة النبويَّة الشريفة، وصوم رمضان، وتحقيق القول في ليلة القَدْر، والحج.. وكذا رسالة في شرح حديث: «إنما الأعمال بالنيَّات».. والدِّين والدَّولة، والسياسة الشرعيَّة والفقه الإسلاميّ، والتأمين على الحياة وعلى الأموال من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وصناديق النذور وبيان حكم الشريعة الإسلامية فيها.. فضلًا عن بحوثه ودراساته اللغوية والقرآنية التي نشرها على صفحات دوريات المجمع القاهريّ، ومجلة الأزهر.. وغير ذلك.

ومع كل هذه المكانة العالية، والمنزلة السامية؛ إلّا أنه كان هيِّنًا ليِّنًا، سَمحًا كريمًا، جمَّ التواضع، لا ينظر إلى نفسه، ولا يرى لها مكانة.. وليس أدلّ على هذا من أنه كان يُوقِّع ويكتب اسمه في آخر بحوثه ومقالاته باسمه مُجرَّدًا[٣]، فلم يقرن اسمه، مَثلًا، «بلقب الدكتور، مع أنّه نال هذا اللّقب من أَرْقى الجامعاتِ الأوروبيَّة؛ لأنّ الجوهر عنده أَغْلى قيمةً من العَرَض»[٤]، رحمه الله رحمة واسعة.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١١، وقد كُتبت السَّنة خطأ: ١٩٦٣م، في: الأزهر في ١٢ عاما: ٧٠، والصواب ما ذُكر.

(٢) ينظر: المجمعيون في خمسين عامًا: ١٥٥ – ١٥٧.

(٣) لاحظتُ هذا في مقالاته في مجلة الأزهر مدة مشيخته للأزهر أو بعدها، وكذا في بحوثه المَجْمعيَّة.

(٤) الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العلميّة، ضمن: النهضة الإسلامية: ٢١٤/٣.

وهكذا.. يلاحظ القارئ لسِيرة ومَسيرة الشيخ تاج، أنه كان في كل أطوار حياته ينتقل من رحلة إلى أخرى، ومن مكان إلى آخر، تحصيلًا للعِلْم أو تعليمًا له، وأنه لم يعرف الكَلَل ولا الملل منذ نعومة أظفاره حتى وافته المنية يوم السبت ٣٠ من ربيع الأول ١٣٩٥هـ، الموافق ١٢ من أبريل ١٩٧٥م[١]، عقب فراغه من صلاة المغرب، وهو يستغفر ربّه مُسبحًا حامدًا مُكبرًا. تغمَّده الله بمغفرته ورضوانِه، وأسكنه فسيح جِنانِه، جزاء ما قدَّم للإسلام والمسلمين عامَّة، وللقرآن الكريم ولغته المُحكَمة خاصَّة.

---

(١) شيوخ الأزهر: ٣٩/٤، وجمهرة أعلام الأزهر الشريف: ٢٨٠/٦، وفيه: الموافق ١٢ من ربيع الأول سنة ١٩٧٥م، والصواب ما ذُكر.

المطلب الثاني

بحوث الشيخ تاج في قضية الزيادة

كتب الشيخ تاج بعض البحوث تعقيبًا على بعض القضايا والمسائل اللغوية التي كانت مثارة في حلقات النقاش وجلسات المؤتمرات داخل مَجمَع اللغة العربية بالقاهرة، نحو: تفصيل القول في تتابع الأعلام بتسكين أواخرها وحذف كلمة "ابن" من بينها.. وتحرير القول في فَعْلان فَعْلى، وفَعْلان فَعْلانة.. ولكنّي لم أجد دراسة في التراث المَجْمَعيّ – قبل بحثه الأوَّل في قضية الزيادة – تناولت حرف "لَا" بالذات، أو قضية الزيادة في القرآن الكريم عامَّة[(١)]؛ ومن ثَمّ يبدو أنه أراد أن يُقدِّم جديدًا يخدم به لغة القرآن الكريم، وفي الوقت ذاته، يُعَدّ من إضافات جهود المَجْمَعيِّين تجاه لغة القرآن؛ ومن ثَمّ بدأ في تناول قضية الزيادة، التي هي خلاصة دراسته وقراءته لكثير من كتب التفسير واللغة.. وغيرها.

وقد شارك ببحوث كثيرة في هذه القضية بالمَجْمَع القاهريّ، وفيما يلي حصرها، مقرونة ببيان مواضع نشرها:

١- "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، درء مظاهر من الجراءة[(٢)] في تفسير الكتاب العزيز. (نُشر في البحوث والمحاضرات، د ٣٣[(٣)]، جلسة ٣ للمؤتمر سنة ١٩٦٦ – ١٩٦٧م: ٣٧ – ٩٣، وعلى البحث تعقيبات ص ٩٥- ٩٨، وقد أَهْدى هذا البحث لمجلة الأزهر، فنشرته موزَّعًا على خمسة أقسام، منها قسمان في السنة ٣٨، وثلاثة منها في السنة ٣٩، وهذا تفصيلها: القسم الأول: مجلة الأزهر، السنة ٣٨، الجزء ٨، شوال ١٣٨٦هـ - يناير ١٩٦٧م: ٧٦٠ – ٧٧٢، والقسم الثاني، في ذات السنة، الجزآن ٩، ١٠، ذو القعدة وذو الحجة – فبراير ومارس: ٨٨٩ – ٩٠٣، والقسم الثالث: السنة ٣٩، الجزء ١، المحرم ١٣٨٧هـ - إبريل ١٩٦٧م: ٧ – ١٨، والقسم الرابع، السنة ٣٩، الجزء ٣، جمادى الأولى ١٣٨٧هـ - أغسطس ١٩٦٧م:

(١) ينظر: التراث المَجْمَعيّ في خمسة وسبعين عامًا: ٥٣ – ٥٤، ٦٣ – ١٢٦.

(٢) في مجلة الأزهر: الجُرأة، وكلاهما صحيح، يُقال: جَرُؤَ على الشيء يجرُؤ جُرْأَةً وجَراءَة، إذا أَقْدَم عليه، ينظر: لسان العرب: ٤٤/١ (جرأ).

(٣) د = دورة مؤتمر المجمع القاهريّ، ج = الجزء من مجلة المجمع القاهريّ.

٢٢٩ – ٢٤٠، والقسم الخامس، السنة ٣٩، الجزء ٤، جمادى الآخرة ١٣٨٧هـ - سبتمبر ١٩٦٧م: ٣٢٤ – ٣٣٦).

٢- "الواو" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك. (نُشر في البحوث والمحاضرات، د ٣٤، جلسة ٦ للمؤتمر سنة ١٩٦٧ – ١٩٦٨م: ٢٠٣ – ٢٣١، وعلى البحث تعقيبات ص ٢٣٣-٢٣٦، ثم أعاد نشره موزَّعًا على ثلاثة أقسام، في مجلة الأزهر، السنة ٤٠، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م: القسم الأول ص ٥ – ١٢، والقسم الثاني ص٨٥ – ٩٤، والقسم الثالث ص١٦٥ – ١٧٢).

٣- "الفاء وثُمَّ" ودعوى زيادتهما في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام. (نُشر في مجموعة البحوث والمحاضرات، د ٣٥، جلسة ١٠ للمؤتمر سنة ١٩٦٨ – ١٩٦٩م: ٣٥٥ – ٣٧٩، وعلى البحث تعقيبات ص ٣٨١، ٣٨٢، ثم نُشر ضمن كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية، أبو بكر عبد الرازق: ١٥٧ – ١٩٣).

٤- درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز. (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٤، شوال ١٣٨٨هـ - يناير ١٩٦٩م: ٢٤ - ٣٣، ثم نُشر ضمن كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٣٧ – ٤٩).

٥- "إِذْ وإذا" ورأي أبي عُبَيدة. (نُشر في البحوث والمحاضرات، د ٣٦، جلسة ٩ للمؤتمر: ١٨١ – ١٩٦، وعلى البحث تعقيبات ص ١٩٧، ثم نُشر ضمن كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٢٥ – ٢٤٧. وتليه التعقيبات ص ٢٤٩).

٦- حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم. (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٠، شوال ١٣٩٢هـ - نوفمبر ١٩٧٢م: ٢١ - ٢٧، ثم نُشر ضمن كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٣٥ – ١٤٥).

٧- القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم. (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣١، صفر ١٣٩٣هـ - مارس ١٩٧٣م: ٢٥ - ٣٥).

٨- إِنِ الزائدة وإِنِ النافية وكبوة الفُرْسان في مجال التفرقة بينهما. (نُشر في مؤتمر د ٤٠ سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، القسم الثاني: البحوث: ٤٣٥ - ٤٤١).

٩- القول في "ما" الزائدة. (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٥،

ربيع الآخر ١٣٩٥هـ - مايو ١٩٧٥م: ٢٣ – ٣١، ثم نُشر ضمن كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٥١ – ٢٦٤).

١٠- القول في "مِن" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم. (نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٧، جمادى الأولى ١٣٩٦هـ - مايو ١٩٧٦م: ١٣ - ٢٤).

فيلاحظ من خلال هذا الحصر ما يلي:

أولا: اهتمامه بهذه القضية، فقد شغلت ذهنه منذ انتخابه عضوًا في المجمع القاهريّ عام ١٩٦٤م؛ وقد ظل يكتب فيها أثناء العشرة الأعوام الأخيرة من حياته، فقد نُشر بحثه الأول فيها عام ١٩٦٦م، وظل يواصل الكتابة فيها إلى أنْ وافته المنيَّة عام ١٩٧٥م؛ إذْ يُلاحَظ أن بعض أبحاثه فيها نُشر بعد وفاته، كما في البحثَيْن الأخيرَيْن.

ثانيًا: قد لاحظ المَجْمعيّون أنه قدَّم مجموعة من البحوث في هذه القضية، وأنها من النفاسة بمكان، ومن ثَمّ أشاد بها الدكتور عبد الرّزّاق محيي الدِّين، رئيس المجمع العلميّ العراقيّ، أثناء تعقيبه على البحث الخامس في هذه القضية للشيخ تاج، وهو: "إِذْ وإذا" ورأي أبي عُبَيدة، فقال محيي الدِّين: «الواقع أن السيد الأستاذ الدكتور الشيخ عبد الرحمن تاج، يُقدِّم لنا في كل عام بحثًا دقيقًا وعظيمًا، وسلسلة أبحاثه فيما يتصل بهذا الموضوع من أَنْفَس الأبحاث التي نسمعها في كل عام»[(١)].

ثالثًا: أما عن دوافع كتابته لهذه السلسلة من البحوث حول هذه القضية؛ فإنه لم يُصرِّح في شيء منها عن هذه الأسباب، وإنما يُحتمل – إلى جانب ما سبق في أوَّل هذا المطلب - أن يكون السبب في هذا هو أنه قام بتأليف كتاب – بالاشتراك مع اثنين من أساتذة كلية الشريعة[(٢)] – في: تفسير آيات الأحكام، فلعلّه أثناء تطوافه بين كتب التفسير والفقه، وتجواله في كتب اللغة وغيرها؛ لاحَظَ أنّ بعض أقوالهم وتأويلاتهم حول مسألة زيادة بعض الألفاظ، كان

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٤٩.

(٢) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ١٩: ١١٥.

يُعوزها الدقّة، أو تحتاج إلى مناقشة وإيضاح وبيان؛ ومن ثَمّ - عندما سنحتْ له الفرصة - أراد أن يخصّ هذا الأمر بالبحث والدراسة، فأقام بحثه عن: "لا" التي قيل إنها زائدة وليستْ كذلك.

أما عن الدافع لكتابة ما بعد بحثه الأوَّل هذا؛ فلعلّ السبب القويّ في هذا؛ هو ما لاقاه من ترحاب وحفاوة لدى المَجْمَعيِّين لهذا البحث؛ وما أثاروه من تعقيبات وتعليقات عليه[١]، والتي كان من بينها رغبة بعضهم في استكمال هذه الفكرة، ودراستها على هذا المنوال من الدّقّة والوضوح وحُسْن المعالجة، وفي هذا يقول الدكتور عبد الرّزّاق محيي الدِّين: «أقترح أن يتناول الأستاذ المحاضر الأحرف الأخرى التي قيل إنها زائدة بنفس التوجيه الطيِّب الذي سمعناه وأمتعنا به في هذه الليلة»[٢]. ثُمّ عقّب بعده الدكتور إبراهيم مدكور بقوله: «وأضيف إلى ما قلتَ سيادتك أنه يفتح بابًا جديدًا في التفسير»[٣].

ومن ثَمّ يحتمل قيام الشيخ تاج - تلبية لرغباتهم - باستكمال الكتابة في هذه القضية.

بل إنّ بعض المَجْمَعيِّين طلب منه دراسة مواضع الحذف؛ كما قام ببحث مواطن الزيادة في: لَا، وفي هذا قال الأستاذ محمد شفيق العاني: «شكرًا للأستاذ المحاضر على بحثه القيِّم ومعالجته الموضوع بصورة واسعة وبيانٍ واضح. وما يمكن أن أقوله في هذا المقام يتعلق بـ "لَا" ورغبتي في أنْ أستطلع رأيه في أمر "لَا" المحذوفة، والتي أراد أنْ يُثبتها المفسِّرون بوصفها محذوفة في كثير من الآيات القرآنية. من ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]، فجدير بالأستاذ بعد أنْ أَثبتَ أصليَّة "لَا" الموجودة؛ أن يُتمّ البحث عن رأيه في "لَا" المحذوفة، فيكون قد جمع بين "لَا" الموجودة و"لَا" المعدومة»[٤].

ومن ثَمّ أقام الشيخ تاج بحثًا بعنوان: "لا" التي قيل إنها أُسْقِطَت من بعض

(١) ينظر: البحوث والمحاضرات، د ٣٣: ٩٥ - ٩٨.
(٢) البحوث والمحاضرات، د ٣٣: ٩٨.
(٣) السابق ذاته.
(٤) السابق: ٩٥ - ٩٦.

آيات القرآن الكريم والمعنى على ثبوتها. (نُشر في البحوث والمحاضرات، د ٣٧، الجلسة ١٠ للمؤتمر، القسم الثاني: ١٩٧ – ٢٣٧).

رابعًا: أعطى أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي فكرة مُوجَزةً عن بحوث الزيادة هذه، مُثْنيًا على جهود الشيخ تاج فيها، وكاشفًا عمّا قام به فيها من عرض للآراء، ومناقشةٍ لها، فيقول: «كتب الشيخ بُحوثًا دَسمة حول "لَا" التي قيل: إنها زائدة، وليست كذلك، وكذلك حول دعوى الزيادة في: مَا، وإِذْ وإذا، والواو، والفاء، وثُمَّ، وهي بحوثٌ شاقّةٌ مُضنيَة، استوجبتْ مُنازَلة الفحول من أعلام النحو واللغة التفسير، كما استلزمتْ حصر الآراء المتضاربة، ومحاولة الترجيح بينها، بل استلزمتْ مناقشة مُفسِّرٍ واحدٍ في رأيَيْن مُتعارِضين، ساقهما سهوًا في نصٍّ واحد! ولا نستطيع أنْ نُلخِّص زبدةً لِما قيل في كلمة واحدة، لأنّ تلخيص الحقائق النحوية والبلاغية مما يتعذَّر، فليس المجال مجالَ إسهابٍ يُوجَز ويُكتنز، ولكنّه مجال علميٌّ شاقٌّ، وُضعتْ ألفاظه وضعًا دقيقًا، يُخِلّ بها أنْ يَغيب منها حرف واحد»[(١)]، ثُمّ أتبع هذا بذِكْر رؤوس العناصر الخاصَّة ببحث: لَا.

هذا.. وسأحاول الوقوف مع هذه البحوث بحسب ترتيبها الزمنيّ، الذي يُوقف على التسلسل البحثيّ لهذه الدراسات، فضلًا عن أنه ربمّا يكشف عن السرِّ في كتابة بعضها، أو يُبيِّن فكره وآراءه إزاءها، أو غير ذلك مما سيأتي في المبحث الثاني، إن شاء الله تعالى.

---

(١) الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العلميّة، ضمن: النهضة الإسلامية: ٢٢٣/٣ - ٢٢٤.

المطلب الثالث

الشيخ تاج وقضية الزيادة.. إشكاليةً ومفهومًا

بدأ الشيخ الكتابة عن هذه القضية، بعد أن انتُخِب عضوًا بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما سبق، وهذا يعني أنه شرع فيها بعد أن قارب السبعين من عُمره، أي كتب عنها وهو في نُضج كماله العلميّ، وأَوْج نشاطه المعرفيّ، وذروة اكتماله الفكريّ.. ويظهر هذا من خلال تحريره لمسائل هذه القضية ومعالجة بحوثها بوضوح ودقّة، وعرضه لأقوال العلماء وآرائهم، والتعقيب عليها ومناقشتها بل وردّ بعضها.. ولذا؛ كان حريصًا على أن يضع كلّ شيء في نصابه الصحيح، وأن يُحدِّد المراد بما يسوقه من مصطلحات، وأن يُبيِّن منهجه الذي يسير عليه.. حتى يمكن أن يُقال: إنه عقد البحث السادس (وهو حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم) من أجل دفع الإشكال المتوارد على هذه القضية مع تحديد مفهومها.

ويتضح ذلك على النحو الآتي:

أولا: في هذا البحث؛ بعد أن ذَكَر الشيخ تاج مقدِّمته التمهيديَّة التي تتعلق بموضوع البحث، وهي بيانه لحروف الزيادة التي تناولها علماء النحو والبلاغة، وبيَّنوا معنى زيادتها، مع رَبْطه بين سابق ولاحق من دراساته.. - أراد أنْ يُوضِّح أنه عَقدَ هذا البحث ليُبيِّن فيه مفهوم مصطلح (الزيادة)، وما اعتوره من إشكال، وما حامَ حوله من ظنون وأوهام، فقال: «وهنا نقول: إن النحويين يُعبِّرون كثيرًا عن الكلمة التي تُزاد في جملة - بأنَّ «خروجها من الجملة كدخولها فيها». ومعنى هذا على ما ينبغي أنْ يُفهم - أنّ دخول تلك الكلمة في الجملة لا يأتي بفائدة في أصل المعنى المراد من الجملة، كما أنّ إسقاطها منها لا يُخِلّ بذلك المعنى»[(١)].

فيلاحظ هنا، أنه يُشير إلى جانب من جوانب الإشكال في مصطلح (الزيادة)، وأنه يرجع إلى التعريف الاصطلاحيّ، الذي بناه بعض النحويِّين على أصل معنى التركيب اللغويّ، أي أن الزائد لا يزيد معنًى في أصل المعنى المراد من الجملة؛ ومن ثَمّ عرَّفوه بأنه: ما كان دخوله في الكلام كسقوطه.. وقد ورد هذا التعريف، أو

(١) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٢.

قريب منه، عند كثير من العلماء كالمُبرّد (ت ٢٨٥هـ)، وابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ).. وغيرهم[١].

فمثلًا: حرفا «الباء» و«مِنْ» في نحو: ليس محمدٌ بساحرٍ، وما مِنْ أحدٍ يجهل ذلك، لم يُفيدا الجملة من حيث المعنى الأصليّ أكثر مما تفيده لو أُسقطا منها؛ إذْ إنّ المعنى الأصليّ في كلّ جملة هو ذاته الذي يستفاد منها لو قيل: ليس محمدٌ ساحرًا، وما أحدٌ يجهل ذلك، ومِن ثَمّ يكون كل من هذين الحرفين زائدًا[٢].

ولكنْ لما كان هذا المنحى من التعريف يُوحي بأن الزيادة لا تعطي فائدة في الكلام، وأنها حينئذ تكون حَشْوًا ولَغْوًا، ومثل هذا لا يليق أن يقال على شيء في القرآن الكريم؛ لأنه بمثابة الطعن في إعجازه؛ لذا؛ حرص الشيخ تاج على أنْ يُنبِّه إلى هذا الأمر المُهمّ، فقال: «لكنْ ينبغي التنبُّه هنا إلى ما بَيَّنّاه فيما سبق - في الكلام على "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك - من أنه ليس المراد بالزيادة أن تكون الكلمة خالية من المعنى من كلّ وَجْهٍ، وأنها لا تُعطي فائدةً أيَّ فائدة، فإن ذلك ليس الظنّ به أن يكون في كلام العقلاء، لأنه حينئذ يكون من الحشو واللَّغْو العابث؛ ومن هنا يكون من المحال أنْ يقع شيء منه في القرآن الكريم»[٣].

وعلى هذا، يرى أنه ينبغي أن يُبنى تعريف الزيادة على وظيفتها، وعلى المعنى الذي تؤدِّيه الكلمة في جملتها، فقال: «إذا كان الأمر كذلك، فماذا يكون شأن الكلمة المزيدة؟ وماذا تكون وظيفتها حين ترد في الكتاب العزيز، ونحن نعلم أنه قد ورد من ذلك في الآيات القرآنية عدد ليس بالقليل؟

والجواب: أن زيادتها حينئذ لا بُدَّ أن تكون لفائدة لا تحصل إذا خلا الكلام منها، أي من تلك الكلمة»[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٣٧/٤، وسر صناعة الإعراب: ١٢٥/١، وشرح المفصل: ١٢٨/٨، ١٣٧، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب، للإربلي: ٢٩، ١٢٣، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٣٠٢، ٣١٦، ٣٣٢..

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٣٧/٨، وحروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٢.

(٣) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٢.

(٤) السابق نفسه.

وقد سبقه إلى هذا الأمر ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، فقال: «والزائد عند النحويين: هو الذي لم يُؤْت به إلا لمجرَّد التَّقوية والتّوكيد لا (إنّ الزائد عندهم هو) الـمُهمَل»[(١)].

وبناء على هذه النتيجة، يرى الشيخ تاج أنه لا ينبغي لأحد أن يتحرَّج من استعمال كلمة الزائد على ما في القرآن، فقال: «إذًا، الكلمة التي تُزاد في القول إنما تُزاد لمثل فائدة التقوية والتأكيد والتمحيص. وإذًا، لا يكون من الحرج في شيء أن يُقال: إن القرآن الكريم قد اشتمل على كلمات زائدة بهذا المعنى الذى قرَّرْناه»[(٢)].

ثانيًا: وبعد هذه النتيجة التي قرَّرها، أراد أن يُبيِّن الأسباب الباعثة على تحرُّج بعض العلماء أو استنكارهم القول بالزيادة على لفظ في القرآن الكريم، كالمبرّد (ت ٢٨٥هـ)، وثعلب (ت ٢٩١هـ) وابن دَرَسْتَوَيه (ت ٣٤٧هـ).. وغيرهم[(٣)]، فقال: «غير أنّ من الناس مَنْ يستنكر أن يُقال: إنّ في القرآن كلماتٍ زائدة؛ وهذا الاستنكار مَبْعثه عندهم أمور ثلاثة:

الأول: هو باعث العاطفة الدينية الشريفة التي ترى أنّ نِسبة الزيادة لبعض كلمات في القرآن تتنافى وما يجب اعتقاده من القداسة للكتاب العزيز، الذي أُحْكِمتْ آياته وجاءتْ مُفصَّلة من لدن حكيم خبير، فلا زيادة فيها ولا نقصان.

«**الثاني:** أنّ الذي يسبق إلى الذِّهن من كلمة: الزيادة، في الإطلاق العامّ، هو أنّ ذلك الشيء المزيد في الكلام لَغْو وحَشْو لا فائدة له، وأنّ وجوده في الكلام وعدم وجوده على سواء، وأنه - من أجل ذلك - يمكن الاستغناء عنه، وما هذا شأنه لا يمكن أن يقع في القرآن الذي هو في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة.

«**الثالث:** أنّ القول بزيادة شيء فيه، قد يفتح الباب لافتراءات باطلة، وادِّعاءات كاذبة على القرآن الكريم، كما افْتُرِي عليه من قبل – بسبب أغراض حزبية

(١) موصل الطلاب ١٧٠، وما بين الهلالين كلام الشيخ خالد الأزهريّ.
(٢) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٣.
(٣) ينظر: المقتضب: ١٨٣/١، وتصحيح الفصيح: ١٦٩، والدر المصون: ٤٦٢/٣.

ودوافع سياسية - أنه قد نقصتْ منه كلمات أو آيات كان يمكن أن تشهد لمزاعم أولئك المفترين، أو تنصر صوالح أولئك الأفّاكين الكذّابين»[١].

وقد عقّب على هذه الأسباب بقوله: «ولكنَّا نظنّ أنه لا محلّ لهذا الاستنكار بعد ما بيَّنّاه من معنى زيادة تلك الحروف، وبعد ما قلنا إنها مَزيدة للتأكيد أو لِمَا هو شبيه بالتأكيد، وأنها ليست مُهمَلة أو على نِيَّة السقوط؛ وإذًا، لا يكون وقوعها في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام ماسًّا بقُدسية الكتاب العزيز، ولا مُخِلًّا بفصاحة الكلام الفصيح، بل إن زيادتها لا بُدَّ أن تكون لنكتة بلاغيّة تزيد القول البليغ والكلام الفصيح حُسْنًا وقوَّة»[٢].

وهذا ما أدركه من قبل ابن أبي الإصبع المصريّ (ت ٦٥٤هـ) حين عقد بابًا لذلك أسماه: «باب الزيادة التي تُفيد اللفظ فصاحةً وحُسنًا والمعنى توكيدًا أو تمييزًا لمدلوله عن غيره»[٣].

وعليه، فلا حرج في استعمال لفظ: الزائد، أو الزيادة، كمصطلح نحويّ، يدلّ على هذه المعاني[٤]، وعندئذ - كما يقول الشيخ تاج: «نجد أنّ القول بوقوع كلمات زائدة في القرآن الكريم أمر هَيِّن، وهو أهون وأبسط مما يظنه أولئك المستنكرون، فإن تلك الكلمات التي تُوصف بالزيادة، مقصود بها تأدية معانٍ لا تتحقق بدونها، وأن وصفها بالزيادة، ليس على المعنى الذي يتبادر إلى الذهن عند الإطلاق العامّ، وإنما هو اصطلاح خاص على أساسه أُطلق عليها أنها زائدة من حيث إنها قد سُلختْ عن معانيها الأصلية لتؤدي تلك المعاني الجديدة من التأكيد ونحوه.

«وإذًا، يكون الحكم بزيادتها على هذا النحو، بعيدًا كل البُعْد، من أن يكون مُتضمِّنًا أو مستلزمًا شيئًا يُنافي ما يجب للقرآن من تكريم وتنزيه، أو يسمح للمُغْرِضين المبطلين أن يجدوا مجالًا أو مدخلًا لما يحاولونه من الكذب والتمويه»[٥].

(١) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٣ - ٢٤.
(٢) السابق، ج٣٠: ٢٤.
(٣) بديع القرآن: ٣٠٥.
(٤) ينظر: المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام: ٢٧٢.
(٥) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٤.

وقد أكّد في غير موضع من بحوثه، على أن ينفي ما يتبادر إلى الأذهان من إطلاق لفظ: الزيادة، وأنه ما هو إلا تعبير اصطلاحيّ، تعارف عليه العلماء فيما بينهم، فيقول: «ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامَّة مما يكون حاصله خُلُوّ الكلمة من كلّ فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحيّ يُطلق على الكلمة إذا لم تُستعمل في شيء من معانيها الوضعيَّة اللغويَّة، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمرٍ تقضي البلاغة بمُراعاته، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده»[(١)].

ثالثًا: لم يقف الشيخ تاج في هذا البحث عند ما سبق، وإنما حرص على أن لا يترك أمرًا يتعلّق بهذه القضية من دون أن يُوضِّحه ويُبيِّنه، ولا إشكالًا يتوارد عليها من غير أن يُزيله ويكشفه، ومن ثَمّ أراد أن يدفع التوهُّم الوارد – من عرضه السابق – بأنّ كل ما يُفيد معنى التوكيد يكون زائدًا، فقال: «ثُمّ إنَّه ليس معنى هذا الذي قلناه - من أنَّ تلك الكلمات قد اعتُبرتْ في الاصطلاح الخاصّ مزيدة لإفادة التوكيد – أنَّ كلّ كلمة تفيد توكيد المعنى المستفاد من غيرها، تكون زائدة، فإنَّ كلماتٍ كثيرةً لا يُراد بها شيء غير التوكيد، ولا يمكن اعتبارها زائدة:

«وذلك مِثْل: إنَّ، الناسخة، فإنّها وُضعتْ لتوكيد الحُكم المستفاد من اسمها وخبرها، ولذلك سُمِّيتْ حرف توكيد، ومِثْلها: لام الابتداء، فإنّها لتقوية الحكم المستفاد من جملتها. وكذلك ألفاظ التوكيد المعروفة في النحو في باب التوكيد؛ ولا شيء من ذلك كلّه يمكن أن يُقال إنه زائد»[(٢)].

رابعًا: ثُمّ أَلحقَ هذا البيانَ السابق بوضع الضابط الذي على أساسه يمكن أنْ تُعَدَّ الكلمة المفيدة للتوكيد زائدة، وهو أنها لا تدلّ على معنًى من معانيها الأصليَّة الوضعيَّة في التركيب، وقد عرض هذا سؤالًا وجوابًا؛ لإثارة الانتباه ولمزيد من الإيضاح، فقال: «وإذا كان الأمر كذلك؛ فمتى تُعتبر الكلمة المفيدة للتوكيد زائدة؟

(١) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٦.
(٢) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٤.

«وجواب هذا: أنّ الكلمة التي تفيد التوكيد تعتبر زائدة إذا كان لها في اللغة معنًى أصليّ غير التوكيد قد سُلِختْ عنه وأصبحت لا تفيد - في مقام الزيادة - إلا توكيد المعنى الذي استُفيد من غيرها. فالتوكيد ليس هو معنى الكلمة الأصليّ، كما هو الحال في: إنَّ ولام الابتداء، وإنّما هو شيء قد أفادتْه بعد أن جُرِّدتْ من معناها الأصليّ؛ فالمعنى الأصليّ للكلمة لم يُصبح من مُقوِّمات أصل المعنى المراد من التركيب، بحيث يكون جزءًا من هذا المعنى، فإنّ أصل المرادِ من التركيب حاصلٌ ولو لم تدخل فيه تلك الكلمة.

وإذًا؛ يكون معنى انسلاخ الكلمة الزائدة من معناها الأصليّ، أنها لا تدخل في التركيب لتؤدي هذا المعنى، على أن يكون جزءًا جوهريًّا، من المعنى المراد من ذلك التركيب»[1].

خامسًا: ولَمَّا كان بيانه لمعنى انسلاخ الكلمة من معناها الأصليّ؛ مُوهِمًا أنها أصبحت بعيدة عنه؛ أراد أن يُبيِّن أنه ينبغي أن يتحقَّق في هذه الكلمة الزائدة معنًى من معانيها الأصلية، يكون هذا المعنى مساعِدًا على تحقيق التأكيد، ومناسِبًا للمعنى المراد من التركيب، وزائدًا على ما يُستفاد من هذا التركيب، ومن ثَمّ قال عقب كلامه السابق: «هذا هو المقصود من انسلاخ الكلمة من معناها الأصليّ، وليس المقصود به أنها أصبحت تُجافي ذلك المعنى وتجانبه فلا تُلْمِح إليه، ولا تُشْعِر به إشعارًا أَيَّ إشعار. نَعَم، ليس هذا هو المقصود؛ وإلا لَمَا أفادتْ زيادتها في التركيب تقويةً ولا تأكيدًا.

وبيان ذلك، أنه إذا كان التأكيد بالتكرير، كما في: لَا، لَا، حين يُراد نفي حدثٍ من الأحداث نفيًا مُؤكَّدًا - فإنّ الكلمة الثانية لا يُؤتى بها لتحصيل معناها الأصلي، الذي هو النفي، لأنّ هذا المعنى قد أفادتْه وحَصَّلتْه "لَا" الأُولى؛ ولذلك كان يمكن الاستغناء عن "لَا" الثانية؛ فإذا أُتِي بها فإنما يكون ذلك لتأكيد النفي، وليس لتحصيله، وحينئذٍ تكون إفادتها التأكيد، من جهة أنها تُشير إلى أصلِ معنى النفي وتُلْمِح إليه وتُشعِر به.

وإذا كان التأكيد بغير التكرير – كالذي يكون بزيادة الباء في الخبر المنفيّ

(١) السابق: ٢٤ - ٢٥.

بـ"لَيْس" أو بـ"مَا" - فالذي يدلّ على أن هذه الباء زائدة للتوكيد، أنّ معنى الجملة معها هو معناها بدونها، فليست الباء في ذلك المقام لإفادة معنى من معانيها الأصليّة، التي هي الإلصاق والاستعانة والسببيّة وما إليها، على أنْ يكون جزءًا من مُقوِّمات أصل المعنى المراد من التركيب، وإنما هي لتوكيد حكم النفي المستفاد من ذلك التركيب، بسبب لَمْحِ أصلٍ مناسبٍ من تلك المعاني، يُساعد على إفادة التقوية والتأكيد، وذلك كلَمْح معنى الملابسة، وكذلك الحال في "مِن" الجارَّة، فإنّها - حين تدخل على نكرة في سياق نفي - لا تكون مستعملة في معنًى من معانيها الأصلية، بحيث يكون جزءًا من المعنى الأصليّ المراد من التركيب، وإنما تكون لتوكيد العُموم المستفاد من النكرة بعد النفي، وذلك - كما قلنا - من طريق لَمْحِ الأصل والإشارة إلى معنًى مناسبٍ من المعاني الأصليّة للكلمة، تتحقَّق بمُراعاته إفادة التوكيد وذلك كلَمْح معنى التبعيض»[(١)].

ولَمّا كانت هذه الضوابط وتلك المعايير - في هذا البحث - بمثابة التقعيد والتمهيد لدراسة أحرف الزيادة التي يجوز وقوعها في القرآن الكريم وغيره من فصيح الكلام - عقَّب على ما سبق بقوله: «وسيأتي - بمشيئة الله تعالى - زيادة بيانٍ لهذا المقام»[(٢)].

وهكذا؛ يتّضح من خلال ما سبق، حرص الشيخ تاج على عرض قضية الزيادة بوضوح ودِقّة، ودفع أيِّ وَهْم أو سُوءِ فهم يتعلّق بها.

هذا، وفيما يلي مزيد تناول لمعالجاته في كل بحوثه في هذه المسألة بالدراسة والتحليل.

---

(١) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٥.
(٢) السابق ذاته.

المبحث الثاني

الشيخ عبد الرحمن تاج ومعالجاته في بحوث قضية الزيادة

وفيه أقف مع بحوثه في هذه القضية بالدراسة والتحليل، بيانًا لجهده النظريّ والتطبيقيّ، وإيضاحًا لفِكره اللغويّ، بما يُساعد على إظهار مكانته اللغويَّة، ويكشف عن تمكُّنه في علوم العربيَّة.

ويتم تناولها وفق تسلسلها البحثيّ والزمنيّ – كما سبق في حصرها – مراعاةً لعدة جهات:

الأُولى: محاولةً للوقوف على ترتيب الأفكار وتناميها في ذهنه بشأن هذه القضية، وكشفًا عن سِرّ كتابة هذا البحث بعد ذاك.. فضلًا عن أنّ كلّ بحث يمكن أن يُعَدّ بمثابة فِكرةٍ تستحقّ دراسةً مستقلّة.

والثانية: حتى تكون إحالاته منتظمة متتابعة كما ذَكَرها هو، بحيث لا يقع تضارُب فيها، أو أن تُصبح الإحالة إلى: ما سبق، على مُتأخِّر؛ وخاصَّة أنه كان كثير الإحالة والربط إلى ما سبق من دراساته ومعالجاته، سواء داخل البحث الواحد[1] أو على مستوى البحوث بعضها مع بعض.

والثالثة: حتى يَتبيَّن ما زاده إيضاحًا، أو أكَّد عليه مرات متتالية، أو أعاد الكتابة فيه؛ استكمالًا واستدراكًا على بعض ما سبق أن تحدَّث عنه وعقد له بحثًا مستقلًّا.. ونحو هذا، مما سيكشف عنه البحث، إن شاء الله تعالى.

وفيما يلي الوقوف مع بحوثه العشرة في عشرة مطالب على النحو الآتي:

---

(١) فقد أحال في بحث واحد إلى ما سبق، زهاء عشر مرات، ينظر: "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١، ٧٦٥، ٧٧٠ مرتان، ٧٧١، ٧٧٢، والسنة ٣٩: ٩، ١٢.

المطلب الأول

"لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك

عنوان هذا البحث كاملًا، هكذا: «"لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، دَرْء مظاهر من الجَراءَة (أو الجُرأَة) في تفسير الكتاب العزيز».

وهو أول بحث في هذه القضية - إن لم يكن في دراساته اللغوية القرآنيَّة بالمَجْمَع - ورابع نشاطٍ مَجْمعيّ له، وهو عرض مستفيض ومناقشة جادَّة «لآراء النحاة والمفسرين القائلين بزيادة "لا" في بعض آيات من القرآن الكريم... ثُمّ بيان لوجه الصواب في تفسير هذه الآيات»[(١)]..

ثم إن الشطر الثاني من العنوان، يُشير بوضوح إلى أنه أقامه - وكذا ما بَعْده من سلسلة بحوثه في هذه القضية - دفاعًا عن القرآن الكريم، وغَيرة على قُدسيَّته؛ لأنه لا يمكن بحالٍ زيادة لفظ بل حرفٍ فيه لا يكون له معنى.

وقد أثنى كثير من المَجْمَعيِّين على هذا البحث أثناء تعقيباتهم عليه، فقال الأستاذ زكي المهندس: «نشكر الأستاذ المحاضر على بحثه الجادّ العميق»، وقال الأستاذ محمد تقي الحكيم: «أحببتُ أن أشكر لفضيلة الشيخ ما بذله من جهد في إعداد هذه المحاضرة القيِّمة التي دلَّتْ على التتبُّع والاستيعاب»، وقال الأستاذ محمد شفيق العاني: «شكرًا للأستاذ المحاضر على بحثه القيِّم ومعالجته الموضوع بصورة واسعة وبيانٍ واضح».. وغير هذا[(٢)].

كما أثنى الشيخُ عضيمة (ت ١٤٠٤هـ) على هذا البحث، عند حديثه عن "لا" الزائدة، وأشاد بصاحبه الذي مَلَكَ ناصية الفِقْه ثُمّ هو يبرع في النحو واللغة، وهذا أمرٌ ليس بغريب؛ إذ له نظائره الكثيرة قديمًا وحديثًا من علماء الأُمّة، فيقول: «وللأستاذ الأكبر الشيخ عبد الرحمن تاج - أطال الله بقاءه[(٣)] - بحثٌ قَيِّم عن زيادة "لا" والواو، نُشر في مجلة الأزهر، شوال سنة ١٣٨٦هـ. وكان نصيب "لا"

(١) الفهرس الموضوعيّ للبحوث اللُّغويّة المجمعيَّة: ٥٣، برقم (١٦٩).
(٢) البحوث والمحاضرات، د ٣٣: ٩٥ - ٩٨.
(٣) حيث طُبِع كتاب عضيمة: ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، أي كَتَبَ هذا والشيخ تاج ما زال حَيًّا.

خمس مقالات، وعهدنا بالأستاذ فقيهًا فِقْهًا، وقد أظهرتْ هذه المقالات أنه جَمعَ النحو إلى الفقه، وقد ذكَّرنا بأستاذنا الشيخ إبراهيم حمروش رحمه الله. ولا عجب فأبو سعيد السِّيرافي شارح كتاب سيبويه كان نحويًّا ومُفتيًا حَنفيًّا»[(١)].

ولكون البحثين (في: لا، والواو) نُشرا في مقالات متسلسلة في مجلة الأزهر؛ ولأنّ الغرض والدافع فيهما واحد، وَصَفهما الشيخ عضيمة بأنهما بحث قَيّم، والواقع أن الشيخ تاج قد أقام لكل حرفٍ منهما بحثًا مستقلًّا معالجة ومناقشة ونشرًا، سواء في جنبات المجمع القاهريّ أو في ساحة مجلة الأزهر، كما سبق في حصر بحوثه.

ويلاحظ في هذا البحث ما يأتي:

اجتهاده في استنباط بعض الضوابط والمعايير التي تقوم عليها قضية الزيادة، وخاصَّة أنّ هذا البحث هو أول بحوثه فيها.. ومن ثَمّ حدَّد موضع دراسة "لا" التي قيل فيها إنها زائدة وليست كذلك.. كما بَيَّن ضابط القول بالزيادة مطلقًا.. ثم وضع معايير القول بزيادة "لَا" خاصَّة.. وفي أثناء هذا كلّه كان حريصًا على أن يدفع الإيهامات المتواردة إلى الأذهان من أنه لا يُقِرّ القول بالزيادة في القرآن الكريم مطلقًا، أو أنّ الزيادة تعني اللَّغْو وما لا فائدة منه.. وفيما يأتي بيان ذلك:

أولا: أنه حدَّد في مستهله موضع دراسة: لا، وهو آيات مُعيَّنة من القرآن الكريم، وبَيَّن أنه سيناقش فيها بعض أهل التفسير - وكذا غيرهم من علماء النحو واللغة - الذين حكموا بزيادتها فيها، والحق بخلاف هذا، فقال: «الكلام في: لَا، هذه التي قيل: إنها زائدة وهي ليست بزائدة، مقصور على ما هو وارد منها في القرآن الكريم، في آيات مُعيَّنة محدودة، قرَّر بعض العلماء الذين عُنوا بتفسير الكتاب العزيز، أنّ: لَا، فيها زائدة، على حين أنها أصليَّة وأصيلة في موقعها، كما يتبيَّن ذلك بمشيئة الله تعالى»[(٢)].

ثانيًا: أتبع هذا بذِكْر ما يَدفع إيهامَ أنه لا يُقِرّ بالزيادة في القرآن الكريم على الإطلاق، فقال: «وليس معنى هذا أننا نمنع أن تقع في القرآن كلمات زائدة يُقصد بها معانٍ خاصَّة، كتوكيد حُكْم بنَفْي أو إثبات، فإن ذلك واقع وكثير،

(١) دراسات لأسلوب القرآن: ق ١، ٥٧١/٢.

(٢) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦٠.

وهو من الحقائق التي لا شُبهة فيها»[١].. ثم دعم قوله هذا بالاستشهاد من آيات القرآن الكريم.. ثم عاد يُؤكِّد على بيان ما يمنعه، فقال: «نحن لا نمنع شيئًا من ذلك، ولكنَّا نمنع أن تكون: لَا، زائدة في تلك المواطن الخاصَّة التي أشرنا إليها، وهي آيات مُعيَّنة قال بعض العلماء، بل كثير منهم: إنّ "لا" فيها زائدة»[٢].

ثالثًا: ثم بَيَّن ضابط القول بالزيادة مطلقًا، وذلك بأمرين، يظهران من كلامه وتنبيهاته التي يُريد أن يجعلها القارئُ مُقرَّرة في ذهنه، **فالأمر الأول**، يبدو من قوله: «وينبغي أن يُعلم أن الكلمة تكون زائدة إذا كانت لا تعطي معنى أصليًّا زائدًا على ما استُفيد من غيرها في جملتها، وبعبارة أخرى: إذا كان ما تدل عليه من معنًى بحسب أصل وضعها اللغوي مستفادًا من كلمة أخرى وردت قبلها في الكلام نفسه: فكلمة "لَا" تكون زائدة إذا كان النَّفي الذي هو معناها الوضعي مستفادًا من غيرها، فتكون زيادتها بعد ذلك مفيدةً تأكيد هذا النفي وتقويته: فإذا قيل: هل في الديانات السماوية ما يبيح شُرب الخمر؟ ثم قيل في الجواب: لا، كانت هذه الكلمة مفيدة قطعًا بأصل وضعها عدم جواز شرب الخمر في شيء من تلك الديانات، فإذا زِيدَ على: لَا، هذه أخرى، وقيل: لَا. لَا، كان الجواب بالنفي مستفادًا بالوضع الأصلي من الأُولى، وصارت الثانية تأكيدًا وتقويةً لهذا النفي»[٣].

والأمر الثاني: هو أَمْن اللبس، ويظهر هذا من قوله: «ثُمّ إنه يلزم لصحة الحُكْم بزيادة: لا، أَلَا تكون زيادتها مُوجبة لشيء من اللَّبْس والاشتباه، كما نصَّ على ذلك أيضًا ابن يعيش بقول: إنها لا تُزاد إلا في موضع لا لبس فيه»[٤].

فيلاحظ من عبارته تأثُّره بالفقه وأصوله؛ حيث يضعون حُكْم الشيء ثُمّ يُبيِّنون شرط صِحّته، فكأن هذين الضابطين بمثابة ذلك.

(١) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦٠.
(٢) السابق ذاته.
(٣) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦٠.
(٤) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١، وينظر: شرح المفصل: ١٣٧/٨.

رابعًا: ثم أراد أن يدفع عن ذهن القارئ ما يتوارد عليه من أن كلمة الزيادة، تعني اللَّغو والخُلوّ من الفائدة، فهذا ما لا يمكن، فيقول: «لا ينبغي أن يُفهم – من أنّ كلمةً قد وقعتْ زائدة في بعض الآيات القرآنية، أنها خالية من المعنى، مجرَّدة من الفائدة، فإنّ هذا يعني أنها تكون لغوًا باطلًا، وحَشْوًا عابثًا، وذلك مُحال أن يكون شيء منه في الكتاب العزيز»[(١)].

ثم ينقل عن بعض العلماء ما يدعم هذا ويؤكّده، قائلًا: «قال ابن يعيش: ليس المراد – بزيادة الحرف – أنه قد دخل بغير معنًى البتّة، بل يزيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنًى صحيح»[(٢)].

وأرى أن كلّ العلماء مَن مَنَع ومَن أَقَرّ القول بالزيادة، كان يُؤمن بأنه لا يمكن بحالٍ أن يكون في القرآن شيء لا معنى له، ولا فائدة منه؛ ومن ثَمّ «كانوا يستعملون لفظ: الزائد، كمصطلح نحويّ، ولا يقفون به عند حدّ معناه اللغويّ، الذي هو من أسباب التحرّج والإنكار لهذا اللفظ»[(٣)]، كما سبق.

وبناءً على أن الزيادة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون في كلمة من القرآن الكريم؛ فإنّ الأمر فيها يتعلق بفهم المفسِّر، أو اللغويّ، أو الفقيه، أو البلاغيّ.. القارئ للقرآن الكريم والواقف معه؛ إذْ بعض ألفاظه لا يُوقف على المراد منها للوَهلة الأولى، ومن ثَمّ تحتاج إلى مزيد تأمُّل وتدبُّر ومراجعة.. وعليه فما يلتبس على بعضهم ربما لا يلتبس على آخرين، وفي هذا يقول الفخر الرازي (ت ٦٠٤هـ): «ما مِن حرفٍ ولا حركة في القرآن إلّا وفيه فائدة، ثُمّ إن العقول البشريَّة تُدرِك بعضَها ولا تصل إلى أكثرها، وما أُوتي البشرُ من العِلم إلا قليلًا»[(٤)].

وهذا يعني أن قضية الزيادة من القضايا الشائكة؛ إذ القول بأن هذه الكلمة زائدة أو غير زائدة أمرٌ مُشكل وعَويص؛ يحتاج إلى مزيد تأمّل، وعُمق فهم، ودقة عرض.. حتى يَنكشِف وجه الإشكال، ويُوقَف على المعنى المراد.

(١) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١.
(٢) السابق ذاته، وينظر: شرح المفصل: ١٢٩/٨.
(٣) المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام: ٢٧٢.
(٤) تفسير الفخر الرازي: ٦٣/٢٥.

خامسًا: من منهجيَّة الشيخ تاج أنه قبل أن يُعالج المواضع التي قيل فيها بزيادة: لَا، وليست كذلك - حرص على أن يضع الضوابط التي يمكن أن يتَّفق عليها الجميع؛ حتى إذا عَرَض رأيه سَلَّم له به المعارضون؛ ومن ثَمّ حدَّد للقول بزيادتها ضابطين، فقال: «وزيادة: لا، لإفادة التقوية والتأكيد على الوجه الذي بيَّنّاه آنفًا، تقتضي أمرين: الأول: أن تكون مسبوقة بذلك الذي تُؤكِّده، فلا تقع إذًا في أول الكلام، لأنها لو وقعت كذلك لكان المعنى الوضعي - وهو النفي - مستفادًا منها بطريق الأصالة، فلا تكون زائدةً مأتيًّا بها لمجرد التقوية والتأكيد ثم يكون من غير المعقول ومن عكس الوضع الطبيعي أن تكون مؤكِّدة لما بعدها، فإنه إذا جاء بعدها لفظ بمعناها كان هو الجدير أن يعتبر زائدًا مؤكِّدًا.

«وقد نَقَل ابنُ يعيش، عن ثعلب، أنه يمنع أن تجيء: لا، الزائدة للتأكيد في ابتداء القول، كما أَثْبت عن بعض العلماء أنه يُنكر ويُستقبح أن يأتي الحرف المزيد للتأكيد أول الكلام، وأنه يقول: إن حكم التأكيد ينبغي أن يكون بعد المؤكَّد.

«الثاني: أن تكون مُؤكِّدةً نَفْيًا استُفيد بما قبلها، فلا يمكن أن تأتي لتأكيد ثبوت معنًى سُلِّطتْ هي عليه، فإن من غير المعقول أن يكون نفي المعنى مؤكِّدًا لثبوته، فنفي العِلْم بشيءٍ لا يُؤكِّد ثبوت العلم بذلك الشيء»[(١)].

ثم يُبيِّن سبب ذِكْره لهذين الضابطين، بقوله: «هاتان قضيّتان ضروريتان لا تقبلان أن تكونا محلًّا لخلافٍ أو اشتباه؛ وقد آثرنا إيرادهما هنا للتنبيه والتذكير، ولأنه سيُبنى عليهما الحُكم في المسائل الآتية التي سنعرض فيها لبعض الآيات القرآنية»[(٢)].

وعليه؛ فما جاء على خلاف هذين الضابطين: «هو من قبيل المصادرة، أو هو مجرَّد دعوى عارية من الدليل»[(٣)].

---

(١) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١، وينظر: شرح المفصل: ١٣٦/٨.

(٢) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١.

(٣) السابق: ٧٦٢.

سادسًا: بناء على ما سبق من التقعيد والضوابط، انطلق يُعالج المواطن موضوع الدراسة، وحتى لا يتشعَّب الأمر بالقارئ أو السامع؛ حرص على الإجمال أوَّلًا ثم أَتْبَعه بالتفصيل، وفي هذا يقول: «هذا - والآيات التي هي مثار هذا البحث - وهي التي كثر فيها كلام النحاة والمفسرين، وتشعبتْ فيها طرق التخريج والتحليل، واختلفتْ فيها وجوه الإعراب والتأويل - يمكن حصرها في خمسة أقسام، سنفصِّل القول فيها تفصيلًا، ثم نُتبعها ببعض متفرقاتٍ نُوردها في خاتمة البحث، إن شاء الله تعالى.

«مُجمَل الأقسام الخمسة:

القسم الأول: ما كُرِّرتْ فيه: لا، أي ذُكرتْ مرتين في الجملة الواحدة، مع الفصل بينهما بقَسَم، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ - ٦٥ سورة النساء -...

القسم الثاني: ما وقعتْ فيه: لا، مع أنْ المصدريَّة بعد فِعْلِ مَنْع، ويدخل تحته قوله تعالى: ﴿**قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ**﴾ - ١٢ سورة الأعراف - وقوله عز وجل: ﴿**قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا. أَلَّا تَتَّبِعَنِ**﴾ - ٩٢، ٩٣ سورة طه.

«**القسم الثالث:** ما دخلت فيه: لا، على فِعْل: أُقْسِم، وهو آيات كثيرة، مثل قوله تعالى : ﴿**فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ. وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ**﴾ - ٧٥، ٧٦ الواقعة - ...

«**القسم الرابع:** ما وقعتْ فيه: لا، بعد أنْ المصدرية المسبوقة بلام التعليل، ثم وقع نَفْيٌ بعدها في الجملة نفسها، وذلك كما في الآية الأخيرة من سورة الحديد: قوله تعالى : ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ**﴾...

«**القسم الخامس:** ما ذُكرتْ فيه أداة النفي مرتين، وجاءت ثانيتهما مع ثاني الأمرين، في مقام نفي التسوية بينهما، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾ - ٣٤ فصلت -...

«هذه الآيات جميعها، التي اشتملت عليها الأقسام الخمسة التي بيَّناها، قد قال كثير من العلماء: إنّ "لا" فيها زائدة، وخرَّجوا ذلك تخريجات، ما نظنّ أنها كافية للاطمئنان إلى الحكم بزيادتها. وسنعرض ما قالوه في آيات كل قسم من تلك الأقسام، ثم نعقب بالوجه الذي نرى فيه السداد والاستقامة، في تفسير هذه الآيات، وذلك على أساس أن كلمة: لا، فيها - وهي التي قالوا إنها زائدة - ليست بزائدة؛ بل هي واقعة موقعها، أصيلة في موردها، مؤدية معنى النفي الذي وُضعت له في اللغة»[(١)].

سابعًا: يبدو أنه عوَّل في هذا البحث على دراسة المواضع التي ذكرها ابن يعيش في زيادة: لا؛ إذ يُلاحظ كثرة النقل عنه، والإحالة إلى كلامه[(٢)].

ثامنًا: عند حديثه الإجمالي عن القسم الرابع، والذي فيه آية سورة الحديد، نبَّه - مستطردًا - إلى أمرٍ يكثر عند العلماء، وهو أنهم يتخذونها أساسًا، سواء للقول بزيادة: لا، أو لقضية الزيادة عمومًا، وكأنه بذلك يُريد للقارئ أن يقف على بعض مكمن القول بالزيادة عندهم، وفي هذا يقول: «وهذه هي الآية التي اتخذها كثير من العلماء أساسًا للقول بالزيادة، يحملون عليها غيرها من الآيات التي جعلوا: لا، فيها زائدة، فهم كلما صادفتهم آية من هذه الآيات، قالوا: إن "لا" فيها مزيدة للتأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾؛ كأنَّ: لا، في هذه الآية الأخيرة مفروغ منها، ومقطوع فيها الحكم أنها زائدة، وكأنه لا يستقيم للآية معنًى إلا على أساس هذه الزيادة»[(٣)].

تاسعًا: تنوّع منهجه في معالجة الآيات القرآنية: فتارة يعرض أقوال العلماء، ثم يُفنِّدها بذِكر بعض الاعتراضات عليها، ثم يذكر رأيه المختار، مُبيِّنًا المعنى

(١) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦٢ - ٧٦٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٣٦/٨ - ١٣٧، و"لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦١.

(٣) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٨: ٧٦٣، وينظر: ٨٩٠، ٨٩٤، والسنة ٣٩: ٨، ١٠، ٢٣٠.

المقصود من الآيات الكريمة، كما في القسم الأول من: لا، وكما في المثال الثاني من القسم الثاني[1].

وتارة أخرى، يذكر أوَّلًا المعنى العام للآية، الذي يتفق عليه جميع المفسِّرين قديمًا وحديثًا، ثم ينطلق منه إلى بيان اختلافهم في طريقة استنباط هذا المعنى، وسبب هذا الاختلاف، ثم يَسرُد أقوالهم في هذا، ثم يُتبع ذلك بالرأي الذي يختاره، كما في القسم الثاني من: لا[2].

---

(١) ينظر: السابق: ٧٦٤ – ٧٧٢، ٩٠١.

(٢) ينظر: السابق: ٨٨٩.

المطلب الثاني
الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك

أثنى عليه الشيخ عضيمة كما في المطلب السابق، وقال سعيد عبد الرحمن: «وهو بحثٌ قَيِّم في التفسير واللغة، (عَرَض) فيه الإمام أقوال المفسرين وعلماء اللغة»[(١)]، في زيادة الواو في بعض آيات القرآن الكريم، مع مناقشة وبيانٍ لوجه الصواب في تفسيرها.

ويلاحظ في هذا البحث ما يأتي:

أولا: أنه في بحثه الأول عن قضية الزيادة – كما سبق في مستهلّه – كان حريصًا على استنباط المعايير ووضع المعالم التي تتعلق بهذه القضية، والتي في ضوئها عالج كثيرًا من الآيات القرآنية التي قيل فيها بزيادة: لَا.. ولكنه هنا في بحثه الثاني عن مسألة الزيادة، أراد – منذ الوَهْلة الأُولى – أنْ يُوقف القارئ أو السامع على الفارق بين: "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، وبين: الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك؛ وخاصَّة أن البحثَيْن يتفقان في العنوان، فيما عدا الحرف موضوعَ الدراسة؛ لذا؛ استهلّ بحثه عن الواو ببيان نتيجة دراسته للحرفَيْن، وهذا واضح بجلاء في قوله: «الرأي في الواو التي قيل إنها زائدة، ليس على النحو الذي قدَّمناه في بحث: "لَا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، فإننا في ذلك البحث لم نمنع أن تقع: لا، في القرآن الكريم، أو في غيره من فصيح الكلام زائدة لتحقيق فائدة، وذلك مثل: لَا، الثانية، في قوله تعالى: ﴿**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ**﴾ [النساء: ٦٥]، وإنما الذي منعناه، هو زيادتها في تلك المواطن الخاصَّة التي قال بعض العلماء إنها فيها زائدة.

«أما الواو التي هي موضوع بحثنا هذا، فإن الرأي فيها - كما سيتبيَّن ذلك بتفصيل فيما يأتي – أنها لا تكون في حالٍ من الأحوال زائدة لا في الكتاب العزيز، ولا في شيء من الكلام العربي الفصيح»[(٢)].

(١) شيوخ الأزهر: ٣٩/٤، وما بين الهلالين كُتب: استعرض، ولعلّ ما ذُكر أَنْسب.
(٢) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٥.

ويلاحظ في كلامه هذا ما يلي:

١- أنّه لَمَّا كان يمكن أن يتوارد على ذهن القارئ، الذي قَرأَ بحثَه السابق عن زيادة: لا، وجعل في عنوانه عبارة: وليستْ كذلك، والتي كانت كفيلة بأن تُوحي بأنه لا يُقِرّ زيادة: لَا، على الإطلاق، ومع هذا؛ لم يَمنع الشيخ تاج زيادتها للإفادة والتقوية ونحو هذا.. ومِن ثَمّ كان يمكن أن يتوارد على خاطر هذا القارئ؛ بأنّ الأمر مع الواو لا يَبعد أن يكون كما سبق مع: لَا، فالعنوان واحد، والمختلِف هو الحرف الذي يُدْرَس.. لذا؛ بادر الشيخ تاج دفعًا لهذا التوهُّم؛ بأن يلفت نظر هذا القارئ بأنّ رأيه في الواو، ليس على النحو الذي قدَّمه في: لَا.

٢- أنه هنا يُفاجئنا بذِكْر النتيجة قبل المقدِّمات، وبالرأي الذي يميل إليه قبل عرض الآراء والمناقشات؛ وكأنّه بهذا أراد أن يُعطي للقارئ تصوُّرَه ورأيَه تجاه هذه المسألة؛ ليكون على بيِّنة من أوَّل الأمر بأنه لا يُقِرّ القول بزيادة الواو سواء في القرآن الكريم أو في فصيح كلام العرب شعرًا ونثرًا، ومن ثَمّ يضع القارئ هذه النتيجة نُصب عَيْنيه أثناء رحلته لقراءة هذا البحث.

ثانيًا: وبناء على هذا، كشف للقارئ عن منهجه الذي سار عليه في هذا البحث، وبَيَّن له طريقته في المعالجة التي استطاع من خلالها أنْ يصل إلى نتيجته تلك، فقال: «وقد نَبَّهْنا في هذا البحث إلى أنّ مسألة زيادة الواو في الفصيح من الكلام قد جرى فيها خلاف بين العلماء: اختلف فيها النحاة البصريون والكوفيون، وكذلك اختلف فيها المفسرون القدامى والمحدَثون.

«عَرَضْنا أَوَّلًا مذاهب النحاة، وأَوْرَدْنا ما استند إليه أصحاب مذهب الزيادة، من أبيات من الشعر، وبعض آيات من القرآن الكريم، ثم بَسَطْنا أقوال المفسرين في الآيات القرآنية، التي اعتمدوا عليها في القول بجواز زيادة هذه الواو، وبيَّنَّا وجهات أنظارهم، واختلاف مسلكهم في الاحتجاج بهذه الآيات.

«وقد عَقَّبْنا على ذلك كلِّه بما رأينا أنه القول الحقّ، وبيَّنَّا أن الواو في القول الحق لا تكون زائدة، وإنما هي دائمًا أصليَّة، وأنها في أصالتها هي التي يتجلى بها المعنى الصحيح، لما أوردوه من الشعر، ويستقيم بها الوجه السديد في تفسير ما استندوا إليه من آيات الكتاب العزيز، واللّه المستعان»[(١)].

(١) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٥.

فكلامه هذا هو ملخص بحثه، وخلاصةُ مجهوده الذي قام به في معالجة هذه المسألة (زيادة الواو)، وتصويرٌ دقيق لتسلسل عناصره وأفكاره.

ثالثًا: لعلّه عوَّل على ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) وابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) في عرض آراء النحاة، وفي ذِكْر بعض الآيات القرآنية موضع الدراسة، إذ يُلاحظ أن كلامه في هذا يكاد يكون تلخيصًا لكلامهما(١)، ومن ثَمّ عقَّب بقول ابن يعيش لأنه يمثل خلاصة الرأي الذي يميل إليه، قائلًا: «قال ابن يعيش: وأما أصحابنا (أي البصريون) فلا يرون زيادة هذه الواو، ويتأوَّلون جميع ما ذُكِر وما كان مِثْله، بأن أجْوِبَتها محذوفةٌ لمكان العِلم بها، والمراد: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ. وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ. قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات: ١٠٣ - ١٠٥]، أَدْرَكَ ثوابَنا ونال المنزلةَ الرفيعةَ لدينا. وكذلك قوله: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، تقديره: صادفوا الثواب الذي وُعِدوه...»(٢).

رابعًا: كان شديد الاستنكار، صارخ النقد، في رفضه للآراء التي لا تتوافق مع القول بأصالة الواو، فعقَّب على الفراء (ت ٢٠٧هـ) بقوله: «أما عن رأي الفراء، الذي يذهب إلى التنظير بقراءة ابن مسعود: ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمْ وجَعَلَ السِّقَايَةَ﴾ [يوسف: ٧٠] - فنحن نقول: إنّ هذا الرأي غير مستقيم، ولا وجه له من الصحة»(٣)، ويُعلّق على الطبري (ت ٣١٠هـ) - بعد أن يذكر تعقيبه على أقوال المفسرين في آيات الصافّات (١٠٣ – ١٠٤) – قائلًا: «قد بَسَطْنا فيما قدَّمناه مذهب الكوفيين و مذهب البصريين، وأقوال المفسرين، في موضوع الواو، ومنه يتبيَّن أنها لم تقع مزيدة في آيات القرآن الكريم، ولا في غيره من مأثور كلام العرب نثره أو نظمه، وأن كل ما سيق مما ادُّعِي فيه زيادة الواو ليس من هذه الزيادة في شيء. وأنه لا يكاد يُعقل أو

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩٣/٨ – ٩٤، ومغني اللبيب: ٣٦٢/٢، والواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٥ – ٨.

(٢) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٧، وينظر: شرح المفصل: ٩٤/٨.

(٣) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٨، وينظر: ٩، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٧/١ – ١٠٨، ٥٠/٢، ٣٩٠.

يقبل، ما يُحدِّث به ابن جرير عن العرب، أنهم قد يُدخلون الواو في جواب: لَمَّا، وحتى إذا، ثم يُلغونها أو يُلقونها: يطرحونها»[١].. وغير ذلك[٢].

خامسًا: لا ينفك أن يُؤكِّد على عدم قبوله للقول بأن الزائد ما كان لَغْوًا أو مُهملًا، وأنه يكفي في عدم الأخذ بهذا الغَيْرة على قُدسيّة القرآن الكريم ولغته المُحكَمة، فيقول: «إنه غير مفهوم ولا مقبول أنْ يُعمد إلى حرف له معناه الوضعيّ في اللغة، فيُذكر في الكلام لا لإفادة هذا المعنى، ولا لإرادة ما قد يُراد من بعض الحروف التي تزاد للتقوية والتأكيد، ولكنّه يُذكر ليُلغى ويطرح، هذا أمر عجيب، وهو شيء لا يشهد له شاهد من لغة أو عُرْف، ولا يُؤيده سَنَد معتمد من قياس أو استعمال.

«أَلَا إنّ قُدسية القرآن في لغته وأسلوبه وأحكامه، لا تسمح أن يلقى القول في تفسيره أو إعرابه جزافًا، ومن غير حساب، وأن تترك الاحتمالات غير السائغة وغير المعقولة تتسرب إلى شيء من ذلك التفسير أو ذلك الإعراب»[٣].

---

(١) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ١١، وينظر: تفسير الطبري: ٥٨٦/١٩.

(٢) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ٩، ١٢، ٨٨، ٩٤، ١٦٥ – ١٦٦.

(٣) الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ١٢.

المطلب الثالث

"الفاء وثُمَّ" ودعوى زيادتهما في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام

وهو بحثه الثالث في هذه القضيَّة، والسابع في بحوثه المَجْمعيَّة.

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: أنه كعادة الشيخ تاج في ربط جهوده بعضها ببعض، وبذِكْر خلاصة نتائجه التي توصل إليها؛ حتى يستطيع أن يبني عليها اللاحق بالسابق - يلاحظ أنه استهلّ بحثه عن هذين الحرفَيْن بالإشارة إلى نتيجة دراسته في بحثه السابق عن الواو، فيقول: «قد قلنا في الكلام على "الواو": إنّ من الجراءة والإسراف في الادِّعاء، أنْ يُقال بجواز زيادة هذه الواو في شيء من الكلام العربي، ولاسيما القرآن الكريم، وبيَّنّا أنه لا مسوِّغ لهذا القول، ولا ضرورة تقضي به، وأنه لم يسلم لأصحاب تلك الدعوى الجريئة المنحرفة شيء من الشواهد التي يصح الاعتماد عليها»[(١)].

وتأسيسًا على هذا وانطلاقًا منه، يعالج هذين الحرفَيْن، ومن ثَمّ يقول: «وهنا نقول: إن القول بجواز زيادة: الفاء أو ثُمّ، في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام، أَشدّ جراءة وإسرافًا من القول بزيادة الواو»[(٢)].

ثانيًا: أنه لَمَّا كان حديثه في البحث السابق عن الواو، وهي من حروف العطف، أَتْبعها بالحديث عن حرفَيْ عطف آخَرَين: وهما الفاء وثُمّ.. إذْ كثيرًا ما ترد هذه الثلاثة متوالية عند الحديث عنها في باب حروف العطف[(٣)]؛ وذلك لأنهما (الفاء وثُمّ) تُوافِقان الواو من جهة اشتراكهنّ في الدلالة على مطلق الجمع بين شيئين أو أشياء في الحُكم[(٤)]، ثُم يفترقان عنها في أنهما يُفيدان وجوب الترتيب في أنّ المعطوف لا بُدّ أن يكون بعد المعطوف عليه، ثم تنفرد الفاء بإفادة التعقيب مع الترتيب، وتختصّ: ثُمّ، بإفادة التراخي بعد

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٥٧.
(٢) السابق ذاته.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٨.
(٤) أي المعنى أو الأمر الذي يُسْنَد ويُوَجَّه إلى المسنَد إليه في الجملة، مبتدأً أو فاعلًا.

الترتيب، بخلاف الواو فإنها لا تُفيد ذلك[١].

ومن هُنا فقد اتكأ على ذلك تعليلًا لما ذهب إليه من عدم القول بجواز زيادتهما كذلك، وهو في الوقت ذاته يُوقفنا على سِرّ كون هذا البحث لاحقًا للسابق، ومن ثَمّ قال: «ذلك؛ أنّ لكلٍّ من: الفاء وثُمّ، في باب العطف، دلالة خاصة تمتاز عما هو ثابت للواو، وأن المقرَّر في اللغة أنّ واو العطف هي لمطلق الجمع، أمّا الفاء وثُمّ، فإنهما لإفادة جمع خاصّ، تزيد خصائصه - بحسب الوضع اللغوي - على ما تفيده الواو»[٢].

ثالثًا: لم يفته وضع المعايير والضوابط التي يتكئ عليها في عرض المسألة وأثناء المعالجة، وقد أطال الحديث عنها، إذْ قام بدراسة تفصيليّة لمعنى الفاء وثُم، ودلالتهما بحسب المعهود والواقع في اللغة؛ ومن ثَمّ فهو يتحدَّث إجمالًا عن عطف الفاء وما تفيده بحسب وضعها اللغويّ من الترتيب والتعقيب، أي في حصول ما بعدها عقيب ما قبلها من غير تراخٍ بين الأمرين، ثُم يُبيِّن أنّ: ثُمّ، موضوعة في الأصل للعطف كذلك مع إفادة الترتيب الزمنيّ وتراخي الثاني عن الأول.

ثُمّ يُفصِّل القول في نوعَيْ الترتيب الذي تفيده الفاء، سواء أكان معنويًّا أم ذِكْريًّا[٣]، مع الجواب على ما ورد من إنكار الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) لهذا، ثُمّ يُتبعه ببيان المعنى الثاني الذي تُفيده الفاء وهو التعقيب، محدِّدًا المراد به في أنه يشمل «كل ما يُعدّ تعقيبًا بشهادة الحال أو حُكم العُرْف»[٤]..

ثم يُنبِّه على أمرين في غاية الأهمية فيما يتعلَّق بعطف الصفات بعضها على بعض بالفاء، وأن العطف بها يأتي على ثلاثة أوجه، مُخرِّجًا عليها ما يُشكل من آيات الكتاب العزيز.. مناقشًا لرأي الزمخشري في تخريج بعضها، مناقشة رائعة صادقة[٥]..

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٤/٨ - ٩٥.
(٢) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٥٧.
(٣) ينظر: حاشية الصبان: ١٣٧/٣ – ١٣٨.
(٤) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٦٠.
(٥) بهذا وَصَفَ الدكتور محمد مهدي علام، مناقشته لرأي الزمخشري، ينظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٦٤ (الحاشية).

ثم يختم الحديث عنها بقوله: «هذه مدلولات: الفاء العاطفة، بحسب وضعها اللغويّ الذي جرى عليه الاستعمال»[١].

ثم يعود لتفصيل القول كذلك في حرف العطف: ثُمّ، مُبيِّنًا أنه إذا «لم يكن بين الأمرين في الواقع ترتّب زمنيّ... وورد في الكلام الفصيح عطف أحدهما على الآخر بثُمّ، فلا بُدّ من تأويل ذلك تأويلًا يرجع بالكلمة إلى معناها الوضعي الذي بيَّنّاه، كما هو المذهب الراجح في ذلك، وهو مذهب البصريين»[٢].

ثم يلفت الانتباه إلى أمر مُهمّ؛ وهو أنّ العطف بثُمّ يُقصد به إفادة الترتيب والتراخي في الوجود، وكذلك يُقصد به «لاعتبارات بلاغية، إفادة الترتيب في الرتبة والمنزلة، والدلالة على السموّ والفخامة وبُعْد المكانة»[٣]، وقد خرَّج على هذا موضعَيْن مما يُشكل في القرآن الكريم.

وقد استغرق منه بيان هذه المعايير والضوابط عشر صفحات[٤]، كل هذا، في مناقشة تدلّ على اطّلاع واسع، ومعرفة مستوعبة لدقائق علوم النحو واللغة والتفسير.. ثم لا ينفكّ بعد ذلك أن يعود إلى ما قرَّره في مستهل بحثه من الحديث عن الحروف الثلاثة، قائلًا: «أمّا بَعد، فإنه إذا كانت أوضاع اللغة قد حددت معاني حروف العطف الثلاثة: الواو والفاء وثُمّ، تحديدًا دقيقًا بَيِّنًا، ثم جرى الاستعمال في مختلف الأساليب، شعرية ونثرية، على نسق هذه الأوضاع، وفي حدود تلك المعاني، فلا يكون القول بأن هذه الحروف قد تخرج عن الأوضاع كلها، وتتعدَّى تلك الحدود جميعها، وتحيد عن وجوه الاستعمال الصحيحة المأثورة، إلا افتراءً على اللغة، وتهجمًا على حرماتها، وجراءةً في الادِّعاء لا يمكن أن تُقبل، ولاسيما إذا كان الحديث عن فصيح اللغة ثم عن القرآن الكريم. لكنَّا قد عرفنا فيما سبق ما قيل عن الواو، وما ادُّعِي من أنها قد تقع زائدة في الكلام الفصيح، وبيَّنّا ضعف ما استند إليه أصحاب ذلك الادِّعاء»[٥].

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٦٥.
(٢) السابق ذاته.
(٣) السابق ذاته.
(٤) ينظر: السابق: ١٥٧ - ١٦٦.
(٥) السابق: ١٦٦ - ١٦٧.

ثم ينطلق من هذه المقررات والنتائج العلميّة التي توصّل إليها، إلى معالجة المسألة التي عقد لها هذا البحث، بتفصيل الكلام في الفاء، ثم بتفصيل الكلام في: ثُمّ.

رابعًا: يظهر أثناء معالجته لهذه المسألة اللغويّة، تأثُّره بالجانب الشَّرعيّ ألفاظًا وأمثلة، فمثلًا عندما أراد أن يُبيِّن النوع الثاني من نوعَيْ الترتيب في الفاء، قال: «الثاني: ترتيب ذِكْري، يدل على أن ما بعدها قد ذُكر في موضعه، وحَسُن في موقعه، وأن شأنه في نسبته إلى ما قبلها أن يُذكر بعده، وذلك كما في حالة التفصيل والإجمال، فإن الجمع بين المجمَل والمفصَّل بالفاء، يقضي أن يكون المفصَّل بعد المجمَل، وذلك نحو: توضَّأ محمدٌ فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، وغسل رجليه، ونحو قولك: خطب فلانٌ فوعظ ونصح، وحذَّر وأنذر، وقال كَيْتَ وكَيْت...»[(١)].

كما يظهر كذلك عندما أراد أن يُحدِّد مفهوم التعقيب، في قوله: «وليس المراد التعقيب في معناه الضيق، وهو ألا تكون فترة ما، بين الأمرين، بل ما هو أوسع من ذلك، ليشمل كل ما يُعدّ تعقيبًا بشهادة الحال أو حُكم العُرْف. وقد قالوا: إن التعقيب في كل شيء بحسب ما هو معهود فيه، فإذا قيل: تزوَّج فلان فوُلِد له، فإنه يكون في ذلك تعقيب، إذا لم يُفصل بين الزواج ومجيء الولد أكثر من مدة الحمل»[(٢)].

خامسًا: يبدو أنه أقام بحثه هذا، مناقشةً ودراسة لما ورد عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه لمفصَّل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، وإن لم يُصرِّح بهذا؛ بدليل أنه بعد أن وضع الدراسة الموطِّئة لهذين الحرفَيْن، وأراد أن يُناقش زعم الكوفيين وبعض البصريين كأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) في زيادة الفاء وثُمّ - بَنَى هذه المناقشة على قول ابن يعيش في هذا.. ثم أتبعه بما ورد عند غيره كقول الصبَّان (ت ١٢٠٦هـ) في حاشيته على الأشموني (ت ٩٠٠هـ)[(٣)]..

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٥٨، وينظر: حاشية الصبّان: ١٣٨/٣

(٢) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٦٠، وينظر: مغني اللبيب: ١٨٤/١.

(٣) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٦٧، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٥/٨ – ٩٦، وحاشية الصبان: ١٤٠/٣.

سادسًا: عندما لاحظ - بعد ثلاثة أبحاث في هذه القضية – أنّ مُتزعِّمي القول بالزيادة هم الكوفيون وبعض البصريين كأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، أراد أن يضع يد القارئ على هذا، ويُنبِّهه إليه، وذلك بعبارة اعتراضيّة في مستهلّ حديثه عن تفصيل الكلام في: ثُم، فقال: «إن الكوفيين والأخفش - على ما عُهِد عنهم في كثير من المواطن - قد أجازوا أن تقع: ثُمّ، زائدة في بعض القول، بل قالوا إن ذلك قد وقع فعلًا في الشعر وفي القرآن الكريم»[(١)].

سابعًا: مع أنه قدَّم في أوَّل بحثه نتيجة دراسته، والرأي الذي يميل إليه؛ إلّا أنه كان كثيرًا ما يُؤكّد على هذا أثناء معالجته؛ لانشغال ذهنه بدفع القول بالزيادة من غير إفادة، ما استطاع إلى ذلك سبيلًا؛ فيُعقِّب بمثل قوله: «الرأي المختار: نحن لا نُقِرّ بحال، القول بزيادة: ثُمّ، ولا القول بزيادة: الفاء، كما لم نُقِرّ زيادة الواو في شيء مما ادُّعيت زيادتها فيه، من الشعر أو من آيات الكتاب العزيز. وقد قدَّمنا الكلام في ذلك بتفصيل»[(٢)].

ثم يُعقِّب على بحثه كله بذات النتيجة قائلًا: «وإذا كان الأمر كذلك؛ فلا ينبغي أن يُجترأ على كلام الله تعالى فيُدَّعى أن في الآية كلمة: ثُمّ، زائدة لا تؤدي معنًى ولا تُفيد فائدة، ولاسيما أن ذلك الادِّعاء لا يشهد له شاهد صحيح من كلام العرب. والله أعلم»[(٣)].

---

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ١٨٤
(٢) السابق: ١٨٥.
(٣) السابق: ١٩٣.

المطلب الرابع

درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز

هذا هو البحث الرابع في قضية الزيادة عنده، والثامن في بحوثه المَجْمعيَّة.

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: إنه كدأب الشيخ تاج في مستهلّ بحوثه عن قضية الزيادة، أن يربط التالي بالسابق، وأن يدعم فِكرًا سابقًا بنظير لاحق، فيقول في بدء بحثه هنا: «في بحث سابقٍ أُلْقي في المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية، ونُشر بمجموعة البحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين تحت عنوان: «"لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك. درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز».

«تكلَّمنا على "لا" التي وردت في مواطن كثيرة من القرآن الكريم، وقال بعض العلماء إنها زائدة، على حين أنها أَصْليَّة وأصيلة في مواقعها، وأنّ معنى الآيات التي وردت فيها: "لا" هذه مستقيم على أصالتها كل الاستقامة.

«وقد جمعنا متفرقات "لا" الواردة في الكتاب العزيز، وجعلناها أنواعًا خمسة، خصَّصْنا لكل نوع منها قسمًا من البحث، ثم ذيَّلنا ذلك بخاتمة تكلمنا فيها على آيتين وردتْ فيهما "لا" التي قال أولئك العلماء بزيادتها أيضًا، وهي في الحقيقة أَصْليَّة كتلك التي وردت في الأنواع الخمسة.

«والسِّرّ في أنَّا خصَّصنا لهما الخاتمة؛ أنهما لم يندرجا في نوع من تلك الأنواع.

«والآن نتكلم على ثلاث آيات أُخَر، وردت فيها "لا"، وهي من قبيل ما أوردناه في الخاتمة؛ ولهذا يمكن اعتبار القول في هذه الآيات الثلاث من تمام تلك الخاتمة. والله الموفق»[1]. انتهى كلامه.

---

(١) درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٢٤: ٢٤ – ٢٥.

ويلاحظ في كلامه هذا، ما يلي:

١- أن الشيخ يُلمع إلى بعض جهوده ومعالجاته التي قام بها حول "لا" التي قال بعض العلماء إنها زائدة وليست كذلك.

٢- أنه يُؤكِّد على رأيه المختار ونتيجته التي لا يحيد عنها، وهي أنّ "لا" أَصْليَّة وأصيلة في آيات القرآن الكريم، وأن المعنى لا يصحّ ولا يستقيم إلا بوجودها في مواقعها، التي زعموا زيادتها فيها.

٣- أنه يُشير إلى منهجه الذي سار عليه أثناء دراسته لهذا الحرف (لا)، وهو الجمع.. ثم التقسيم.. ثم الخاتمة.. ثم هو الآن يُلحق ما هو من تمام البحث فيها.

٤- أنه ذَكَر أنه عالج آيتين في الخاتمة.. وذلك كان في صورة البحث الأُولى التي أُلقيتْ في مؤتمر المجمع القاهري في الدورة ٣٣، الجلسة الثالثة سنة ١٩٦٦م.. ولكنّه أَعْمل قلمه في هذا البحث، وأضاف إليهما ثلاث آيات أُخَر، فصار مجموع ما درسَه في الخاتمة خمس آيات؛ ومن ثَمّ قد أَلْحقَ هذا البحث الذي معنا هنا ببحثه السابق عن "لا" في النسخة التي أهداها لمجلة الأزهر لنَشْره[(١)]؛ لأنه تتمَّة وإكمال له، وحتى يخرج البحث في صورته النهائية التي أرادها له.

٥- أنه أَفْصح هنا عن السبب الذي من أجله عَقدَ الخاتمة في آخر بحثه السابق عن "لا"؛ في أن الآيات الكريمة التي عالجها فيها لا تندرج تحت نوع من الأنواع الخمسة التي أقام عليها بحثه هناك.

٦- من خلال كلامه هنا، أَمْكنَ الكشف عن السِّر في أنه جاء في ختام معالجة الآية الثانية في الخاتمة بقوله: «والله ولي التوفيق»[(٢)]؛ إذْ إنها كانت ختام البحث السابق، ثُمّ أَلْحقَ به هذا البحث، فصارت الآية الأُولى هنا هي الآية الثالثة هناك، في النشرة الثانية لهذا البحث في مجلة الأزهر، ثم تَلَتْها سائر الآيات.

(١) ينظر: "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر السنة ٣٩: ٣٢٤ وما بعدها.
(٢) "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٣٩: ٣٢٨.

ثانيًا: يُؤخذ على الأستاذ أبي بكر عبد الرازق – الذي قام بجمع (١٣) ثلاثة عشر بحثًا مَجمعيًّا للشيخ تاج في كتاب مُستقلّ - فيما يتعلّق بهذا البحث، أمران:

الأول: أنه قد بدأ هذه البحوث التي جمعها بهذا البحث: درء مظاهر من الجراءة.. وهو تتمّة لبحث سابقٍ كما نَصَّ الشيخ تاج بأنه من تمام الخاتمة هناك، ومع هذا لم يُشِر عبد الرازق إلى هذا البحث السابق، فضلًا عن أن ينشره ضمن البحوث التي جمعها ونشرها، مما يُعَدّ نقلًا لصورة غير متكاملة أو واضحة عن فِكْر الرجل.

الأمر الثاني: أنه أحال في الحاشية عند حديث الشيخ تاج عن السِّرّ في تخصيص الخاتمة بأن ما ورد فيها لم يندرج في نوع من تلك الأنواع.. فأحال عبد الرازق في الحاشية بقوله: «يرجع لمجلة مجمع اللغة العربية الجزء الرابع والعشرون، شوال ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م»[(١)].

وفي هذا نظر؛ لأن هذه الإحالة هي موضع نشر هذا البحث (درء مظاهر من الجراءة..)، وأما البحث المشار إليه ("لا" التي قيل إنها زائدة..)، فإنه لم يُنشر في مجلة المجمع، وإنما نُشر في مجموعة البحوث والمحاضرات، كما نَصَّ الشيخ تاج على ذلك في مُستهل بحثه هنا، وهو ظاهر في كلامه السابق الذي نقلتُه منه، وكذا في المطلب الخاصّ بحصر بحوثه.

---

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٣٨.

المطلب الخامس
إذْ وإذا ورأي أبي عبيدة

هذا هو البحث الخامس في هذه القضية عند الشيخ تاج، والتاسع في نشاطه المَجْمعيّ، وقد أثنى عليه بعض المَجْمعيِّين في تعقيباتهم بعد انتهاء الشيخ تاج من إلقائه في جلسات المؤتمر، وأشادوا بقيمته[١]؛ فهو «بحث تأصيليّ لمعاني "إذْ" و"إذا"، ثم عرض ومناقشة لرأي أبي عُبَيدة في (زيادتهما)، في بعض آيات القرآن الكريم، وترجيح أنهما ليسا كذلك»[٢]. ومُراده بأبي عُبيدة كما عرَّف به في الحاشية مَعْمر بن المُثَنَّى النحويّ البصريّ (ت ٢٠٩هـ).

ويلاحظ في هذا البحث ما يأتي:

أولا: ما زال الشيخ على دَيْدنه في أن يذكر في أوَّل بحوثه الضوابط العامَّة التي تتعلَّق بموضوع الدراسة، ومنها يَدْلِف إلى ما عقد من أجله البحث، ويظهر هذا في مستهلّ كلامه هنا؛ إذ يقول: «لكلّ مِن "إذ وإذا" في اللغة معانٍ خاصّة تجب مراعاتها، والتمييز بينها بدقة حتى لا يقع اللبس أو الخطأ في فهم الكلام الذي يشتمل على إحدى هاتين الصيغتين. وقد شرح علماء اللغة هذه المعاني، وفصَّلوا القول فيها، واستشهدوا لها بشواهد من القرآن الكريم، ومن مأثور الكلام العربي الفصيح.

«ونحن نريد هنا أن نُلمّ سريعًا بهذه المعاني وبشيء من شواهدها، لننتقل إلى الجزء الثاني من الموضوع، وهو الجزء المهمّ والمقصود الأصلي من هذا البحث: ذلك هو القول بجواز زيادة هاتين الصيغتين في الفصيح من الكلام، وما نراه بإزاء هذا القول من تأييد أو تضعيف»[٣].

فيلاحظ أن الشيخ يبوح بمنهجه الذي يُقيم عليه بُنيان بحثه، وهو أنه يشطُره شَطرين، أولهما: يَذكر فيه المعايير، ويُحدِّد الضوابط، ويُوضِّح الأسس التي تكون

(١) ينظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٤٩.
(٢) الفهرس الموضوعيّ للبحوث اللُّغويّة المجمعيَّة: ٥٤، برقم (١٧٢)، وما بين الهلالين كُتِب: زيادة "إذا"، والصواب ما ذُكر.
(٣) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٢٥.

بمثابة التوطئة للشطر الثاني: الذي هو الجزء المهمّ والمعقود له البحث، والذي قامت من أجله الدراسة.

وهذا المنهج هو الذي كان يسير عليه في بحوثه السابقة، وإن لم يُصرِّح في بعضها بهذا، ولكنّه يتَّضح بجلاء من خلال معالجاته.

وهو هنا وإن وضَّح المنهج في أول بحثه؛ إلا أنه لم يذكر النتيجة التي كان يُعاجل بها، كما سبق في بعض بحوثه، ولعلّ هذا منه؛ حتى لا يطول الفاصل بين النتيجة، وبين معالجة أمثلتها؛ إذْ إن التوطئة بذِكر معاني: إذْ وإذا، قد طالت صفحاتها إلى عَشْر، وفيما يلي إلماعة لها في العنصر الثاني.

ثانيًا: في الجزء الإجمالي من بحثه يُبيِّن معاني: إذْ، فالأول منها: أن تكون اسم زمانٍ ماضٍ، ومع هذا فإنّ الكثير فيها أن تكون ظرفًا، وقد تكون مفعولًا به، أو بدلًا من المفعول به، أو مضافًا إليه.. ثُمّ يُمثِّل لكل حالة من هذه الأحوال من آيات القرآن الكريم، شارحًا لها وموضِّحًا.. ثم يعرض لآراء النحاة في هذه الأحوال، مُبيِّنًا طريقتهم في التأويل، ومعقِّبًا على هذا بقوله: «والخطب في ذلك كلّه سهل يسير، والفارق بين وجهتَيْ نظر الفريقين ليس بكبيرٍ، وحاصل المعنى في هذه الآيات والمقصود منها لا يختلف على كلا الرأيين»[(١)].

ثُم يُنبِّه على بعض الأمور المهمَّة، والتي منها: «أنّ "إذْ" لا بُدّ أن تقع بعدها جملة، وهذه قد تكون اسميَّة، وقد تكون فعليَّة، والفعليَّة يجب أن يكون فعلها ماضيًا في المعنى، سواء أكان ماضيًا لفظًا أم لا»[(٢)].. شافعًا هذا بالأمثلة والتوضيح.

ومنها: «أنه لا تنافي بين أن يكون معنى الفعل حَدَثًا ماضيًا، وأن يُدَلّ عليه - مع ذلك - بصيغة المضارع، ما دام التعبير عنه بهذه الصيغة قائمًا على أساس استحضار الصورة التي وقع عليها ذلك الحدث في الزمن الماضي»[(٣)].. كاشفًا عن معاني اللغة وأسرارها في هذا.

ثم يكشف لنا الشيخ تاج عن جانب من منهجيَّته البحثيّة؛ إذْ يسرد المعنى

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٢٨.
(٢) السابق ذاته.
(٣) السابق ذاته.

الثاني لـ(إِذْ)، وهو المفاجأة.. ولكونه لا يتصل بالغرض من بحثه لم يتعرّض له بتفصيل القول فيه، فضلًا عن أن يُمثِّل له، ومن ثَمّ يقول: «وتفصيل ذلك مع توجيه الأقوال فيه، لا يتعلَّق بشيء منه غرضنا من هذا البحث»[(١)].

وعليه؛ يتابع بذِكْر المعنى الثالث لـ(إِذْ)، وهو أن تكون للتعليل.. قارنًا ذلك بالتوضيح والتمثيل.

ثُمّ ينتقل إلى بيان معاني: إذا.. ويسير فيها على ذات المنوال في: إِذْ.. من الشرح والتوجيه والتوضيح.

ثُم يُعقِّب بأن هذا الخلاف سهل ويسير إلى جانب القول بالزيادة، وكأن القول بالزيادة من غير إفادة أمرٌ لا يُغتَفر؛ لذا وصفه بالشطط والانحراف، ويظهر هذا من قوله: «هذا، وإن اختلاف العلماء في بعض معاني: إِذْ وإذا، ووجوه استعمالاتهما على نحو ما عرضا لشيء منه آنفًا - هو اختلاف معقول و مقبول، وهو جدير بالنظر وحُسْن التقدير، فأقوال الفريقين فيه معتدلة، ونتائج البحث فيه متعادلة، وما استشهد به في تضاعيف ذلك هو - من غير شكّ - مجال للاجتهاد واختلاف الرأي... إنّما الشطط كلّ الشطط، والانحراف أشد الانحراف، هو أن يزعم زاعم أنّ: إِذْ وإذا، قد تجيء في الكلام العربي مُلغاةً مُهمَلة، ومجردةً من كل معنى، وأنّ دخولها في الكلام وخروجها منه على سواء. نحن ما كُنَّا نتوقَّع أنّ أحدًا[(٢)] يقول بهذا القول الغريب، أو يَذهب ذلك المَذْهب البعيد، لكنَّه قد قال به وذهب إليه أبو عُبيدة»[(٣)].

ولعلّ بهذا اتَّضح منهجه في الجزء الأول من بحثه، والذي اتكأ عليه وانطلق منه لمعالجة الجزء الثاني، الذي خصَّص له هذا البحث.

ثالثًا: حرصه على عدم القول بالزيادة من غير معنًى، بحيث يكون اللفظ لغوًا مُهمَلًا؛ جعله لا ينفكّ عن التعقيب على القول بمثل هذا، بعبارات شديدة اللهجة، وألفاظ رادعة، فبَعْدَ أن وصف القول بهذا، بالشطط والانحراف،

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٢٩.
(٢) كُتِبتْ العبارة هكذا: نحن ما كنا أن أحد.. وهي قلقة؛ ولعلّ صوابها ما ذُكِر.
(٣) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣١ - ٢٣٢.

جدَّد التعجب منه، فقال: «إنّ من العجب أنْ يُقال بجواز زيادة: إذْ أو إذا، في كلام عربي فصيح. ثم يكون من أعجب العجب، ومن الإسراف في الانحراف، أنْ يُدَّعى وقوع هذه الزيادة في القرآن الكريم»[١].. ثم عاد فنعته بالاستهجان والاستنكار، فقال: «إن القول بجواز زيادة: إذْ أو إذا، في القرآن الكريم، أو في مطلق كلام عربي فصيح هو - من غير شك - قول مُسْتهجَن ومُستنكر، لكنّه - على كل حالٍ وبرغم كل اعتبار - قد قيل، وقائله أبو عبيدة»[٢].. وهكذا، كثيرًا ما شنَّع على أبي عُبَيدة فيما ذهب إليه من القول بزيادة هذين الاسمين[٣].

رابعًا: إنه أراد أن يكشف لنا عن السِّرّ في هذه المنهجيّة وفي ذِكْر معاني هذين الاسمين في أصل الوضع اللغويّ، وذلك ليتّكئ على رَدّ القول بالزيادة الملغاة المهمَلة؛ لأنه يُنافي أصل اللغة، ومن ثَمّ - بَعْد أن تعجَّب من القول بهذه الزيادة - يقول: «ذلك أن كُلًّا من: إذْ وإذا، له معناه الخاصّ، أو معانيه الخاصّة التي وُضِع اللفظ لها في اللغة، فكيف يُدَّعى أنه قد يقع أحد هذين الاسمين في الكلام، لا ليدل على شيء من هذه المعاني، بل ليكون شيئًا لَغْوًا، ولفظًا مُهمَلًا لا يُفيد معنى؟... إنه إذا جُرِّد اللفظ من المعنى الذي وُضِع له، ولم يصلح لإفادة معنًى آخر، ولم يكن من الألفاظ التي قد تُزاد للتقوية والتأكيد، فكيف يزعم زاعم أن مِثْله قد يقع في كلام فصيح أو قول عربي صحيح؟ وكيف يجترأ على القول بأن ذلك قد وقع أيضًا في القرآن الكريم؟!»[٤].

خامسًا: الآيات التي عالجها في: إذْ، لم يُراع فيها ترتيب سور القرآن الكريم، وإنما ذَكرها كيفما اتفق له من البحث والدراسة؛ إذْ يُلاحظ أنه عالج الآية ٣٥ من سورة آل عمران، ثم أعقبها بالوقوف مع الآية ٣٠ من سورة البقرة[٥].

---

(١) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٣.

(٢) السابق ذاته.

(٣) ينظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦.

(٤) الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٣.

(٥) ينظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٤، ٢٣٨.

سادسًا: يُلاحظ أن الشيخ تاج عوَّل في عزو القول بالزيادة لأبي عُبَيدة على مَنْ رَوى عنه هذا، فاعتمد على ما ذَكَره الفخر الرازي (ت ٦٠٤هـ) في عزو هذا القول له في آية سورة آل عمران، وأنه قال: «إنها زائدة لغوًا»[(١)]، ثم عوَّل على كلام الزجاج (ت ٣١٠هـ) في آية سورة البقرة[(٢)].

وبالرجوع إلى كتاب أبي عُبيدة، وُجد أنه صرَّح بلفظ الزائد في موضع فقال: «ومن مجاز ما يُزاد في الكلام من حروفِ (أي ألفاظ) الزوائد... وقال: ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]... مجاز هذا أَجْمع إلقاؤهنّ»[(٣)]، وفي موضعين آخرَيْن لم ينطق بلفظ الزائد، وإنما عبارته تُوحي به، حيث قال: «﴿إِذْ قالَتِ امْرَأَتُ عِمْرانَ﴾ [آل عمران: ٣٥]، معناها: قالت: امرأة عمران»[(٤)].

سابعًا: أودّ أنْ أُنبِّه مَنْ يقرأ هذا البحث، في كتاب: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية، للأستاذ أبي بكر عبد الرازق - أُنبِّه إلى أنه يؤخذ عليه عدم العناية بمراجعة المادة العلميّة؛ إذ إنّ أرقام الصفحات عنده متسلسلة متوالية ولكنّ المادة العلمية غير مرتَّبة؛ إذ يُوجد خلط بالتقديم والتأخير في نصوص هذا البحث، فتتمة الكلام الذي في صفحة (٢٣٠) بعد ثلاث عشرة صفحة في (٢٤٤ – ٢٤٥)، ثم تكملة ما فيهما تعود إلى: ٢٣١ وما بعدها.

---

(١) تفسير الفخر الرازي: ٢٦/٨، وينظر: الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٤.
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٨/١، والشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية: ٢٣٩.
(٣) مجاز القرآن: ١١/١.
(٤) مجاز القرآن: ٩٠/١، وينظر: ٩٣.

المطلب السادس

حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم

هذا هو البحث السادس في هذه القضية عند الشيخ تاج، والسابع عشر في بحوثه المَجْمعيَّة، فقد عاود به الكتابة في موضوع الزيادة، بعد أن كتب سبعة بحوث مَجمعيَّة في مسائل أخرى لغوية وقرآنية، مما يعني أن هذا الموضوع كان ما زال يَشغَل فِكره، ويُراود قلمه.

وقد أشاد به الدكتور أسامة الأزهري فقال: «وله بحث جليل، استغرق وقتًا حافلًا من حياته، قبل نحو خمس سنوات من رحيله، حول حروف الزيادة في القرآن الكريم»[(١)].

وقد تأثَّر في هذا بأستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي في قوله: «أمّا المجهود الرائع الذي استغرق وقتًا حافِلًا من حياته المباركة قبل خمس سنواتٍ من رحيله، فهو ما خَصَّ به حروفَ الزيادة، التي أكَّد النحاة وُقوعها في كتاب الله الكريم»[(٢)].

وقد نُشر هذا البحث – كما سبق في حصر بحوثه - في عام ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، أي قبل وفاة الشيخ تاج بثلاثة أعوام تقريبًا، فيكون التحديد بـ: (قبل نحو خمس سنوات)، على سبيل التقريب؛ إن لم يكن يقصد الدكتور البيومي والدكتور أسامة بثنائهما، جميعَ بحوث الشيخ تاج في قضية الزيادة عمومًا، فقد شغلت ذهنه وقتًا طويلًا منذ التحاقه بالمجمع القاهريّ عام ١٩٦٤م؛ إذ ظل يكتب فيها زهاء العشرة الأعوام الأخيرة من حياته؛ ولكونها في موضوع واحد، هو الزيادة، عدَّها د. أسامة بحثًا جليلًا.

ويلاحظ في هذا البحث ما يأتي:

أولا: كما عوَّدنا الشيخ في استهلال بحوثه، أن يذكر معالم البحث، ويضع معاييره، ويُحدِّد مصطلحاته، فيقول: «حروف الزيادة هذه – وهي التي يُعبِّر عنها

(١) جمهرة أعلام الأزهر الشريف: ٢٧٩/٦.

(٢) الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العلميّة، ضمن: النهضة الإسلامية: ٢٢٣/٣.

النحاة أحيانًا بحروف الصِّلَة - ليس المراد بها تلك الحروف التي يبحث فيها علماءُ الصرف في باب المُجرَّد والمَزيد، وهي الحروف الهجائية العشرة التي جمعوها - تيسيرًا للمعرفة - في كلمة «سألتمونيها».

«وإنما المراد بها هنا حروف بالمعنى الاصطلاحيّ النحويّ، وهي الكلمات التي تُذكر في مُقابلة الأسماء والأفعال، عند تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف

«فحروف الزيادة هنا كلماتٌ بَحَثَ علماءُ النحو والبلاغة في زيادتها، وبيَّنوا معنى هذه الزيادة، ولماذا تُزاد الكلمة في الكلام الفصيح.

«هذه الحروف هي التي تصحّ فيها دعوى الزيادة، ويمكن أن يقع شيء منها في القرآن الكريم.

«وهي سِتّة أحرف: الباء، ومِنْ الجارَّة، ومَا، وأَنْ مفتوحة الهمزة ساكنة النّون، وإِنْ مكسورة الهمزة ساكنة النون أيضًا، ولَا»[(١)]. انتهى كلامه.

ويلاحظ في كلامه هذا ما يلي:

١- إشارته إلى بعض المصطلحات التي يُطلقها النحاة على الزيادة، وهو: الصِّلة، ويُحمل هذا التعدُّد على المذهبية، فأوَّل المصطلحين بصريّ، والآخر كوفيّ، وفي هذا قال ابن يعيش: «والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين»[(٢)].

٢- حِرْصه على أن ينفي ما يتبادر إلى الأذهان عند سماع عبارة: حروف الزيادة، من أن المراد بها «الزيادة الصرفية المتعلِّقة ببِنية الكلمة، كحروف المضارعة، وياء التصغير، وألفِ اسم الفاعل، وميمِ وواوِ اسم المفعول، أو تضعيف عين الكلمة.. وغير ذلك مما يُزاد من حروف: سألتمونيها، أو غيرها، على أصل الكلمة لمعنًى من المعاني الصـرفية»[(٣)].. فهذا المعنى المتبادر غير مراد هنا، وإنما المراد بها هنا حروف بالمعنى الاصطلاحيّ النحويّ، التي هي قسيم أنواع الكلمة.

(١) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢١.
(٢) شرح المفصل: ١٢٨/٨.
(٣) المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام: ٢٦٧.

٣- تأطيره مَن يبحثون في حروف الزيادة، في علماء النحو والبلاغة، والواقع أن الأمر لم يقف عندهما؛ وإنما شغلت هذه القضية كثيرًا من العلماء على اختلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم، فعُني بها اللغويون والنحويون والبلاغيون والمفسِّرون والفقهاء والأصوليون[١].. لتعلقها بالقرآن الكريم.

٤- تحديدُه الحروفَ التي تصحّ فيها دعوى الزيادة بأنها ستّة، ولعلّه تأثَّر في هذا بالزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، فعنده جملة حروف الصِّلة التي تُزاد هي هذه الستّة التي ذكرها الشيخ تاج بعَيْنها[٢].. ولعل هذا يعني أنه أقام كثيرًا من بحوثه في هذه القضية؛ لدراسة هذه الحروف الواردة عند الزمخشريّ والتي عقد لها فصلًا مستقلًّا بها.

وأما عن تحديد الشيخ تاج لها بهذا العدد، فإن الناظر في بحوثه حول هذه القضية، قد يظنّ للوهلة الأُولى أنه لا يقصد حصرًا، بدليل أنه عقد بحوثًا لحروف أخرى: كالواو، والفاء، وثُمّ[٣].. ولكنّ النظرة المتأنِّية المتأمِّلة تلاحظ أنه عقد بحوثًا لهذه الحروف؛ لينفي عنها الزيادة في آيات القرآن الكريم.. ومن ثَمّ يُحتمل أنه كان يُريد حصر العدد في هذه الحروف الستّة مُتَّبِعًا للزمخشريّ في هذا.. والأمر بخلاف هذا، بدليل ما ورد من حروف أخرى قيل بزيادتها كـ: في والكاف واللام[٤].. ومن ثَمّ قال الزركشـيّ: «وحروف الزيادة سبعة: إِنْ، وأَنْ، ولا، وما، ومِنْ، والباء، واللام، بمعنى أنها تأتي في بعض الموارد زائدة؛ لا أنّها لازمة للزيادة، ثم ليس المراد حصـر الزوائد فيها، فقد زادوا الكاف وغيرها، بل المراد أن الأكثر في الزيادة أن تكون بها»[٥].

ثانيًا: لا ينفك أن يربط بحوثه بعضها ببعض، فبعد أن عَدَّ "لا" من حروف الزيادة الستَّة، ذكر عقبها مباشرة قوله: «وقد قدَّمنا الكلام على "لا" في بحث خاصٍّ بعنوان : «لا التي قيل إنها زائدة وليست كذلك»، وقلنا في ذلك

(١) ينظر: السابق ذاته.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٨.
(٣) ينظر: المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام: ٣١٩.
(٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن: ق١، ٢٩٤/٢، ٣٢٧، ٤٤٦ (على الترتيب).
(٥) البرهان: ٧٥/٣.

البحث: إنّا إذا كُنّا نمنع أن "لا" هذه قد وقعتْ زائدة في تلك المواطن الخاصَّة – وهي الآيات التي قال بعض العلماء : إن "لا" فيها زائدة - فإنّا لا نمنع أن يرد في القرآن شيء مما عُهِد في اللغة زيادته للتوكيد ونحوه... وكذلك نبَّهنا إلى أنَّنا لا نمنع أيضًا أن تقع "لا" ذاتها زائدة في بعض آيات القرآن الكريم، ولكن في غير تلك المواطن الخاصَّة، التي قال العلماء، بزيادتها فيها، وقلنا إن من ذلك "لا" الثانية في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ - ٦٥ النساء - ...»[(١)].

ويلاحظ في كلامه هذا ما يلي:

١- إشارته إلى أنه قد خصّ: لَا، ببحث سابق، كان هو بحثه الأول في قضية الزيادة، ثم عقد بحثه الرابع لها أيضًا، ولكنّه لَمَّا كان من تمام بحثه الأول، وقد أعاد نشرهما معًا – كما سبق – لذلك لم يُشر إليه باعتبار أنهما أصبحا بحثًا واحدًا.

٢- بيانه موقفه من القول بزيادة: لَا، في الآيات القرآنية الكريمة التي قال بعض العلماء بزيادتها فيها، وأنّ هذا لم يمنعه من القول بجواز ورود شيء في القرآن الكريم مما عُهد زيادته في فصيح اللغة على سبيل التأكيد والمبالغة ونحو هذا.

٣- تنبيهه إلى أنه لا يمنع أن تقع: لَا، ذاتها زائدة، كما في الآية ٦٥ من سورة النساء، مؤكِّدًا على الضابط الذي اتخذه هناك من أنّ الكلمة الزائدة عند تكرارها «يَتعيَّن أن تكون الكلمة الزائدة هي الثانية، فإنَّ هذا هو الحكم الطبيعي والمعقول فيما هو أصلي وما هو زائد؛ فيكون الأصلي هو الذي وقع مَوْقعه أَوَّلًا، ثُمَّ يأتي المَزيد للتوكيد تاليًا له. وذلك على خلاف ما ذهب إليه بعضُ العلماء في هذه الآية: آية النساء، إذْ قالوا: إنَّ "لا" الزائدة فيها هي "لا" الأُولى، وكان ذلك من الأمر العجيب»[(٢)].

ثالثًا: أَحسَّ بأنه – بعد بحوثه السابقة التي كان دَيدنه فيها أن يمنع القول بالزيادة في الآيات الكريمة والشواهد الشعرية موضع البحث والدراسة – أَحسَّ بأنه

(١) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢١.
(٢) حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣٠: ٢٢.

لا بُدّ من الوقوف مع مصطلح الزيادة؛ فحرص في هذا البحث على أن يُحدِّد مراده منه متى أُطلق، ذاكرًا بعض تعريفات النحويين للزيادة، ومعلِّقًا عليها، ومُعقِّبًا بالتمثيل والإيضاح، ومُبيِّنًا للأسباب الباعثة على استنكار بعض العلماء لمجرد النطق بكلمة: الزيادة.. وقد أطال القول في هذا تمثيلًا وشرحًا وإيضاحًا وتعقيبًا، وقد سبق بيان هذا كلِّه أثناء الحديث عن إشكالية القول بالزيادة في القرآن الكريم ومفهومها عند الشيخ تاج، وذلك في المطلب الثالث من المبحث الأول.

المطلب السابع

القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم

وهو بحثه السابع في قضية الزيادة، والثامن عشر في جهوده المَجْمعيَّة.

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: لم يربط الشيخ تاج بين هذا البحث وما سبق من بحوث هذه القضية؛ بناء على أنه قد عقد بحثه السابق لحروف الزيادة التي يجوز وقوعها في القرآن الكريم، وقد حصرها في ستَّة أحرف؛ فكان من الطبعيّ أن يُتْبعه ببحوث أخرى لدراسة كلّ حرفٍ منها على حِدَةٍ دراسة تفصيليّة - وخاصَّة لما لم يسبق تناوله منها - وقد سبق أن خَصَّ حرفَ: لَا، بأكثر من بحث، ومن ثَمّ جاء هذا البحث ليتناول حرفًا آخر من هذه الحروف، وهو الباء، ثم تلاه: إِنْ، مكسورة الهمزة ساكنة النون، ثُمّ: مَا، ثُمّ: مِنْ. ولم يعقد بحثًا لحرف: أَنْ، مفتوحة الهمزة ساكنة النّون[(١)]؛ ولعلّه تُوفيّ رحمه اللّهُ، قبل أن يدرسه، أو أنّه قد انتهى من مُسوَّدته، ولم يدفعها إلى المَجْمع، ومن ثَمّ لم يُطبع.

ثانيًا: لم يبرح عادته في مستهلّ بحوثه، من شطرها إلى شطرين - وإن لم يُصرِّح بذلك - يجعل أولهما تَقْدمة تمهيديّة يشير فيها إلى المعايير المتعلقة بالمسألة موضع الدراسة؛ ومن هنا مهَّد بذِكْر المعاني الأصليَّة للباء بحسب الوضع اللغوي، فقال: «الباء لها في اللغة العربية معان كثيرة أصليَّة، أشهرها الإلصاق، والسببيّة، والاستعانة، والملابسة. والإلصاق أهمّ هذه المعاني على الإطلاق؛ حتى إنّ «سيبويه» اقتصر عليه، فكأَنّ سائر المعاني فرع عليه، أو يمكن ردّها إليه»[(٢)].

ويلاحظ - من حديثه عن معنى الإلصاق - تأثُّره بعبارة المُراديّ (ت ٧٤٩هـ)

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ١٣٠ - ١٣١.

(٢) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٥.

في قوله: «الإلصاق: وهو أصل معانيها، ولم يذكر لها سيبويه غيره»، وقوله أيضًا: «ردّ كثير، من المحققين، سائر معاني الباء إلى معنى الإلصاق، كما ذكر سيبويه، وجعلوه معنى لا يفارقها»[(١)]، وكذا بعبارة ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، في قوله: «الإلصاق، قيل: وهو معنًى لا يُفارقها، فلهذا اقتصر عليه سيبويه»[(٢)]، فكأنه صاغ عبارته جمعًا بين كلامهما واستنباطًا منه.

ثالثًا: ثُمّ يُلحق هذه المعاني؛ بوضع الضابط الذي يتكئ عليه في معالجته لهذا الحرف، وهو بمثابة القانون العامّ الذي يمكن من خلاله الحُكم بأصالتها من عدمه، قائلًا: «وأيًّا ما كان الأمر؛ فإنه ما دام يمكن أن تكون الباء الواردة في تركيب مستعملةً في أحد معانيها الأصليّة على أن يكون جُزءًا أساسيًّا من المعنى المراد من التركيب فإنها تكون أصليّة، ولا يصحّ اعتبارها حينئذ زائدة، لأنه لا يمكن الاستغناء عنها في أداء ذلك المعنى المراد»[(٣)].

ثُمّ يعود إلى هذه المعاني المشهورة للباء؛ للتمثيل لكل معنًى منها، مع الشرح والتوضيح.. ثُمّ يُعقِّب على هذا ببيان متى يصحّ القول بجواز زيادتها؟ مُنبِّهًا إلى أنه (أي القول بالزيادة) لا يعني أنها – أو أخواتها من حروف الزيادة – حَشْو لا معنًى لها؛ وإنما جيء بها لاعتبارات بلاغية، وقِيَم دلالية، ويظهر هذا من قوله: «فإذا لم يكن شيء من معاني الباء جميعها مقصودًا إفادته بالتركيب على أن يكون جُزءًا أساسيًّا من معناه الأصليّ، فإن الباء لو أُتِيَ بها حينئذ فإنها تكون زائدة، ويكون وجودها وعدم وجودها على سواء بالنظر إلى المقصود الأصليّ من الكلام. أما من حيث مقتضيات البلاغة، فإنّ لهذه الباء - وأخواتها مما يُطلق عليه اصطلاحًا حروف الزيادة - شأنًا كبيرًا في تحقيق تلك المطالب البلاغية»[(٤)].

وهذا ما أكّد عليه ابن يعيش في أول باب حروف الصلة (الزيادة)، وكذلك عند حديثه عن زيادة الباء[(٥)].

(١) الجنى الداني: ٣٦، ٤٦ (على الترتيب).
(٢) مغني اللبيب: ١١٨/١.
(٣) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٥.
(٤) السابق: ٢٥ – ٢٦.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢٨/٨ – ١٢٩، ١٣٨.

رابعًا: مِن ذلك التمهيد (في ثانيًا)، وهذا الضابط العامّ (في ثالثًا)؛ ينطلق إلى معالجة المواضع التي قيل فيها بزيادة الباء، مُحدِّدًا النوعَيْن أو المَقامَيْن اللذَيْن يصحّ فيهما القول بالزيادة، فيقول: «إنَّ الباءَ التي تُزاد في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام نوعان: **الأوّل:** أن تكون في مقام النفي، وذلك بأن تدخل في خبر «ليس»، أو خبر «مَا» الحجازية التي تعمل عملها.

«**الثاني:** أن تكون في مقام الإثبات، وهي التي تدخل على كلمة: حَسْب، بمعنى: كافٍ، وكذلك التي تدخل على فاعل: كَفَى»[(١)].

وكأنِّي بالشيخ تاج لا ينفكّ عن منهجيَّته في وضع الضوابط التي يقوم عليها بحثه، والأسس التي يبنى عليها دراسته ومعالجته؛ ومن ثَمّ كما كان حريصًا على أن يُبيِّن ضوابط القول بعدم زيادة: لَا، يُلاحظ هنا أنه أشدّ حرصًا على أن يُحدِّد الإطار ويُوضِّح المعالم التي يمكن في ضوئها القول بزيادة الباء، ويبدو أنه رسم هذا وحدَّدَه بعد استقراءٍ وتتبُّع للمواضع التي قيل فيها بزيادتها؛ إذ إنّ هذا الذي ذَكرَه هو خلاصة ما ورد عند ابن يعيش والمُراديّ وابن هشام الأنصاريّ[(٢)]..

ومن ثَمّ - بَعْدَ بَسْط لأمثلة النوعَيْن في عدد من الصفحات - يكشف أن هذا هو ما عليه الجمهور، فيقول: «هذا هو المشهور من مذهب الجمهور - في الباء الزائدة في هذا المقام: مقام الإثبات - أنها إنما تدخل على المبتدأ أو الفاعل أو خبر المبتدأ، كما أنها - في مقام النفي - لا تزاد إلا في خبر ليس أو خبر "مَا" الحجازية»[(٣)].

خامسًا: ثُمّ لا يزال على عهده في دفع الإيهام الذي يتوارد على ذهن القارئ أو السامع من إطلاق لفظ: الزيادة؛ إذ يُعقِّب على بعض أمثلة النوع الأول بقوله: «والدليل على زيادتها في ذلك، أنها لو حُذفت لم يختلّ المعنى الأصليّ المراد من التركيب ولم ينقص شيئًا. لكنْ ليس معنى ذلك أنها مُجرَّدةٌ من كل معنًى، وخُلوٌّ من كل فائدة، فإنه لا يمكن في الكلام الفصيح - أن

(١) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢٣/٨ – ٢٥، ١٣٨ - ١٣٩، والجنى الداني ٤٨ - ٥٦، ومغني اللبيب: ١٢٣/١ - ١٢٩.
(٣) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٣٠.

تقع كلمة منه حَشْوًا لَغْوًا خاليةً من كل معنًى، ومحال أن يكون شيء من ذلك في القرآن الكريم»[(١)].

ولمَّا كان - في بعض ما سبق من بحوثه[(٢)] - ينفي القول بالزيادة مراعاة لقُدسيَّة القرآن الكريم، أراد أن يُبيِّن للقارئ بأن القول بالزيادة هنا، لا يتعارض مع هذه القدسيَّة، وتلك المنزلة السامية والمكانة العالية للقرآن الكريم، وأن الأمر لا يعدو أن يكون تعبيرًا اصطلاحيًّا تعارف عليه النحاة أو العلماء فيما بينهم عند استعمال الكلمة في غير معانيها الأصليَّة الوضعيَّة، قائلًا: «إنّ القول بزيادة الباء في تلك الآيات أو في غيرها من آيات الكتاب العزيز، ليس شيئًا ينتقص من فصاحة القرآن وبلاغته، أو يَمَسّ ما له من القداسة التامَّة، فإنه ليس المراد بالزيادة ما قد يتبادر إلى أذهان بعض العامَّة مما يكون حاصله خُلُوّ الكلمة من كلّ فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحيّ يُطلق على الكلمة إذا لم تُستعمل في شيء من معانيها الوضعيَّة اللغويَّة، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمرٍ تقضي البلاغة بمُراعاته، وذلك هو تقوية المعنى المراد من التركيب وتأكيده»[(٣)].

سادسًا: في ضوء هذه المقرَّرات السابقة، وبناءً على تأكيده بأنّ الزيادة لا تخلو من معنًى تأكيديّ، ولا تخرج عن اعتبار بلاغيّ يقتضي ذلك؛ ذهب يقف مع بعض الآيات القرآنية الأخرى، معالجًا لها، وموضّحًا معانيها، ومُستدلًّا بنظائر هذه الآيات التي لم ترد فيها الباء، ما دام المعنى واحدًا، والسياق مُتفِقًا.. وكاشفًا الإشكال الوارد على بعض الآيات من زيادة الباء في غير النوعَيْن الذَيْن حدَّدهما، فيقول: «وكذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ -٣٣ الأحقاف - فقد زيدتْ فيه الباء في قوله سبحانه: ﴿بِقَادِرٍ﴾؛ لتأكيد ذلك النفي المسبوق بالاستفهام الإنكاري. والدليل على زيادة "الباء" في ذلك أنَّا نجد آية أخرى هي بمعنى آية الأحقاف هذه ثم لم ترد فيها تلك الباء، وهي

(١) السابق: ٢٦.

(٢) ينظر: الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، مجلة الأزهر، السنة ٤٠: ١٢.

(٣) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٦.

قوله عزَّ وجلّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ - ٩٩ الإسراء -.

«لا نجد فرقًا بين الآيتين من حيث أصل المعنى المراد وجوهره، ولكنّ الفرق بينهما إنما هو في شيءٍ وراء ذلك، وهو أنّه أُريد في آية الأحقاف – لحِكْمة خاصَّة - توكيد المعنى فزيدت فيها الباء لذلك.

«وهنا قد يلاحظ أن هذه الباء قد زيدتْ في خبر «أَنَّ» وهو مُثْبت، مع أنّ المقرَّر أنّ الباء في هذه الآية ونظائرها مزيدة في مقام النفي كما قدَّمنا.

«لكنْ لَمَّا كانت "أَنَّ" قد دخلتْ مع خبرها في حيز النفي وهو قوله سبحانه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾، كان المعنى على النفي، وكأنه قيل: أَوَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ...»[(١)].

سابعًا: بَعْد أنْ حدَّد النوعَيْن الذَين يصحّ فيهما القول بالزيادة، وبَيَّن أنّ هذا هو ما عليه الجمهور من اللغويين والنحويين – ذَكَرَ رأيًا آخر، فقال: «وقال بعض العلماء: إنها تدخل أيضًا على المفعول به، ومثَّلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ - ١٩٥ البقرة - فإنه - في رأيهم - بمعنى: ولا تُلْقُوا أَيْدِيكُمْ إلى التَّهْلُكَة، فقد جعلوا الباءَ زائدة، وجعلوا فِعْل الإلقاء إلى التهلكة واقعًا على الأيدي التي زعموا أنها المفعول به»[(٢)].

ولعلّه يقصد ببعض العلماء ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) والمراديّ (ت ٧٤٩هـ).. وغيرهما[(٣)]؛ فقد عدّوا ذلك من المواضع التي تُزاد فيها الباء.

وقد عقَّب الشيخ تاج على ذلك من ثلاث جهات:

الجهة الأولى: من حيث المعنى، فقال: «ولكن هذا احتمال ضعيف في الآية، فإن المعنى المتبادر منها إنما هو نهي الإنسان عن إلقاء نفسه إلى التهلكة بأعماله السيِّئة، وانحرافه عن طريق السداد والاستقامة. فالمفعول مُقدَّر، والباء

(١) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٢٧.
(٢) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٣٠.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٣٨/٨، والجنى الداني ٥١، ومغني اللبيب: ١٢٦/١.

أصليَّة مُستعملة في أحد معانيها الوضعيَّة، وهو معنى الاستعانة، مِثْل الباء في: كتبتُ بالقلم، وضربتُ بالعصا، ويمكن أن تكون هي باء السببية، من حيث إنّ الأعمال السيّئة التي دلَّتْ عليها كلمة الأيدي هي سبب الوقوع في التهلكة»[١].

والجهة الثانية: بالقاعدة المقرَّرة التي أكَّد عليها في غير بحثٍ، فقال: «هذا إلى ما قدَّمْناه في تقريرات سابقة، أنّه ما دام يمكن حمل اللفظ على أحد معانيه الأصليَّة الوضعيَّة فلا ينبغي العدول عن ذلك إلى دعوى الزيادة»[٢].

والجهة الثالثة: بناء على معيار القول بزيادة الباء، والذي سبق أن أصَّلَه في أوَّل هذا البحث وجعله في نوعَيْن إثباتًا ونفيًا، فقال: «وكذلك إلى ما قُلناه آنفًا في هذا البحث أنّ الباءَ - عند الجمهور - لا تُزاد في مقام للنفي إلا في خبر "ليس"، وخبر "مَا" الحجازية، كما أنها في مقام الإثبات لا تُزاد إلا مع "حَسْب"، وفي فاعل "كفى"، والآية المذكورة ليستْ في شيء من ذلك»[٣].

---

(١) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، مجلة المجمع بالقاهرة، ج٣١: ٣٠.
(٢) السابق ذاته.
(٣) السابق ذاته.

المطلب الثامن

إنِ الزائدة وإنِ النافية وكبوة الفُرْسان في مجال التفرقة بينهما

هذا هو البحث الثامن في مسألة الزيادة عنده، والتاسع عشر في نشاطه المَجْمعيّ، وكان مُعدًّا لهذا البحث أن يُلقى في الجلسة الثالثة لمؤتمر المَجْمَع بالقاهرة في دورته الأربعين، ولكن اعتذر الشيخ تاج عن إلقائه؛ لظروف صحية، ومن ثَمّ قام المَجْمَع بإرسال برقية إليه بتمنّيات الشفاء؛ وعليه نُشر في قسم البحوث التي لم تُلق في المؤتمر(١).

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: دخوله مباشرة إلى القضية المعقود لها هذا البحث، فيستهلّه بتعريف: إنْ، الزائدة؛ وهو بمثابة الربط بينه وبين البحث الذي سبق أنْ عقده لأحرف الزيادة الستة التي يجوز وقوعها في القرآن الكريم، فيقول: «القول في إن الزائدة: هي "إنْ" مكسورة الهمزة، ساكنةُ النون: أحدُ الحروف الستَّة التي يُعَبِّر عنها النحويون بحروف الصِّلة – الزيادة-»(٢).

ثُمّ يُتْبع هذا التعريف بتقريرٍ، وهو أنها قد وقعتْ زائدةً في فصيح الكلام، مُستشهدًا على هذا ببعض ما ورد في الشعر العربيّ، فيقول: «فقد وردتْ زائدةً في بعض الشعر العَرَبيّ، كما في قول دُرَيْد بنِ الصِّمَّة في الخَنْساءِ بنت عمرو - وكانت تَهْنأُ بعيرًا لها(٣):

مَـــا إنْ رَأَيْـــتُ ولا سَـــمِعْتُ بِـــهِ ... كـــاليوم هانِـــئَ أَيْنُـــقٍ جُـــرْبِ
مُتَبَـــذِّلًا تَبْـــدُو مَحَـاسِنُـــهُ ... يَضَـــعُ الـهِنَـــاءَ مَواضِـــعَ النُّقْـــبِ(٤)

ومُراده: ما رأيتُ ولا سمعتُ.

---

(١) ينظر: مؤتمر الدورة الأربعين: ٦٤، ٦٦، ٤٣٥ (الحاشية).

(٢) إنِ الزائدة وإنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٥.

(٣) أي تَطليه بالقَطِران.

(٤) من الكامل، له في: الأغاني: ٢٥٥/١٠، وفيه: طَالِي، مكان: هانئ، والهِناء: القَطِران، والنُّقَب، جمع نُقْبَة: وهي أول ما يبدو من الجَرَب.

وكما في قول فَرْوَةَ بنِ مُسَيْكٍ المُراديّ:

فَمَـــا إِنْ طِبُّنَـــا جُـــبْنٌ ولكـــنْ مَنَايَانَـــا ودَوْلَـــةُ آخَرِينَـــا[1]

يُريد: فما طِبُّنا جُبْن، أي: ليس من عادتِنا الجُبن، فإذا كُنّا قد هُزِمنا فلم نُهْزَم بسبب جُبْن، وإنّما قد حضرتْ منيَّتُنا، وكانت الدَّوْلة لغيرنا»[2].

وسبق أنه قد تأثَّر بالزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في حصر أحرف الزيادة في سِتّة، ومن ثَمّ عوَّل في هذا البحث على دراسة ما ذَكَره ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه لمفصَّل الزمخشريّ؛ حيث إن هذين الشاهدَيْن اللذين عالجهما الشيخ تاج هنا، هما ما ورد عند ابن يعيش في تناوله لهذه المسألة[3].

ثانيًا: سرعان ما انتهى الشيخ تاج من توطئته التقديميَّة (تعريفًا وتقريرًا)، ثُم ألحقها بالسؤال الذي يتبادر إلى الأذهان من أنّ القول بالزيادة، يعني عدم الإفادة، وغرضه من هذا بيان ضابط القول بالزيادة، والتأكيد على أنّ كل كلمة في التركيب لا بُدّ أن تُفيد معنًى تامًّا مقصودًا، إثباتًا أو نفيًا؛ لأنه لا يمكن بحال أن يقع لفظ في الكلام لا معنى له، ويظهر هذا من قوله: «وقد يُقال: كيف يُؤْتى في الكلام الفصيح بكلمة زائدةٍ لا تدلُّ على معنى، ولا تُفِيدُ في التركيبِ فائدةً، وإنما هي - كما يقول العلماءُ - دُخولُها في الكلام وخروجُها منه على سواء؟

«والجواب: أن الكلمة التي تُزادُ في التركيب لا يُحْكَمُ بزيادتها فيه إلَّا لأَنَّها قد جُرِّدت من معانيها الوضعية، فلا تدل على شيء منها دلالةً أصليةً، أَي دلالةً لا تكون مُكتَسَبَةً من غيرها، لكنها مع ذلك لا بُدَّ أن تُفيدَ في التركيب فائدةً يَقْصِد إليها أهلُ الشأن في فصيح الكلام، كتقويةِ المعنى المُستفادِ من غيرها وتأكيده، أو تمحيصه وإزالة ما قد يَشُوبه من لَبْسٍ أو إبهام، ولا يمكن قبولُ كلمةٍ في كلام فصيح لا يكون لها فيه فائدة ما، حتى التَّقْوية والتأكيد»[4].

---

(١) من الوافر، له في: الوحشيات: ٢٨، والطِّبّ: العادة والدَّأب، والمراد بالدَّولة: الغَلَبة.

(٢) إنِ الزائدة وإنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١٢٩/٨.

(٤) إنِ الزائدة وإنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٥.

ثالثًا: ثُم ينتقل من سؤال إلى آخَر عن الفائدة من زيادة: إِنْ، في الشاهدَيْن السابقَيْن، قائلًا: «وعلى هذا يُقال: ما هي الفائدةُ التي حقَّقَتها زيادةُ: إِنْ، بعد أداة النفي في قول دُرَيْدِ بنِ الصِّمَّة: ما إِنْ رأيتُ ولا سمعتُ به، أو في قول فَرْوَةَ: فما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ؟

«والجواب: أن هذه الفائدة هي تقويةُ النفي الذي أفادته «مَا» وتوكيدُه من حيث ما تُلْمِحُ إليه «إِنْ» من بعض معانيها الوضعيّة وهى النفيُ، وذلك أنها إذْ كانت - كما قلنا - قد جُرِّدت من معانيها كلّها، حتى من معنى النفي، وأنها لا تُفيده حينئذ إفادةً أصلية غيرَ مكتسَبة من غيرها - فإنها لا بُدّ أن تُشِير إلى هذا النفي إشارةً ما، وتُشْعرَ به إشعارًا يحقِّق ما يُراد من التقوية والتوكيد، فيكون التوكيدُ بها بعد «مَا» النافية كما يكون بتكرير اللفظ في مثل: لا. لا»[(١)].

وبناء على ما سبق من تقريره القول بزيادة: إِنْ، وأنها لا بُدّ أن تُفيد فائدةً مقصودة، سواء أكانت لتقوية المعنى وتأكيده، أم لإزالة ما يعتريه من لَبْس أو يشوبه من إبهام، وأن هذه الفائدة مُستمَدَّة من بعض معانيها الأصليّة ومرتبطةٌ بها إشارة أو إشعارًا - بناء على هذا؛ أراد تعميم هذا الضابط على كل حروف الزيادة، وإلّا كانت حَشْوًا لَغْوًا ينبغي أن يُربَأ به عن الكلام الفصيح، فقال: «وهذا شيءٌ لا بُدّ من مراعاة تَحقُّقِه في كل حرفٍ يُحْكَم بزيادته في الكلام، وبدون ذلك يكون اللفظ لَغْوًا وعبثًا يجب أن يُجَنبَه الكلامُ الفصيح»[(٢)].

رابعًا: ينتقل من ضابط إلى آخر؛ إذ يُردف هذا، ببيان المعيار الذي يُعرف من خلاله شرط القول بزيادة: إِنْ، وهو ما عليه الجمهور من أهل اللغة، فيقول: «هذا؛ والقول بأنّ: إِنْ، تكون زائدةً إذا وَرَدَتْ هكذا بعد «مَا» النافية، هو رأي الجمهور»[(٣)].

خامسًا: إلى هنا، استوفى الجانب النظريّ المتعلِّق بالمسألة موضع الدراسة، ومن ثَمّ يَدْلف إلى معالجة ما قال العلماء فيه بزيادة: إِنْ، في القرآن الكريم، فيقول:

---

(١) السابق: ٤٣٦.

(٢) السابق ذاته.

(٣) السابق ذاته.

«وبعد؛ فإذا كانت: إِنْ، قد وقعتْ زائدة في بعض الكلام الفصيح فهل وَقَعَتْ كذلك في بعض آياتِ الكتاب العزيز، كما وقع غيرُها من حروف الزيادة؟

«قال بعض العلماء: نَعَم، واستندوا في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِن مَّكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ - ٢٦ الأحقاف - قالوا: إنَّ «إِنْ» في قوله: فِيمَا إِنْ، زائدةٌ، والمعنى: مكَّنّاهم فيما مكَّناكم فيه، أي: في الذي مكَّناكم فيه»[١].

وقد أحال في هذا، على ما ذكره الزمخشريّ في تفسيره[٢]، «فقد حكاه وجهًا إعرابيًّا، ولكنّه رجَّح أنَّ: إنْ، في الآية نافية»[٣]، وزاد بعضهم وجهًا ثالثًا، وهي أن تكون ثابتة، ومعناها الشرط، وجوابها محذوف، والتقدير: ولقد مكَّناهم فيما إنْ مكّناكم فيه كان بَغْيُكم أكثر وعنادكم أشدّ[٤].

ثم لا يغيب عن ذهن الشيخ تاج أن ينفي العبث واللَّغْو عن القرآن الكريم بناءً على القول بزيادة: إنْ، في هذه الآية، فيقول: «إنّه لا يكونُ في زيادتها حينئذ شيءٌ من الحِكمة، والقرآنُ مُبرَأ من أن يقع فيه شيءٌ لغوٌ مجرَّد من الحِكمة، لا، بل إنّ زيادتها تكون شيئًا مخالفًا للحكمة، بل شيئًا تقضي الحِكمة بعدمه»[٥].

ولعلَّه تأثَّر في هذا بقول الفخر الرازيّ، حيث غلط القول بالزيادة في الآية لوجوه، أولها: «أن الحكمَ بأنَّ حرفًا من كتاب الله عبثٌ لا يقول به عاقل»[٦].

ثم يُعقِّب الشيخ تاج بأن هذا التأويل السابق لآية الأحقاف، بتخريج: إِنْ، على أنها زائدة، هو خلاف المعنى المراد من الآية، فيقول: «ثُم مَنِ الذي يسعه أن يحكم على القرآن مِثْلَ ذلك الحكم، فيقولَ: إنَّ المعنى في الآية على: مَكّناهم في الذي مكناكم فيه، حتى يكون ذلك مقتضيًا لجعل إنْ زائدة؟ إن هذا هو نقيض المعنى الذي ينبغي أن يُفهم في الآية، والذي تشهد به آياتٌ أُخَرُ من القرآن الكريم تُقَرِّر

(١) السابق: ٤٣٦ - ٤٣٧.
(٢) ينظر: الكشاف: ٥٠٧/٥ – ٥٠٨.
(٣) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٧ (الحاشية).
(٤) ينظر: المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام: ٢٩٧ – ٢٩٨.
(٥) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٧.
(٦) تفسير الفخر الرازي: ٢٩/٢٨.

أن الله تعالى قد منح أُممًا من السابقين من القوة، وشدة البأس، وكثرة الأموال، وبسطة الأجسام، أكثرَ مما منحه كفّار مكّة، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْيًا﴾ - ٧٤ مريم -...»[(١)].

ثم يسوق خمس آيات أخرى نظائر لهذا الآية، مع التوضيح والبيان، وصولًا إلى النتيجة التي يرضاها، والرأي الذي يُرجِّحه، وهو الحكم بأصالتها فيقول: «وإذًا لا تكون "إِنْ" في الآية زائدةً، ولكنها أصليةٌ تُفيدُ النفي، ومعنى الآية على هذا: ولقد مكَّناهم في الذي مَا مَكَّناكم فيه، وقد استُعْمِلت "إِنْ" للنفي بدل "مَا" النافية للتخلص من ثقل تكرر "مَا"»[(٢)]. مُستأنسًا في هذا بقول الفخر الرازي وغيره.

سادسًا: اشتمل عنوان هذا البحث على عبارة: وكبوة الفُرْسان في مجال التفرقة بينهما، ومن ثَمّ بعد أن قرَّر كلّ ما سبق، وعالج في ضوئه الآية التي قيل فيها بزيادة: إِنْ؛ أراد أن يُبيِّن مَنْ كَبا من الفُرسان، كاشفًا عن وجه كبوته في عدم التفرقة بين إِنْ الزائدة وإِنِ النافية، وذلك في بيتٍ للمتنبّي (ت ٣٥٤هـ)؛ فقد وقف أمامه كل من ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، والزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، وقد عرض الشيخ تاج كلامهما مناقشًا له ومُعقبًا عليه، وذلك على النحو التالي:

عرض أولًا كلام الزمخشري، فقال: «هذا؛ وبمناسبة ورود إِنْ في آية الأحقاف مكان "مَا" النافية على ما تشهد به الآياتُ الأخرى كما بَيَّنا - نسوق القصة التالية: عرضَ الزمخشريُّ للمتنبي، بنقد شديد لتكريره "مَا" في بيتٍ من قصيدته التي يمدح بها طاهِرَ بنَ الحُسين العلويّ، وهو البيت الذي يقول فيه:

يَـرى أَنَّ مَـا مَـا بَـانَ مِنْـكَ لِضَـارِبٍ بِأَقْتَـلَ مِـمَّـا بَـانَ مِنْـكَ لعائِـبِ[(٣)]

يَقُول الزَّمَخْشَرِيّ في الكشاف: ولقد أَغثَّ أَبو الطيِّب في قوله: لَعَمْرُك ما ما بانَ منكَ لضارب، وما ضَرَّه لو اقتدى بعُذُوبةِ لفظ التنزيل فقال: لعَمْرك ما إِنْ بان منكَ لِضاربٍ؟»[(٤)].

(١) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٧.
(٢) السابق: ٤٣٨.
(٣) من الطويل، له في ديوانه بشرح العكبري: ١٥٨/١.
(٤) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٩، وينظر: الكشاف: ٥٠٧/٥.

وقد عقّب عليه – بناء على رواية الديوان ومعناها المراد - بقوله: «هكذا يقول الزمخشريُّ، ولعل الرواية التي وقعتْ له عن البيت هي كما قال: لَعَمْرُك مَا مَا بانَ منكَ لضارِبٍ، لكن نصّ البيت كما في عِدّة نُسخٍ من ديوان المتنبي - مختلِفةِ الطباعة والشرح - هو:

يَـرى أَنَّ مَـا مَـا بَـانَ مِنْـكَ لِضـارِبٍ بأَقْتَـلَ مِـمَّـا بـانَ مِنْـكَ لعائِـبِ

«ومراده: أنّ الممدوح يرى هذا الذي تضمَّنه البيت من المعنى.

«وسواء أكان هذا هو نصّ البيتِ أم كان نصُّه ذلك الذي أورده الزمخشريُّ، فإنّه لا محلَّ لنقدِ أبي الطيِّب على النحو الذي فعله صاحب الكشاف.

«لا، بل نحن نستطيع أن نقول: إنَّ الزمخشريّ قد كَبا بهذا النقد كبوةً لم يكن الظنُّ بمثله أن يكبوها، وذلك أنه لم يكن في استطاعة المتنبي ولا كان يصحّ له أن يضع "إِنْ" مكان "مَا" الثانية في البيت حتى يكون على ما يهوى صاحبُ الكشاف، وحتى لا يقع في الغَثاثة التي رماه بها.

«إنّ "إِنْ" في الآية الكريمة نافيةٌ حلَّت محلَّ "مَا" التي لم يُصرَّح بها، كراهة التكرار المستثقَل كما علمنا: أمّا في بيت المتنبي فلا يمكن أن يُؤْتَى بكلمة: إِنْ، بدلًا من "مَا" الثانية، وأنْ يُقال: مَا إِنْ بانَ منكَ لضارِبٍ، كما يريد الزمخشريّ؛ لأنّ "مَا" الثانية هذه ليست نافيةً حتى يصحّ أن تَحلّ محلّها «إِنْ»، وإنما هي اسم موصول، والنافية هي "مَا" الأولى، فإنّ المعنى: ليس الذى بان منك لضاربٍ بأَقْتَلَ، إلى آخره، فالمتنبي مضطر إلى تكرير "مَا"، ولا يسعه أن يقول: مَا إِنْ بان منكَ.

«والزمخشري قد غَفَل عن ذلك المعنى الذي يريده الشاعر»[(١)].

ثم ينتقل إلى بيان وجه كبوة ابن جنّي في بيت المتنبي، فيقول: «وكذلك أخطأ ابن جنّى في إعراب البيت؛ إذْ قال على ما نقله العُكْبَرِيُّ شارح الديوان: إنَّ "مَا" الأولى زائدة، والثانية: بمعنى الذي، واسم إنَّ مضمر فيها»[(٢)].

(١) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٣٩ - ٤٤٠.

(٢) إِنِ الزائدة وإِنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٤٠، وينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري: ١٥٨/١.

ثم يعقّب على هذا بقوله: «وذلك أن قوله: إنَّ الثانية بمعنى الذي هو قول صحيح لا غبار عليه، وكذلك قوله: إنَّ اسم إنَّ مُضمَر فيها. أمّا قوله: إنّ "مَا" الأُولى زائدةٌ فهو خطأ بَشِعٌ، وذلك من وجهَيْن:

«**الأول:** أنّ الباء في قوله: بأَقْتَلَ، إنما زيدت من أجل وقوعها بعد النفي، فإذا كانت "مَا" الأولى زائدة لم يكن هناك نفي، فلم يكن مُوجِبٌ لزيادة الباء.

«**الثاني:** أنَّ جعل "مَا" الأولى زائدةٌ يقلب المعنى، ويُصيّره نقيض ما يريده الشاعر؛ فإنه يريد الحكم بأنّ ما يبدو من الإنسان مَطْعنًا لضاربِ السيف، كالرأْس، والعُنق، ليس بأشد فتكًا مما يبدو منه لعائبٍ يَعِيبُه في سُلُوك أو خُلق، أي: أَنَّ العيبَ أَشدُّ من القتل»[(١)].

وهذا الذي ذَكَره الشيخ تاج، يكون صحيحًا إن كان ابن جنّي قال بزيادة: مَا، الأُولى؛ إذْ بالرجوع إلى كلام ابن جنّي في شرحه لديوان شيخه المتنبّي؛ وجدتُه بخلاف ما نقله أو رواه عنه العُكبريّ، ونصّ شرح ابن جنّي للبيت هو: «"ما" الأُولى: نافيةٌ، والثانية بمعنى الذي، واسم "أَنَّ" هاءٌ محذوفةٌ، والتقدير: يرى أنَّه ما الذي بانَ منكَ لضاربٍ بأَقْتَل من كذا، ومعناه: أنَّه يرى العيبَ أشدَّ مِن القَتْل»[(٢)].

وعليه؛ فما ذهب إليه الشيخ تاج يُوجَّه إلى العكبريّ لا إلى ابن جِنّي.

---

(١) إنِ الزائدة وإنِ النافية، مؤتمر د ٤٠: ٤٤٠.
(٢) الفسر: ٥٢٦/١.

المطلب التاسع
القول في "مَا" الزائدة

وهو بحثه التاسع في هذه القضية، والثاني والعشرون في جهوده المَجْمعيَّة، وقد فرغ منه، وربما ألقاه في إحدى جلسات مؤتمر المَجْمَع، ولكنّه لم يُنشر إلّا بعد وفاته.

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: لَمّا كانت: مَا، من أحرف الزيادة الستّة التي يجوز وقوعها في القرآن الكريم - كما سبق في بحثه الذي عقده لهذا - استهلّ بحثه هنا، بهذه المقرَّرة، وهي أنَّ: مَا، تأتي زائدة في فصيح الكلام، ولكنّه يُعاود، بل ويُلحّ على أن يُرسّخ في ذهن القارئ، أنه لا يمكن بحالٍ من الأحوال أن تكون زيادتها حَشْوًا لَغْوًا لا معنى لها، فقال: «قد تقع "مَا" في فصيح الكلام زائدة، ولكن لا يمكن أن تكون فيه حَشْوًا لَغْوًا خاليةً من الفائدة. وأصل هذا - كما نبَّهنا إليه فيما سبق -أنها تنسلخ عن معانيها الوضعيّة، فلا تكون مستعملةً في شيء منها، وإنما يُؤتى بها لتأكيد معنى مستفادٍ من غيرها مما وقع في التركيب نفسه»[(١)].

وهذا ما قرَّره ابن يعيش - الذي تأثَّر الشيخُ تاج به كثيرًا في دراسة هذه الظاهرة - وذلك في بدء شرحه لفصل حروف الصِّلة، بقوله: «يُريد (أي الزمخشريّ) بالصِّلة: أنها زائدة، ويعني بالزائد أن يكون دُخولُه كخُروجِه من غير إحداث معنًى (أي من المعاني الأصليَّة الوضعيَّة)... لأنّ قولنا: زائد، ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنًى البتّة، بل يزيد لضربٍ من التأكيد، والتأكيد معنًى صحيح»[(٢)].

ثانيًا: لا يزال الشيخ تاج على هِجِّيراهُ[(٣)] في أن يذكر المعاني الأصليَّة للحرف موضع الدراسة، بحسب وضعه اللغويّ؛ ليُعوِّل عليها في معالجته للمواطن التي قيل بزيادته فيها، ومن ثَمّ أَتْبع مقرَّرته العلمية السابقة بقوله: «ومعلوم أنَّ "مَا"

(١) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٣.
(٢) شرح المفصل: ١٢٨/٨ - ١٢٩.
(٣) أي دَأبه وعادته. ينظر: لسان العرب: ٢٥٤/٥ (هجر).

لها معان كثيرة: فتكون استفهاميةً، واسمَ موصول، وموصولًا حرفيًّا مَصدريَّة، وشرطيةً، ونافيةً، وهذه أهم معانيها وأشهرها. فإذا وردتْ في تركيب مجرَّدة عن معانيها كلّها، وكان لا يمكن أن تكون مستعملة في شيء منها على أن يكون جُزءًا أساسيًّا من المعنى المراد من التركيب فإنها تكون مَزيدة»[(١)].

ثالثًا: وانطلاقًا من هذه القاعدة، وسيرًا على ذات المنهاج في وضع ضوابط القول بالزيادة، وتحديد أهمّ المواطن التي تُزاد فيها "مَا"؛ مُستنبِطًا لها ومُستخلِصًا لكلام ابن هشام الأنصاريّ[(٢)] في هذا، من غير أن يُصرِّح باسمه، فيقول: «ثُمّ هي تُزاد في عِدّة أحوال، أهمها - على ما قاله بعض العلماء - ثلاثة أحوال:

«**الحالة الأولى:** أن تقع بعد شرطٍ جازم أو غير جازم: فالأوَّل: كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ - ٣٨ البقرة - ... والثاني: الشرط غير الجازم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ - ١٢٧ التوبة - ...

«**الحالة الثانية:** أن تقع بعد نكرة لمناسبة ما فيها من شيوع وإبهام، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَل لَّعَنَهُمُ اللَّه بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ - ٨٨ البقرة - ...

«**الحالة الثالثة:** أن تقع بين الجارّ والمجرور، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّه لِنتَ لَهُمْ﴾ - ١٥٩ آل عمران - ...»[(٣)].

شافعًا هذه الأحوال بالتمثيل والشرح والبيان، ومخرِّجًا من الآيات الكريم ما يمكن أن تُحمل فيه: مَا، على معنًى من معانيها الأصلية، ومن ثَمّ لا يمكن القول بزيادتها فيها، «وهذا هو القانون العامّ والدستور الذي نبّهنا إليه مرارًا، وهو الذي

(١) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٣.
(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٣/١ - ٣٤٧.
(٣) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٣ - ٢٤.

يجب السَّير عليه في إعراب القرآن وتفسيره»[١].

رابعًا: أَرْدف حالات القول بزيادة: مَا، ببيان الفائدة المحقَّقة من زيادتها، عارِضًا هذا الأمر في أسلوب استفهاميّ؛ لفتًا للانتباه وشحذًا للعقول والتفكير، قائلًا: «هذا؛ وإذا كانت "مَا" زائدة في هذه الأحوال الثلاثة فما الفائدة التي حقَّقتها تلك الزيادة؟ ومِن أيِّ طريق كان تحقيق هذ الفائدة إنْ كانتْ؟

«والجواب: أنّ الفائدة التي حقَّقتها زيادة "مَا" هي توكيد المعنى الذي استُفيد من غيرها، مما ذُكر معها في التركيب، وذلك يُفيد بالضرورة توكيد الحكم المستفاد من هذا التركيب في جملته.

«فإذا زيدت بعد أداة شرط كان المقصود من زيادتها إفادة توكيد معنى الشرط، والمعنى العامّ في كل شرط هو ربط جواب الشرط ربطًا يفيد ترتيب الجواب على ذلك الفعل، فإذا زيدت "مَا" على أداة الشرط فإنها تفيد توكيد ذلك الربط، وتقوية ذلك الترتيب»[٢].

مؤكِّدًا هذا بأقوال بعض المفسرين كالزمخشري وأبي السُّعود[٣]، وداعمًا له بالدليل، بقوله: «والذي يدل على أنها تفيد بزيادتها توكيد الشرط أنها هي التي اقتضت مجيء الفعل بعده مقترنًا بنون التوكيد، وأن يكون توكيده بالنون حينئذ واجبًا، كما هو رأى المبرِّد والزجّاج، وهو أرجح الآراء؛ ولذلك لم تأت "إِنْ" الشرطية المؤكَّدة بـ"مَا" في الكتاب العزيز إلا جاء الفعل بعدها مؤكَّدًا بالنون»[٤].

هذه إجابة السؤال الأول، وأمّا عن إجابة السؤال الثاني، فيقول: «وأما طريق إفادتها التوكيد، فليس هو مجرَّد أنها زائدة، فإنّ مطلق الزيادة التي لا يراعي فيها معنًى خاصّ يناسب التوكيد ويساعد على تحقيقه، لا يمكن أن يقال إنه مفيد للتوكيد، ذلك المعنى الخاصّ هو الشيء الذي من طريقه تفيد "مَا" الزائدة التوكيد وهو أمرٌ يختلف باختلاف المواطن.

---

(١) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٤.
(٢) السابق ذاته.
(٣) ينظر: الكشاف: ٣٧٨/٥، وتفسير أبي السعود: ١٠/٨.
(٤) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٥.

«ففي الحالة الأولى: - وهي التي تزاد فيها "مَا" بعد أداة الشرط - يراعى فيها أنها في الأصل قد تستعمل شرطًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ - ١٩٧ البقرة - فإذا كانت - حين وقعتْ بعد أداة شرط - قد سُلِخَتْ - كما قلنا - من معناها الأصلي، وهو الشرطية، ولم يكن وُرودها في الكلام حينئذ لإفادة هذا المعنى إفادة أصلية، ما دام أنه قد استفيد من غيرها قبلها، فإنه يمكن أن يقال: إنها تُلْمِح إلى هذا المعنى، وتُشير إليه إشارة يتحقَّق بها تأكيد معنى الشرطية.

«وإذًا، يكون التأكيد بها في معنى التأكيد بالتكرير، كما يقال: نَعَم، نَعَم، ولَا، لَا، فكأنَّ الشرط في هذه الحالة قد ذُكِر مرتين، وذلك يُفيد تقوية وتأكيدًا من غير شك.

«هذا البيان - الذي يتضح به وجه إفادة "مَا" الزائدة بعد أداة الشرط توكيد ما استفيد من هذا الشرط - يشمل حالتي الشرط الجازم وغير الجازم...

«أما في الحالة الثانية: وهي التي فصلت فيها "مَا" بين نكرة وقعتْ قبلها، وعامل في النكرة جاء بعدها في مثل قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾، فإنّ السِّرّ في أنّ زيادة "مَا" حينئذ تفيد التوكيد، هو ما تحمله من الإبهام الذي يُلازم معانيها الأصلية كلها، فكانت بهذا الإبهام مؤكِّدة للنكرة، التي تدل بحسب وضعها على معنى الإبهام والشيوع»[(١)].

ثم يدعم هذا بقول الزمخشريّ، ولكن لمَّا كان هذا الطريق والتطبيق لا يتعلق بـ"مَا" وَحْدها، حرص على أن يُسقطه على كل الحروف التي قيل بزيادتها، جاعلًا ذلك في عبارة اعتراضية، كما هو واضح في قوله: «وممّا يُشبه ما قلناه هنا وفي مواطن أخرى - عن زيادة "مَا" وأخواتها من الحروف التي تزاد للتأكيد، وأن هذا التأكيد ليس لمجرَّد أنها زائدة مطلق زيادة، وإنما هو لأنها تُشْعر بمعنًى يناسب معنى ما جُعلت مؤكِّدة له - ما يقوله الإمام الزمخشري، في تفسير قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ - ٨ الصف - فإنَّه رحمه

(١) السابق: ٢٥ - ٢٦.

اللّه قال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا﴾، أصله يريدون أَنْ يُطفئوا، كما جاء في سورة براءة - يريد آية ٣٢ من سورة التوبة - ثم قال: وكأنّ هذه اللام زيدت مع فِعْل الإرادة تأكيدًا له لما فيها من معنى الإرادة في قولك: جئتُ لإكرامك»[١].

ثم ينتقل لبيان تحقيق هذا الطريق في الحالة الثالثة، قائلًا: «وأما الحالة الثالثة: وهي التي وقعتْ فيها "ما" بين الجارّ والمجرور - فإنّ زيادة "مَا" فيها - على ما يرى بعض العلماء[٢] - تفيد التوكيد، لكنهم لم يُبيّنوا في وضوح من أين كانت هذه الزيادة مفيدة للتوكيد؟

«وهناك رأي آخر: أن "مَا" في هذه الحالة الثالثة أصليَّة، وهو ما ذهب إليه بعض المفسرين، وذلك بأن تكون اسمًا نكرةً بمعنى: شيء، أو أمر، ثم يكون الاسم المصرَّح به عقيبها بدلًا منها، وبذلك يتحقق توكيد الحكم وتقويته من حيث إنه يكون مُثبتًا أَوَّلًا بأمرٍ مُجمَل وثانيًا بمُبيّن مُفصَّل»[٣].

فهو يحاول أنْ يُخرِّج هذه الحالة على الأصليّة، كما أشار في أول بحثه[٤]، قائلًا: «ولا شك أن تخريج الآيات التي تدخل في الحالة الثالثة على هذا الوجه الذي تكون فيه "مَا" أصلية لا زائدة، هو الذي ينبغي أن يُسار عليه، فإنه - كما قلنا وكرَّرنا - ما دام يمكن حمل الكلمة على الأصالة لتدل على معنى من معانيها المعهودة لها في اللغة بوجه صحيح مقبول فلا يسوغ العدول عن ذلك، ليقال إنها زائدة لا تفيد شيئًا من تلك المعاني»[٥].

ثم يُعاود التأكيد على هذا قبل ختام بحثه، بقوله: «وقد قلنا في مواطن كثيرة: إنه ما دام يمكن حمل اللفظ على معنًى من معانيه الأصليَّة فإنه يجب الاعتداد به فيه، ولا ينبغي جعله زائدًا غير مفيد شيئًا من تلك المعاني»[٦].

---

(١) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٦، وينظر: الكشاف: ١٠٥/٦.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥/٨، ٣٠، ١٣٢، ١٣٤، والجنى الداني ٣٣٢، ومغني اللبيب: ٣٤٣/١، ٣٤٧.
(٣) القول في "مَا" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٥: ٢٦ - ٢٧.
(٤) ينظر: السابق: ٢٣ (الحاشية).
(٥) السابق: ٢٧.
(٦) السابق: ٣١.

المطلب العاشر

القول في "مِنْ" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم

وهو بحثه العاشر والأخير في هذه القضية، والرابع والعشرون والأخير في جهوده المَجْمعيَّة، وقد فرغ منه كسابقه، ولكنّه لم يُنشر إلّا بعد وفاته، وهذا واضح في عنوان البحث؛ إذ قُرِن بعبارة: للمغفور له[(١)].. فضلًا عن أنه منشور في عدد مجلة المَجْمَع القاهريّ الصادر بعد وفاته بأكثر من عامٍ، كما سبق في حصر بحوثه، في المطلب الثاني من المبحث الأول.

ويلاحظ فيه ما يأتي:

أولا: لعلَّه بعنوان هذا البحث يريد أن ينتهي إلى ما سبق أنْ قرَّره في غير بحثٍ، من أنّ: مِنْ، الجارّة، تأتي زائدة في فصيح الكلام العربيّ، وأنّ زيادتها لا تخلو من معنًى مقصودٍ.. وهي بهذا المفهوم يجوز وقوعها في القرآن الكريم.

ومن ثَمّ؛ استهلّ بحثه مباشرة ببيان بعض معانيها الأصليّة بحسب وضعها اللغويّ؛ إذ اكتفى من معانيها الكثيرة[(٢)] بثلاثة معانٍ، هي أشهرها وأكثرها دورانًا في الاستعمال، وهي: الابتداء، والتبعيض، وبيان الجنس.. واقفًا مع كل معنًى منها بالإيضاح والتمثيل، والمناقشة والتحليل، والتعقيب والتعليل[(٣)]..

ثانيًا: أتبع ذلك بذِكْر ضابط القول بأصالة: مِنْ، أو زيادتها، فقال: «فإذا وردتْ "مِنْ" في تركيبٍ دالة على أحد معانيها الوضعيَّة بأن كان مرادًا إفادة هذا المعنى على أن يكون جزءًا من المعنى الأصليّ المراد من التركيب فإنها حينئذٍ تكون أصليّة ولا يمكن الاستغناء عنها.

«أما إذا كان أصل المعنى المراد من التركيب يتحقق بدونها، غير متوقف على أن تكون مستعملة في معنى من معانيها الأصليّة فإنها تكون زائدة.

---

(١) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٣.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٣٠٨ - ٣١٥، ومغني اللبيب: ٣٤٩/١ - ٣٥٣.

(٣) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٣ - ١٤.

«وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾ - ٥٩ الأنعام - وقوله سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ - ٣ فاطر - وقوله عزَّ وجلّ: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ﴾ - ٣ المُلْك - أي اضطراب واختلال.

«فكلمة "مِنْ" في هذه الآيات زائدة، لأنه لم يُرَدْ بها إفادة معنًى من معانيها الأصليّة على أن يكون جزءًا أساسيًّا من المعنى المقصود من التركيب، ولذلك يمكن الاستغناء عنها فيقال في غير القرآن: وما تَسْقطُ ورقةٌ إلّا يعلمها، هل خالقٌ غيرُ الله يرزقكم، ما ترى في خَلْق الرحمن تفاوتًا.

«يمكن أنْ يُقال ذلك ولا يكون فيه ما يُخلّ بالمعنى الأصليّ المقصود من التركيب؛ لأنّ هذا المعنى الأصليّ لا يتوقَّف على شيء من معاني "مِنْ الأصليّة»[(١)].

وهذا هو ما أكَّد عليه ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في بدء تناوله لهذا الحرف، فقال: «اعلم أنّ "مِنْ" قد تزاد مؤكِّدةً، وهو أحدُ وجوهها، وإن كان عملُها باقيًا، والمراد بقولنا: زائدة، أنها لا تُحْدِث معنًى (أي من معانيها الأصليَّة الوضعيَّة) لم يكن قبل دخولها»[(٢)].

ثالثًا: لم يفته وضع المعايير والشروط التي ينبغي توافرها في: مِنْ، الزائدة، قائلًا: «وقد اشترط جمهور البصريِّين في "مِنْ" الزائدة ثلاثة شروط:

«الأوَّل: أنْ يتقدَّم عليها نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ بـهَلْ.

«فالنفي كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا﴾.

«والاستفهام كما في قوله سبحانه: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ﴾، فإنّ "مِنْ" الثانية، وهي التي في قوله سبحانه: ﴿مِن فُطُورٍ﴾، زائدة، وقد وقعتْ بعد الاستفهام بـهَلْ، أمَّا الأُولى التي في قوله: ﴿مِن تَفَاوُتٍ﴾ فهي زائدة أيضًا، لكنّها وقعتْ بعد نفي.

«والنهي مِثْل قوله: لَا يَقُمْ مِنْ أحدٍ.

(١) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٤ - ١٥.
(٢) شرح المفصل: ١٣٧/٨.

«وأَلْحقَ الفارِسيُّ بهذه الثلاثة: الشَّرْط، كما في قول الشاعر:

ومَهْمــا تَكُـنْ عِنـدَ امْـرئٍ مِـنْ خَلِيقـةٍ وإنْ خالَـها تَخفَـى عـلى النّـاسِ تُعْلَـمِ[(١)]

«الشرط الثاني: أن يكون مجرورها نكرة.

«الشرط الثالث: أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ.

«وخالف في هذه الشروط الأخفش والكوفيّون»[(٢)].

وقد اعتمد في تحديد هذه الشروط على ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، حتى إنه يظهر بوضوح تأثُّره به لفظًا وأمثلة، وهذا نصّ كلام ابن هشام: «وشرط زيادتها في النّوعَيْن (أي في التنصيص على العموم أو توكيد العموم) ثلاثة أُمُور:

«أحدها: تقدُّم نفي أو نهي أو استفهام بـهَلْ، نحو: ﴿**وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا**﴾، وتقول: لَا يَقُمْ مِنْ أحدٍ، وزاد الفارِسِيُّ: الشَّرْط، كقوله:

ومَهْمــا تَكُـنْ عِنـدَ امْـرئٍ مِـنْ خَلِيقـةٍ وإنْ خالَــها تَخفَــى عـلى النّـاسِ تُعْلَـمِ

«... والثاني: تنكير مجرورها. والثالث: كونه فاعلًا، أو مفعولًا به، أو مبتدأ ... ولم يشترط الأخفشُ واحدًا من الشرطَيْن الأَوَّلَيْن... ولم يشترط الكوفيّون الأوَّل»[(٣)].

رابعًا: ثم ينتقل من وضع الشروط وتحديد الضوابط للقول بزيادتها؛ إلى بيان الفائدة المترتِّبة على هذه الزيادة، مع ما يجب أنْ يتوفَّر فيها من معنى التأكيد كسائر حروف الزيادة، قائلًا: «ثُمّ إنّ "مِنْ" الزائدة هذه لا بُدّ أنْ تُفيد أحد أمرين، يتمثَّل فيها المعنى العامّ الذي تُزاد له حروف الزيادة، وهو التوكيد:

«الأمر الأول: التَّنْصِيص على العُموم المراد من التركيب ونفي احتمال غيره؛ فإنه إذا قال قائل: ما جاءنا مِنْ رَجُلٍ، فإنه يفيد التنصيص على عموم النفي، أي على نفي الجنس وعدم احتمال شيء آخر؛ وذلك أن العبارة قبل دخول "مِنْ" - وهي: ما جاءنا رَجُلٌ - تحتمل نفي الجنس وأنه لم يجئ أحد من جنس الرجال، كما تحتمل نفي الوَحْدة وأنه لم يجئ رجل واحد، وذلك لا

(١) من الطويل، لزُهَير بن أبي سُلْمَى، في شرح ديوانه: ٣٢.

(٢) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٥.

(٣) مغني اللبيب: ٣٥٣/١ - ٣٥٦، ومضمون ذلك في: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٨ - ١٣، ١٣٧ - ١٣٨، والجنى الداني ٣١٦ - ٣٢٠.

يمنع أن يكون الذي جاء أكثر من واحد من الجنس؛ ولهذا يمكن أن يُقال في هذه الحالة: ما جاءنا رجلٌ بل رجلان؛ لكنه لا يمكن أنْ يقال ذلك مع وجود "مِنْ"، لأنّ العبارة معها تنصّ على نفي الجنس من غير احتمال غيره.

«**الأمر الثاني:** توكيد العموم، وذلك نحو قولك: ما جاءنا مِنْ أَحدٍ أو مِنْ دَيَّارٍ، فإن العبارة قبل دخول "مِنْ" تفيد العموم من غير احتمال شيء آخر، من حيث إنّ كلًّا مِن: أَحَد ودَيَّار، بعد النفي يفيد العموم واستغراق النفي، فإذا زيدتْ "مِنْ" في العبارة أفادت توكيد هذا»[(١)].

وهو هنا كذلك يُعوِّل على ابن هشام الأنصاريّ، فقد عَدّ لِـ"مِنْ" خمسة عشر وَجْهًا أي معنًى، ذَكَر في آخرها هذين الأمرين، فقال: «الرابع عشر: التَّنْصِيص على العُمُوم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءَني مِنْ رجلٍ، فإنَّه قبل دخولها يحْتَمل نفي الجِنس ونفي الوَحْدة؛ ولهذا يَصحّ أنْ يُقال: بل رجلانِ، ويمُتَنع ذلك بعد دخول: مِنْ. الخامس عشر: توكيد العُموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني مِنْ أَحدٍ، أو مِنْ دَيَّارٍ، فإنّ أحدًا ودَيّارًا، صيغتا عُمُوم»[(٢)].

خامسًا: ثم يُبيِّن الشيخ تاج السِّرّ في إفادة: مِنْ، لهذين الأمرين السابقين، رابطًا ذلك بالمقصود الذي نبَّه إليه في بحوثه لسائر حروف الزيادة، وهو أنه ينبغي أن يتحقَّق فيها معنًى من معانيها الأصلية الوضعيَّة، يكون مُناسِبًا للتوكيد ومُساعدًا على تحقيقه، والذي يراه هنا في: مِنْ، هو معنى التبعيض، شارحًا هذا ومُطبِّقًا له بالمثال، فقال: «وهنا يُقال – وهو المقصود دائمًا من البحث في حروف الزيادة - ما السِّرُّ في أنَّ "مِن" الزائدة بعد النفي مَثلًا تُفيد استغراق النفي وتدل نصًّا على العُموم أو تفيد توكيد هذا العموم؟ وهل ذلك ثابت لها لمجرّد أنها كلمة زيدت في التركيب من غير أن تكون مُشعرةً بشيءٍ يناسب معنى الاستغراق والعموم؟

«والجواب: أنه غير جائز في حِكمة القرآن أنْ يكون مجرد زيادة الكلمة في التركيب مفيدًا توكيد معنًى تضمّنه هذا التركيب من غير أن يكون في تلك الكلمة

(١) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٥ - ١٦.
(٢) مغني اللبيب: ٣٥٣/١.

إشعار - أَيّ إشعار - بما يناسب المعنى المراد توكيده، وذلك أن الكلمة الزائدة إذا أُخذتْ على هذا الوجه كانت لَغْوًا، وكانت - كما يقول بعض النحاة - دخولها في الكلام وخروجها منه على سواء، فلا يُعقل حينئذ أن تكون مفيدة توكيدًا أو غير توكيد، لأنها تكون هي واللفظ المهمَل الذي لم يوضع لمعنى أصلًا على سواء أيضًا.

«إنّ القول الحقّ في هذا هو أنّ الكلمة التي تزاد في تركيبٍ لتوكيد ما تضمّنه من معنًى لا بُدّ أن تكون فيها ناحية إشعار بما يناسب ذلك الذي يراد توكيده.

«فكلمة: مِنْ، إذا زيدت في تركيبٍ لإفادة التوكيد فلا بُدّ أنْ يُلْمح بها إلى أصل تصلح من طريقه أن تحقِّق هذه الفائدة، فإذا كانت الكلمة المزيدة - كما قلنا فيما سبق - مُنسلِخةً عن معانيها الوضعيّة كلها بحيث لا تفيد شيئًا منها إفادة أصليَّة أساسيّة فإنها - مع ذلك ومن أجل إفادة التوكيد – لا بُدّ أن تشير - ولو من طرف خفيٍّ - إلى أصلٍ من تلك المعاني يكون مناسبًا للمعنى المراد توكيده.

«ونرى أنّ أقرب معاني "من" وأقواها على تحقيق التأكيد هو معنى: التبعيض.

«فقول الله تعالى: ﴿**وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا**﴾، قد جاءت فيه كلمة: ورقة، نكرة في سياق النفي، فصارت عامَّة شاملة كلّ ما يُطلق عليه هذا اللفظ من ورق الشجر، فكلّ ورقة تسقط من شجرة فإنّ الله عليم بها وبشكلها ولونها وبسائر صفاتها وأحوالها، وكذلك هو سبحانه عليم بسبب سقوطها وزمانه ومكانه، لا يَعْزُبُ عن عِلْمه شيء من ذلك كله.

«وقد زيدت كلمة: مِنْ، قبل كلمة: ورقة، فأفادت توكيد هذا العموم والشمول، من حيث إنها في الأصل موضوعة لمعنى التبعيض، فهي في موطن زيادتها تُلْمِح إلى هذا الأصل لتؤكِّد من طريقه أنّ علم الله تعالى محيط بكل ورقة مهما كانت صغيرة ضئيلة. ففي هذه الآية الكريمة لم يُقصد بكلمة: مِنْ، معنى التبعيض قصدًا ذاتيًّا يكون الحكم فيه على بعضٍ من الورقة وجزءٍ من أجزائها، لم يُقصد ذلك قصدًا ذاتيًّا وإنما جُعِل رمزًا وإشارة إلى ما قد تكون عليه الورقة الساقطة من الشجرة، من الصغر والدقّة والضآلة، فيكون المعنى أنه مهما تكن تلك الورقة صغيرة ضئيلة فإنها لا تَعْزُبُ عن عِلم الله المحيط بكل شيء»[(١)].

(١) القول في "مِنْ" الزائدة، مجلة المجمع بالقاهرة، ج ٣٧: ١٧ - ١٨.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة المُمتعة، والمُعايشة الرائعة، للأستاذ الأكبر الشيخ الدكتور: عبد الرحمن تاج، شيخ الأزهر الأسبق رحمه الله، والتنقل معه بين ساحات الأزهر الشريف في مَجلَّته الغراء، أو في جنبات المجمع اللُّغويّ القاهريّ في دوريّاته الزهراء.. وهو يجاهد بقلمه، ويعالج بفكره؛ ويُناقش بلسانه، ما يخدم الوحي الشريف (قُرآنًا وسُنّة) وصولًا إلى فهم نصوصه حق الفهم، وإقامة معانيه حق الإقامة.. ولله دَرّ القائل:

لِلَّهِ قَـــوْمٌ أَخْلَصُـــوا فِي حُبِّـــهِ فَـــأَحَبَّهُمْ وَاخْتَـــارَهُمْ خُـــدَّامًا[1]

بعد هذه الرحلة.. أمكن الوصول إلى بعض النتائج والتوصيات، وهي على النحو الآتي:

أولا: أهم النتائج:

١- أَوْلى الشيخ تاج قضية الزيادة عنايةً خاصَّة واهتمامًا كبيرًا؛ فأخذتْ زهاء شطر جهوده المَجْمعيَّة، فكتب فيها عشرة بحوث من جملة أربعة وعشرين نشاطًا مَجمعيًّا له.. وقد كتب هذه البحوث العشر في قرابة بل ما يزيد عن عشرة أعوام؛ إذْ يَبدأ نَشْر أولها عام ١٩٦٦م - وهذا يعني أنه فرغ منه قبل هذا - ثم ظل يُناقشها ويعالج مسائلها؛ حتى إن بعض أبحاثه في تلك القضية لم يُنشر إلا بعد وفاته في عام ١٩٧٥م، كبحثَيْ: القول في «مَا» الزائدة، والقول في «مِنْ» الزائدة..

٢- انشغال ذهنه بهذه القضية، واستمرارية بحثه فيها ولها منذ بدأ الكتابة فيها، يُكمل ما يحتاج إلى تمام، ويَستدرك ما يزيد في الوضوح والبيان؛ لنضوج فكرتها عنده، وترتيب أفكارها في عقله؛ وكأنها حلقات متسلسلة يُسلم بعضها إلى بعض، أو بُنيان مُتكامِل يُبنَى بعضه على بعض.

٣- كان يتمتَّع بنَفَس طويل جدًّا في الوقوف أمام الآيات القرآنية، وعَرْض أقوال اللغويين والمفسِّرين فيها، والتعقيب على كل قول.. وصولًا إلى الرأي الذي يختاره، والتوجيه الذي يراه ويميل إليه.

---

(١) من الكامل، بلا نسبة في: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: ٧١/١٣، والشطر الثاني فيه: فَرَضِي بِهِمْ واخْتَصَّهُمْ خُدَّامًا.

٤- بحوثه في قضية الزيادة ومعالجته لها، من دراساته التي بلغت من الدقة مبلغًا كبيرًا، والتي تدل على أصالة فِكره، وقدرته على البحث اللغوي العميق، وتَنُمّ عن تمكُّنه في علوم العربيَّة، وسعة اطّلاعه على مصادرها، وإحاطته بمسائلها وقضاياها.. إذ كان يقوم بجمع الآيات والشواهد قبل أن يخوض غمار البحث، ومن ثَمّ يقوم بالتقعيد ثم بالتقسيم إجمالًا فتفصيلًا مع التعقيب والتحليل..

٥- هذه البحوث تُوقفنا على مفسِّر مُتْقنٍ ولغويّ بارع، فهي بمثابة اجتهادات لغوية وتفسيرية لكلام الله العزيز، وفيها استدراك وتعقيب على أهل اللغة والنحو والتفسير بما يتناسب مع المعنى المقصود من القرآن الكريم.. حتى إنه يمكن القول بأنه بلغ رتبة الاجتهاد اللغوية، فضلًا عن أنه - في عصره - كان مِن أبرز فقهاء الشريعة الإسلاميّة.

٦- وحيث إنه من فقهاء الشريعة، ومصدرها الأوَّل: هو القرآن الكريم، ومن ثَمّ فقد وَجَّه عنايته إليه كثيرًا، سواء على الجانب الشرعيّ في الوقوف أمام آيات الأحكام، أو على الجانب اللغويّ في الوقوف أمام ألفاظه، ومدى دلالة كل لفظ ودقّته في موضعه.

٧- قد نوَّه أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي بموسوعيّة الشيخ تاج في العلوم الشرعيّة والعلوم اللسانيّة، وأشار إلى ظهور أثر هذا في مؤلَّفاته وبحوثه المتنوِّعة، وخاصَّة فيما كتبه عن قضية الزيادة، وفي هذا يقول: «وأنا أُقَدِّم أستاذنا الكبير الدكتور عبد الرحمن تاج مَثَلًا لِما أُريده من شمول الثقافة الإسلامية، وأدعو القارئ لمراجعة بحوثه المستفيضة عن حروف الزيادة في القرآن، ليعلم تمام العلم كيف تتناصر العلوم المختلفة من فقهية ولسانية في تأصيل مقرراتٍ علميّةٍ ذات دَسامة وبيان»[(١)].

٨- مع كثرة بحوثه التي عالج فيها هذه القضية؛ إلّا أنه قد دأب في مستهلها على أن يُنبِّه إلى بعض الضوابط المتعلِّقة بها، وأن يُحدِّد المعايير التي يُحتاج إليها، وأن يصف منهجه فيها، وأن يدفع ما قد يعلق في الأذهان تجاهها.. إلى غير ذلك مما يظهر بوضوح في معالجات كل بحث.

(١) الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العلميّة، ضمن: النهضة الإسلامية: ٢١٤/٣.

٩- الأَكْثرُ من بحوثه في هذه القضية، يمكن أن يُعدّ مناقشةً ودراسة لما ورد عند ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في شرحه لمفصَّل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في المقام الأوَّل، وإن لم يُصرِّح بهذا؛ ثم يُضيف إليه، ما أمكنه الوقوف عليه.

١٠- حرص على أن يُبيِّن أن كلمة: الزيادة، لا يُقصد بها اللغو وما لا فائدة منه؛ لذا، لم يخل بحث له في هذه القضية إلّا وهو يُؤكّد على هذا الأمر، ويُلحّ عليه مرارًا وتكرارًا.

ثانيًا: التوصيات:

أولا: أوصي بدراسة الفكر اللغوي عند الشيخ عبد الرحمن تاج.. فقد شارك في مجمع اللغة القاهريّ بأربعة وعشرين بحثًا، متنوعة المعالجات، مختلفة القضايا، ناهيك عن معالجاته اللغوية في سائر كتبه.

ثانيًا: كما أوصي - بناء على مناقشة الشيخ تاج لكثير من أقوال المفسرين وآرائهم فيما يتعلق بهذه القضية - بأن تقام دراسة حول قضية الزيادة عند أحد المفسرين، ويمكن أن تُخصّ بأحد القُدامى كالطبري (ت ٣١٠هـ).

ثالثًا: كما أوصي بدراسة هذه القضية كذلك في سائر التراث المَجْمَعيّ لعلماء المَجْمَع القاهريّ؛ فقد أثارت بحوث الشيخ تاج انتباه المَجْمَعيِّين لهذه القضية، حتى إنّ بعضهم أوصى بأن يضع المَجْمَع هذه الظاهرة موضع العناية والاهتمام، وفي هذا قال الدكتور أحمد عبد الستار الجواري تعقيبًا على بحث: "لا" التي قيل إنها زائدة..: «البحث القيِّم الذي استمعنا إليه من فضيلة الأستاذ الجليل أثار أمرًا جديرًا بالاهتمام، هو موضوع الزيادة من الحروف ومن غيرها»[(١)].. ومن ثَمّ أقام بعضهم سلسلة من البحوث والدراسات حول الزيادة، كالأستاذ علي النجدي ناصف.. وغيره[(٢)].

هذا.. والحمد لله على فضله الذي لا يُحدّ، ونِعمِه وعطاياه التي لا تُعَدّ، وأسأل الله الكريم دوام التوفيق والإعانة والإمداد والتيسير والقبول.

وصلَّى اللّهُ على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم.

(١) ينظر: البحوث والمحاضرات، د ٣٣: ٩٦.

(٢) ينظر: التراث المَجْمَعيّ في خمسة وسبعين عامًا: ٥٧، ١٢٩، ١٥٧.

المصادر والمراجع[1]

(١) الأزهر في ١٢ عاما، لجنة من هيئات الأزهر، الدار القومية للطباعة، القاهرة، ١٩٦٤م.

(٢) الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

(٣) إنِ الزائدة وإنِ النافية وكبوة الفُرْسان في مجال التفرقة بينهما، الشيخ عبد الرحمن تاج، مؤتمر الدورة الأربعين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

(٤) البحوث والمحاضرات، للدورة الثالثة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٥) بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصريّ (ت ٦٥٤هـ)، تح: حفني محمد شرف، نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

(٦) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٧) التراث المَجْمَعيّ في خمسة وسبعين عامًا، إبراهيم الترزي وآخرين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٨) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن دَرَسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ)، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٩) تفسير أبي السُّعود المسمَّى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، أبو السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

(١٠)تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لابن جرير الطبري (ت

(١) لا عبرة في الترتيب بأل أو كتاب في أول العنوان أو ابن في أثنائه.

٣١٠هـ)، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(١١)تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي محمد بن ضياء الدين عمر (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت ، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(١٢) جمهرة أعلام الأزهر الشريف في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين، د. أسامة السيد الأزهري، مكتبة الإسكندرية، مصر، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

(١٣)الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المُراديّ (ت ٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدِّين قباوة، ومحمد نَديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(١٤)جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدِّين الإِرْبِلي (ت ٧٤١هـ)، مطبعة وادي النيل بمصـر، ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م.

(١٥) حاشية الصَّبَّان (ت ١٢٠٦هـ) على شـرح الأُشْمُوني (ت نحو ٩٠٠هـ) لألفية ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقة، القاهرة، د.ت.

(١٦)حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٠، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(١٧)دائرة المعارف الإسلامية، تحرير: هوتسما، وآخرين من المستشرقين، ترجمة: إبراهيم زكي خورشيد، وآخرين، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الإمارات، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(١٨)درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٤، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.

(١٩) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسَّمِين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، د.ت.

(٢٠)دراسات لأسلوب القرآن الكريم، الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م)، دار الحديث، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(٢١) الدكتور عبد الرحمن تاج في بحوثه العِلْميّة، د. محمد رجب البيومي، ضمن كتابه: النهضة الإسلامية في سِيَرَ أعلامها المعاصِرين، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، د.ت. وقد طبع ج٢، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

(٢٢) ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح العكبري (ت ٦١٦هـ) المسمى بالتبيان في شرح الديوان، تح: مصطفى السقا، آخرين، مكتبة مصطفى الحلبى بمصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٢٦م.

(٢٣) سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

(٢٤) شرح ديوان زُهَيْر بن أبي سُلْمَى، صنعة أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ)، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٥) شـرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت.

(٢٦)الشيخ عبد الرحمن تاج وبحوث قرآنية ولغوية، أبو بكر عبد الرازق، المكتب الثقافي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.

(٢٧) شيوخ الأزهر، أشرف فوزي صالح، وسعيد عبد الرحمن، سلسلة أصدرتها الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

(٢٨) الفَسْر، شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: د. رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م.

(٢٩)الفهرس الموضوعيّ للبحوث اللُّغويَّة المَجْمَعيَّة، د. محمد حسن عبد العزيز، وعبد الصمد علي محروس، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٣٠) القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣١، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(٣١) القول في "ما" الزائدة، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية

بالقاهرة، ج ٣٥، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(٣٢) القول في "مِن" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٣٧، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

(٣٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشريّ (ت ٥٣٨هـ)، تح: عادل عبد الموجود وعلى معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٣٤) كلمة الأستاذ علي عبد الرازق في حفل استقبال فضيلة الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء ١٩، ١٩٦٥م.

(٣٥)"لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، درء مظاهر من الجرأة في تفسير الكتاب العزيز، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة الأزهر، السنة ٣٨، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م، والسنة ٣٩، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٣٦) المباحث اللغوية في فكر العِزّ بن عبد السلام، عبد المجيد إبراهيم شعير، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، ١٤٤١هـ - ٢٠١٩م.

(٣٧) مجاز القرآن، لأبي عُبَيدة (ت ٢٠٩هـ)، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨م.

(٣٨) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا، المجمعيون، د. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.

(٣٩)المجمعيون في خمسين عامًا، د. محمد مهدي علام، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٤٠) مُسْنَد البَزَّار، البحر الزخار المعروف بمُسْنَد البَزَّار، لأبي بكر أحمد بن عمرو المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تح: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

(٤١)معاني القرآن، للفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

(٤٢) معانى القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٠هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي،

عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

(٤٣)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٤٤) المقتضب للمبرِّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

(٤٥) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، دمشق وبيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

(٤٦)"الواو" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك، الشيخ عبد الرحمن تاج، مجلة الأزهر، السنة ٤٠، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٤٧) كتاب الوَحْشيّات، وهو الحماسة الصغرى، لأبي تمام حبيب بن أَوْسٍ الطائيّ (ت ٢٣١هـ)، تح: عبد العزيز الميمني، ومحمود شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧م.

محتويات البحث

ملخص البحث:..... ٣٥٦٩
مقدّمة..... ٣٥٧٢
خطة البحث:..... ٣٥٧٣
منهج البحث:..... ٣٥٧٤
الدراسات السابقة:..... ٣٥٧٤
المبحث الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج وقضية الزيادة.. بحوثًا ومفهومًا ... ٣٥٧٦
المطلب الأول: الشيخ عبد الرحمن تاج.. إطلالة تعريفية ٣٥٧٦
المطلب الثاني: بحوث الشيخ تاج في قضية الزيادة..... ٣٥٨٢
المطلب الثالث: الشيخ تاج وقضية الزيادة.. إشكاليةً ومفهومًا..... ٣٥٨٧
المبحث الثاني: الشيخ عبد الرحمن تاج ومعالجاته في بحوث قضية الزيادة.....٣٥٩٤
المطلب الأول: "لا" التي قيل إنها زائدة وليست كذلك ٣٥٩٥
المطلب الثاني: الواو التي قيل إنها زائدة وليست كذلك.....٣٦٠٣
المطلب الثالث: "الفاء وثُمَّ" ودعوى زيادتهما في القرآن أو في غيره من فصيح الكلام..... ٣٦٠٧
المطلب الرابع: درء مظاهر من الجراءة في تفسير الكتاب العزيز..... ٣٦١٢
المطلب الخامس: إذْ وإذا ورأي أبي عبيدة..... ٣٦١٥
المطلب السادس: حروف الزيادة وجواز وقوعها في القرآن الكريم.... ٣٦٢٠
المطلب السابع: القول في الباء التي تزاد في فصيح الكلام، وقد وقعت زائدة في القرآن الكريم..... ٣٦٢٥
المطلب الثامن: إنِ الزائدة وإنِ النافية وكبوة الفُرْسان في مجال التفرقة بينهما..... ٣٦٣١
المطلب التاسع: القول في "مَا" الزائدة..... ٣٦٣٨
المطلب العاشر: القول في "مِنْ" الزائدة وجواز وقوعها في القرآن الكريم ٣٦٤٣
الخاتمة..... ٣٦٤٨
المصادر والمراجع..... ٣٦٥١
محتويات البحث..... ٣٦٥٦